مرفق 1

توصيات الاجتماع الأول لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

المنعقد خلال الفترة 23- 24 يناير 2018، بتونس بالجمهورية التونسية.

تقرير وتوصيات اجتماع آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث
23 – 24 يناير / كانون أول 2018
مدينة تونس، الجمهورية التونسية

مقدمة:

عقد اجتماع آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من 23-24 يناير 2018 في مدينة تونس، الجمهورية التونسية، بتنظيم مشترك بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية، باستضافة كريمة من الحكومة التونسية، وكان الاجتماع محفلاً للتشاور بين الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة للمضي قدماً لتسريع تنفيذ ورصد إطار سنداي في المنطقة العربية. (مرفق مذكرة المعلومات وجدول الاعمال)

وشارك في الاجتماع ممثلين عن الدول العربية (نقاط اتصال إطار سنداي)، والمنظمات الحكومية العربية والإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني، واعضاء لجنة العلوم والتكنولوجيا، بالإضافة الى ممثلي القطاع الخاص من المنطقة العربية. (مرفق قائمة المشاركين)

خلفية عامة:

شاركت الدول العربية المجتمع الدولي في اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث الذي يهدف الى الحد بشكل كبير من الخسائر في المجتمعات والدول. ويتحقق هذا الهدف من خلال الوقاية من المخاطر الجديدة والحد من مخاطر الكوارث القائمة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لذلك. وقد قامت الدول العربية بالعديد من الخطوات للحد من مخاطر الكوارث وفي تنفيذ إطار عمل هيوغو وفي التحضير لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

تم إنشاء آلية التنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث وحالات الطوارئ في عام 2007، تنفيذاً لقرار القمة العربية بالجزائر رقم 319 لعام 2005. وفي عام 2015 تقرر أن تكون آلية التنسيق العربية هي الآلية الرئيسية المعنية بتنسيق وتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. واتخذ مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة القرار رقم: ق. 528 - د.ع. 29 - 2017/10/19، الذي:

- دعا الى تفعيل آلية التنسيق العربية للاضطلاع بدورها كآلية عربية معنية بالتعاون والتنسيق بين الدول العربية للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل سنداي.
- الطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة العربية العمل على عقد اجتماع آلية التنسيق في أقرب الأجال للبدء في تنفيذ برنامج العمل وتعبئة الموارد اللازمة لذلك.
- الطلب إلى الدول العربية التي لم تحدد بعد نقاط الاتصال المعنية بمتابعة تنفيذ إطار عمل سنداي على المستوى الوطني أن تقوم بذلك اتساقاً مع القرارات الدولية، وتوحيد نقاط الاتصال المعنية بتنفيذ الإطار والآلية.

وعليه عقد اجتماع الالية بغرض تعزيز حوكمة مخاطر الكوارث، استجابة لمخرجات إطار سنداي التي تدعو الحكومات وأصحاب المصلحة إلى المشاركة بنشاط في أنشطة المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات التي تتناول مواضيع معينة، وذلك من أجل إقامة شراكات، وإجراء تقييمات دورية للتقدم المحرز في التنفيذ، وتبادل الممارسات والمعرفة بشأن السياسات والبرامج والاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث، بما في ذلك تلك المتعلقة بقضايا التنمية والمناخ، إلى جانب تعزيز إدماج إدارة مخاطر الكوارث في القطاعات الأخرى ذات الصلة، وهدف الاجتماع الى:

1. مراجعة التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية والاتفاق على الخطوات المستقبلية لتنفيذ إطار سنداي.
2. إطلاع الحكومات والشركاء حول مستجدات الأعمال الرئيسية لرصد إطار سنداي، وإعداد قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث، ووضع بيانات الحد من مخاطر الكوارث وتحديد خط الأساس في البلدان، والاستراتيجيات الوطنية والمحلية، والمنتديات الوطنية والإقليمية، وبناء الشراكات وما إلى ذلك.
3. استشارة الحكومات وأصحاب المصلحة حول الأولويات والتحضيرات للمؤتمر الوزاري العربي الرابع الحد من مخاطر الكوارث والمؤتمر العربي الإفريقي المشترك.
4. تعزيز آلية التنسيق العربية للكوارث وحالات الطوارئ لدعم تنفيذ إطار سنداي.
5. رفع الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وخطة عملها لعام 2018-2020 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومن ثم الى القمة العربية بالطرق المعتادة.

سير الاجتماع:

عقدت جلسة افتتاحية وجلسة ختامية واربعة جلسات مواضيعية اثناء اجتماع الآلية على النحو التالي:

الجلسة الافتتاحية:

افتتح السيد محمد بنجدو، مدير عام البيئة وجودة الحياة بوزارة الشؤون المحلية والبيئة التونسية بكلمة ترحيبية كما قدم ممثل الجامعة العربية ملاحظات استهلالية، كما تحدث السيد سوجيت موهانتي، رئيس المكتب الإقليمي العربي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الذي رحب بالحضور واستعرض جدول اعمال الاجتماع، وتم اعتماده.

الجلسة الاولى تناولت وضع الحد من مخاطر الكوارث الحالي في المنطقة العربية والتقدم المحرز في تنفيذ اطار سنداي في الدول العربية على المستوى الوطني واهمية الشركات لتنفيذ اطار سنداي.

قدم ممثل مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث حالة الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية والتقدم المحرز وتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، وكيفية تسريع الإجراءات الرامية إلى تنفيذ إطار سنداي. وقدمت 16 دولة عربية مداخلات بشأن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والأولويات في تنفيذ إطار سنداي، والدول هي: المملكة الاردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العراقية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية القمر المتحدة، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية. قدمت معظم هذه الدول تحديث عن التطورات والثغرات والتحديات في جهودهم لتطبيق إطار سنداي. أفادت معظم الدول التقدم المحرز في تأسيس ترتيبات مؤسسية للحد من مخاطر الكوارث، وتطوير أو تحديث الاستراتيجيات الوطنية وخطط الاستعداد وأنظمة الانذار المبكر... أشادت أيضاً الدول بوجود ثغرات في توافر البيانات المتعلقة بالكوارث وعدم توافر أنظمة على المستوى الوطني لإحصاء بيانات الكوارث. .وطالبت الدول مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتوفير المساعدة في تأسيس أنظمة لبيانات الكوارث وأجهزة الاحصاء على المستوى الوطني. كما قدم ممثل مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عرض عن استراتيجية الشراكات وإدماج أصحاب المصلحة في تنفيذ سياسات الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية، والتزام الحكومات في بناء شراكات مبنية على مبدأ "عدم ترك أحد" تكون المسؤولية المشتركة هي اساسها. اعقب العروض مناقشات نتج عنها عدد من التوصيات كما سيرد لاحقاً في هذا التقرير.

الجلسة الثانية تناولت آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وخطتها التنفيذية

قدم ممثل جامعة الدول العربية الوضع الراهن والتحديات والدور والمسؤوليات المستقبلية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، وتم تناول دور الحكومات وأصحاب المصلحة .ودور آلية التنسيق العربية في تنفيذ ورصد إطار سنداي وفي متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية وخطة عملها. وتم التطرق الى دور الالية العربية في بناء قدرات نقاط الاتصال العربية الوطنية ل؛ وتسهيل تبادل المعارف والخبرات بين الدول في الحد من مخاطر الكوارث بفعالية ودورها في تعزيز بناء الشركات مع كافة اصحاب المصلحة. كما قدم ممثل مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عرض حول الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وخطة عملها للأعوام 2018-2020 . اعقب العروض مناقشات نتج عنها عدد من التوصيات كما سيرد لاحقاً في هذا التقرير.

الجلسة الثالثة تناولت المؤتمر العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث والمؤتمر الإفريقي – العربي للحد من مخاطر الكوارث

ترأست الجلسة مديرة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث التي حددت سياق وأهمية المنتديات الاقليمية والعالمية للحد من مخاطر الكوارث. أهمية ربط محتوى المنتدى بأجندة التنمية المستدامة 2030 والعمليات الرئيسية الأخرى مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة؛ وسلط الضوء على المنتدى العالمي والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة. قامت الحكومة التونسية باستعراض تفاصيل استضافتها للمؤتمر العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث وكذلك المؤتمر الأفريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث، ثم انقسم الاجتماع الى مجموعات عمل لاختيار المواضيع ذات أولوية بالنسبة للمنطقة العربية التي سيتم مناقشتها في المؤتمر العربي وكذلك المواضيع التي سيتم اقتراحها على المؤتمر الافريقي العربي المشترك. اعقب العرض مناقشات نتج عنها عدد من التوصيات كما سيرد لاحقاً في هذا التقرير.

الجلسة الرابعة تناولت الاليات الدولية لرصد اطار سنداي

قدم مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الإرشادات الفنية وآليات رصد إطار سنداي الدولية وكيفية استخدام أدوات الرصد والمواد الداعمة اللازمة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي في المنطقة العربية – وتم إطلاع المشاركين على تفاصيل عملية رصد سنداي وجدولها الزمني وتفاصيل اعداد وتقديم تقارير متابعة التنفيذ، بما في ذلك وضع خط الأساس من خلال قواعد البيانات الوطنية لخسائر الكوارث. اعقب العرض مناقشات نتج عنها عدد من التوصيات كما سيرد لاحقاً في هذا التقرير.

الجلسة الختامية

تم اختتام الاجتماع من قبل الحكومة التونسية وجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث حيث تم استعراض ملخص الجلسات والخطوات المستقبلية واستعراض التقرير والتوصيات.

مخرجات الاجتماع:

اعتمد المشاركون التوصيات التالية:

1. تقديم الشكر والتقدير للجمهورية التونسية لاستضافتها اجتماع آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من 23-24 يناير 2018 في مدينة تونس، الجمهورية التونسية، وتقديم الشكر إلى جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لمساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال الاجتماع وتحقيق أهدافه التي تسعى للتصدي لتحديات الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.

اولاً: بشأن مراجعة التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية ومتابعة تنفيذ إطار سنداي والاتفاق على الخطوات المستقبلية لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030:

2. الترحيب بالتقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية، ودعوتها للاستمرار في ايلاء الحد من مخاطر الكوارث الأهمية اللازم عن طريق بناء قاعدة مؤسسية تشاركية للحد من مخاطر الكوارث في إطار منظومة متكاملة ومتسقة على المستوى الوطني تحكمها المساءلة والشفافية وتتسم بتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتعزيز القدرات المحلية ودعمها في تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث داخل هيكل الإطار الوطني وتوفير الموارد المناسبة لدعمها.
3. الطلب إلى الدول العربية التي لم تحدد بعد نقاط الاتصال المعنية بمتابعة تنفيذ إطار سنداي على المستوى الوطني أن توافى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في جنيف بأسماء نقاط اتصال اطار سنداي وإرسالها عن طريق وزارات الخارجية للبعثات الدائمة لها في جنيف اتساقاً مع القرارات الدولية،
4. تم الاتفاق على أن تكون نقاط اتصال إطار سنداي هي نقاط الاتصال الوطنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، والطلب إلى الدول العربية موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بصورة من خطاب الترشيح لاعتماد نقطة الاتصال لتكون المعتمدة لعضوية آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث
5. دعوة مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث موافاة الامانة العامة للجامعة العربية بمعايير اختيار نقاط الاتصال وكيفية تعزيز قدرتها.

الاستراتيجيات الوطنية والمحلية،

6. دعوة الدول العربية الانتهاء من وضع استراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في إطار تنفيذها لخطة العمل العربية لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2018 – 2020.
7. تكليف مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية تقديم الدعم الفني للدول العربية لتحقيق ذلك ورفع تقرير حول التقدم المحرز والتحديات التي تواجها الدول للاجتماع القادم لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.
8. دعوة الدول العربية الانتهاء من مأسسة منتدياتها الوطنية والمحلية عابرة للقطاعات لإدارة مخاطر الكوارث وتعزيز الاجراءات المؤسساتية ووضع برامج لتخفيف المخاطر حسب الاقتضاء
9. وضع نظام متسق للشراكات يعتمد على المجموعات وليس الافراد يؤدي الى ضمان نتائج متعاظمة لهذه الشراكات تكون مرتبطة بالتنفيذ.
10. الطلب من مكتب الدول العربية للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث موافاة الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأعضاء آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بالمبادئ التوجيهية او القواعد الاسترشادية لإشراك أصحاب المصلحة، خاصة القطاع الخاص، والأكاديمية، والمجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي.
11. الطلب الى أصحاب المصلحة تنظيم وتنسيق وصياغة الشروط المرجعية المقترحة لعملها وتقديمها الى أمانة مكتب الدول العربية للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وتحديد الالتزامات التي يرغبون في تقديمها للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية العربية وخطة عملها.
12. الطلب من الدول العربية تشجيع ودعم مشاركة أصحاب المصلحة في المنتدى الإقليمي الرابع للحد من مخاطر الكوارث، ودعوة الامانة العامة للجامعة العربية ومكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث اقتراح معايير وآلية مناسبة، اتساقاً مع استراتيجية الشراكات ومشاركة أصحاب المصلحة الخاصة بمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومعايير مشاركة منظمات المجتمع المدني في انشطة جامعة الدول العربية. إن هذا المبدأ التوجيهي سيحدد كيفية مشاركة أصحاب المصلحة في المنتديات الاقليمية، وكيفية مشاركتها في العملية التنسيقية وإعداد برامج العمل للمنتدى بحسبها احد الشركاء الرئيسين، مع تحديد الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في المنتدى الإقليمي وفي تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.

اللجنة العلمية

13. الطلب الى الدول العربية ترشيح جهة علمية تراها مناسبة لتمثلها في المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث بغرض استنهاض دور العلوم والتكنولوجيا في دعم الحد من مخاطر الكوارث.
14. الطلب من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث توفير المعايير الدولية التي تحدد أسس الاختيار لعضوية اللجان الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا باللغة العربية، لتعميمها على الدول العربية للاستعانة بها في الترشيحات.
15. اعتبار المجموعة الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا العربية المنسق الأساسي لنهج علمي لتنفيذ الاستراتيجية العربية وخطة عملها،
16. الطلب من المجموعة الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا العربية، خلال اجتماعها في المنتدى العربي الرابع، إعداد إطار عملها ووضع خطة لكيفية استخدام النهج العلمي ونقل التكنولوجيا الملائمة للمنطقة العربية التي تتوافق مع متطلبات الدول في تنفيذ الاستراتيجية العربية وخطة عملها،
17. تكليف المجموعة الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا العربية الاضطلاع بالأبحاث المتعلقة بمخاطر الكوارث وربطها بسياسات الحد من المخاطر بغرض تقليص خسائر الكوارث والبدء في وضع تصور لإعداد قواعد بيانات ومعلومات محدثّة عن المخاطر وعن الخسائر الناجمة عن الكوارث، ووضع بيانات خط الأساس في البلدان، وتطوير مؤشرات إقليمية ووطنية من أجل دعم جهود التصدي لها.
18. دعوة الدول العربية للاستفادة من الدعم الفني المتاح لدى مكتب الدول العربية للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والجامعة العربية في هذا الامر.

الرصد:

19. الطلب من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية اعداد مقترح لمعايير ومنهجيات خاصة بالمنطقة العربية لتقييم مخاطر الكوارث بالاستفادة من المنهجيات والمرجعيات الدولية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، يتم عرضها على المنتدى العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث وعلى آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في اجتماعها القادم.

ثانياً: التحضيرات للمؤتمر الوزاري العربي الرابع الحد من مخاطر الكوارث والمؤتمر الإقليمي الإفريقي العربي المشترك:

20. الترحيب مع التقدير بمبادرة الجمهورية التونسية باستضافة المنتدى العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث والموافقة على انعقاد المؤتمر العربي الافريقي للحد من مخاطر الكوارث في يونيو/حزيران 2018 في تونس.
21. تكليف جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بالإعداد الجيد للمؤتمر العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث وتقديم الدعم للجمهورية التونسية لإنجاح المؤتمر العربي الافريقي للحد من مخاطر الكوارث.
22. الاخذ علماً بالاجتماع التحضيري الذي تستضيفه تونس يومي 6 و7 فبراير/شباط 2018، للإعداد للمؤتمر العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث، والمنتدى الافريقي السابع للحد من مخاطر الكوارث والمؤتمر الوزاري العربي الافريقي المشترك للحد من مخاطر الكوارث.
23. الطلب الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية المشاركة بفعالية في العملية التحضرية وموافاة الدول العربية بالمستجدات المتعلقة بالتحضير التنظيمي والمواضيعي بصفة دورية الى حين انعقاد المؤتمرات في يونيو 2018.
24. تكليف الامانة العامة للجامعة العربية بالتنسيق مع كل من مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومع الاتحاد الافريقي والحكومة المضيفة للتأكد من أن تتضمن الوثائق الختامية مساهمات الدول العربية.
25. الطلب الى الامانة العامة للجامعة العربية متابعة المسائل اللوجستية خاصة تلك المتعلقة بإرسال الدعوات بما يتوافق مع مواقف الدول العربية ويضمن مشاركة عربية فاعلة على المستوى التقني والوزاري.
26. التأكيد على اهمية ان يتم تقديم نتائج هذه المنصات الاقليمية الى المنتدى الدولي للحد من مخاطر الكوارث والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة.
27. يجب أن ينظر جدول أعمال المؤتمر بشكل كامل في المجالات ذات الأولوية في الدول العربية التي انبثقت عن مناقشات اجتماع آلية التنسيق العربية، وكذلك ينبغي أن تكون متسقة مع المواضيع الأوسع نطاقا الواردة في أهداف التنمية المستدامة 2030 والعمليات المتصلة بها مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمنتدى العربي للتنمية المستدامة.
28. ان يشمل جدول اعمال المؤتمر العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث المواضيع ذات الاولوية للمنطقة العربية التالية:
    i. <u>فهم مخاطر الكوارث:</u>
    - تفعيل التحول من إدارة الكوارث إلى إدارة مخاطر الكوارث؛ وتعزيز التركيز على المخاطر لدى متخذ القرار وتوضيح الاثر الاقتصادي لذلك.
    - تعزيز الاطار العلمي للحد من مخاطر الكوارث

- التوعية وبناء القدرات والتدريب

ii. <u>تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث</u>

- الاطار التشريعي: القوانين والاستراتيجيات الوطنية
- الاطار المؤسسي: المنتديات والهيكل الاداري والتنسيق، واتساق السياسات والخطط والممارسات والآليات عبر مختلف القطاعات والاجندات.
- التقييم والرصد: المؤشرات، وتحقيق الاتساق والرصد والاستعراض الدوري.
- البيانات: توفير وتمكين الحصول على المعلومات واستخدامها لدعم اتخاذ القرار.
- التشاركية: المشاركة الكاملة لجميع مؤسسات الدولة ذات الطابع التنفيذي والتشريعي على الصعيدين الوطني والمحلي. ومناقشة استراتيجية للشراكة تتضمن مبادئ توجيهية (معايير) لإشراك أصحاب المصلحة يعدها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
- التأكيد على مشاركة كافة أطراف المجتمع تحت مبدأ "عدم ترك أحد في الخلف"

iii. <u>الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث</u>

- توفير التمويل اللازم للحد من مخاطر الكوارث والنظر في طرق مبتكرة وغير تقليدية لتعبئة الموارد من كافة المصادر.
- تحليل الآليات المالية القائمة واستحداث وتطوير وسائل تمويلية للحد من مخاطر الكوارث
- كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتوجيهها نحو الاولويات للحد من المخاطر.
- الوقاية من المخاطر الجديدة من خلال تعزيز تنمية البنية التحتية المرنة للكوارث

iv. <u>تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة التأهيل والإعمار</u>

- الاستعداد والانذار المبكر وتقوية القدرة على صمود، وتعزيز معايير الجودة في الاداء.
- تطوير وتنفيذ برامج لرفع القدرة على المجابهة على المستوى الوطني والمحلي.
- تقليص المخاطر القائمة والوقاية من المخاطر الجديدة التي قد تنشأ مع وضع خطط احترازية للمخاطر المتعددة.
- التركيز على مرحلة الانتعاش وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، التي تحتاج إلى إعداد قبل وقوع الكارثة، باعتبارها فرصة حاسمة لإعادة البناء بشكل أفضل.
- معالجة قضايا المجتمعات الأكثر هشاشة وقابلية للتضرر، مع التركيز على قضايا الهجرة، والتنقل، والتهجير الوقائي.

29. ان يتم اعتماد المواضيع المطروحة على المنتدى العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث كمواضيع ذات اولوية للمنطقة العربية يتم اقتراحها للمناقشة اثناء المؤتمر العربي الافريقي للحد من مخاطر الكوارث.
30. تكليف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والامانة العامة للجامعة بعرض المواضيع ذات الاولوية للمنطقة العربية في الاجتماعات التحضيرية المزمع عقدها للمؤتمر العربي الافريقي وموافاة الدول العربية بتقارير دورية عن المستجدات وما يتم التوصل له.

<u>ثالثاً: تعزيز آلية التنسيق العربية للكوارث وحالات الطوارئ لدعم تنفيذ إطار سنداي:</u>

قرر المشاركون ما يلي:

31. اعتبار آلية التنسيق العربية المعنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ هي الآلية العربية المعنية بالتعاون والتنسيق بين الدول العربية ومتابعة تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2030، وتعديل مسماها ليصبح "آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث"، اتساقاً مع المستجدات التي ترتبت على اعتماد إطار سنداي.
32. توحيد نقاط الاتصال الوطنية المعنية بتنفيذ إطار سنداي وآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث تعزيزاً للتنسيق والاتساق في الاضطلاع بمهام الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.
33. التأكيد على أهمية مراجعة عمل آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث لتوائم التطورات الدولية للحد من مخاطر الكوارث والاضطلاع بالمهام الموكلة لها لتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية ومتابعة تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2030.
34. تكليف الأمانة العامة للجامعة العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث اعداد مقترح متكامل لتعزيز عمل آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بما يمكنها من القيام بمهامها خاصة متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار سنداي، والطلب اليها التواصل مع الدول العربية لتحديد ممثليها على المستوى الوزاري للحد من مخاطر الكوارث، وان يتم عرض نتائج عملية تعزيز عمل آلية التنسيق العربية للاعتماد اثناء المؤتمر العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث، وذلك على النحو التالي:

i. ان يتم اعداد المقترح في موعد اقصاه 2018/03/30 وتكليف الامانة العامة للجامعة بتعميمه على الدول العربية لتقدم ملاحظاتها في موعد اقصاه 2018/04/30

ii. الطلب من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ادماج ملاحظات الدول في موعد اقصاه 2018/05/30، واعادة تعميمها على الدول العربية ومن ثم عرضها على اجتماع فني في المؤتمر الرابع لمراجعتها لأخر مرة قبل رفعها للاجتماع الوزاري العربي للمؤتمر الرابع بغرض اعتمادها.

رابعاً: اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وخطة عملها لعام 2018-2020 :

35. الموافقة على الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وتكليف الأمانة العامة للجامعة العربية برفعها الى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورتيهما القادمتين للاعتماد.

36. اعتماد خطة عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث للأعوام 2018 – 2020، والطلب الى الدول العربية الشروع في تنفيذها، وموافاة آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بالتقدم المحرز في التنفيذ وذلك في اجتماعها القادم.

37. تكليف مكتب الدول العربية للاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث بتقديم الدعم للدول العربية لتنفيذ خطة عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث للأعوام 2018 – 2020، بالتعاون والتنسيق مع جامعة الدول العربية.

****

مرفق 2

توصيات الاجتماع الاستثنائي الاول لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

المنعقد في 12- 13سبتمبر 2018، في تونس بالجمهورية التونسية.

.

تقرير وتوصيات
الاجتماع الأول الاستثنائي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث
12 – 13 أيلول/سبتمبر 2018 – فندق لايكو، تونس العاصمة – الجمهورية التونسية

الخلفية:

عقد الاجتماع الأول الاستثنائي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث يومي 12 و13 أيلول/سبتمبر 2018 في فندق لايكو في تونس العاصمة، بالجمهورية التونسية بطلب من مكتب الأمم المتحدة للدول العربية للحد من مخاطر الكوارث، الذي قام بتمويل الاجتماع, بجانب مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية شارك في التنظيم جامعة الدول العربية، وباستضافة من قبل الحكومة التونسية.

شارك في الاجتماع نقاط الاتصال الوطنية لإطار سنداي من 17 دولة عربية أعضاء آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، وممثلين عن المنظمات العربية والحكومية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجموعات العربية لأصحاب المصلحة (منظمات المجتمع المدني، وأعضاء المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث، ومجموعات الشباب والمرأة والمسنين وذوي الإعاقة). (قائمة المشاركين مرفق رقم 1)*(يرجى الاطلاع على الملحق 1)*.

اهداف الاجتماع:

هدف الاجتماع لمناقشة الاتي:

1. مستجدات عملية التحضير للمؤتمر العربي الرابع والمؤتمر الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث. المزمع عقده من 9 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2018
2. تحديث عمل آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث ونظامها الاساسي.
3. المستجدات بشأن الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث واعتماد برنامج عملها.
4. مسودة النظام الاساسي للصندوق الافريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث.

التوصيات:

نتج عن الاجتماع التوصيات الاتية:

اولاً: بشأن مستجدات عملية التحضير للمؤتمر العربي الرابع والمؤتمر الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث:

(1) المنتدى الافريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث:

- حث الوفود العربية المشاركة في المنتدى العربي الإفريقي حول الحد من مخاطر الكوارث بسرعة التسجيل على الموقع الالكتروني للمنتدى قبل انقضاء موعد التسجيل في 20 أيلول/سبتمبر 2018.
- الاخذ علماً مع التقدير بعزم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتمويل مشاركة نقاط الاتصال الوطنية لإطار سنداي في المنتدى، مع إعطاء الأولوية للدول الأقل نمواً.
- *تكليف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث دمج الملاحظات التي ابدتها الدول العربية على جدول أعمال المنتدى العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث، المتمثلة في:* (أ) استبدال الجلسة المحددة لانتخاب لجنة الصياغة

بجلسة جانبية حيث سيتم انتخاب لجنة الصياغة في الجلسة المخصصة لاجتماع آلية التنسيق العربية على هامش المنتدة.
(ب) إزالة أية إشارة إلى السكان الأصليين في جلسة العمل 4 واستبدالها ب"إشراك المجتمعات المحلية لضمان إدارة مخاطر كوارث شاملة للجميع".

(2) اعداد مسودة مخرجات المنتدى العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث:

- تكليف الأمانة الفنية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بالشروع في اعداد مسودة إعلان تونس بناءً على العناصر الرئيسية للورقة الاسترشادية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مع الوضع في الاعتبار العناصر الدولية للدورة السادسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي سيعقد عام 2019 تحت شعار " عائد المرونة: نحو مجتمعات مستدامة وشاملة"، وكذلك مناقشات وتوجهات المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، مع تناول التعاون العربي الافريقي في مجال الحد من مخاطر الكوارث والقواسم والتحديات المشتركة بين الاقليمين.
- ان يتكون فريق صياغة مصغر لوضع الأفكار الرئيسية للمسودة مكون من كل من: (تونس)، (السودان)، (مصر)، (موريتانيا)، (لبنان). ومن أصحاب المصلحة: المجتمع المدني والمجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا. بالإضافة الى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية.
- ان يكون الجدول الزمني لصياغة مسودة الإعلان على النحو التالي:

i. مشاركة مسودة أولية مع فريق الصياغة المختار في موعد أقصاه 20 أيلول/سبتمبر
ii. يرسل أعضاء فريق الصياغة ملاحظاتهم قبل 25 أيلول/سبتمبر.
iii. يتم مشاركة المسودة المعدلة (رقم صفر) مع أعضاء الآلية في موعد أقصاه 30 أيلول/سبتمبر
iv. ان يضع أعضاء آلية التنسيق العربية ملاحظاتهم عليها في موعد أقصاه 5 تشرين الأول/أكتوبر،
v. ان تقوم الأمانة الفنية للآلية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الانتهاء من المسودة الأولى للإعلان في موعد أقصاه 9 تشرين الأول/أكتوبر.

(3) الطلب من أصحاب المصلحة موافاة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشروطها المرجعية التي أعدتها وبيانات العمل الطوعي في موعد أقصاه 27 أيلول/سبتمبر.

ثانياً: بشأن النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث:

- تكليف الأمانة الفنية للآلية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية للحد من مخاطر الكوارث إرسال مسودة النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث إلى أعضاء الآلية في موعد أقصاه 26 أيلول/سبتمبر 2018،
- الطلب الى الدول العربية موافاة الأمانة الفنية بملاحظاتها على المسودة في موعد أقصاه 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018

ثالثاً: بشأن الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وبرنامج عملها

- الاخذ علماً باعتماد القمة العربية في الظهران للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وإقرار تحديثات آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، والتأكيد على أهمية دعم الآلية العربية وتعزيز قدراتها لتمكينها تقديم الدعم للدول العربية في مجال الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرات والتدريب.
- تكليف الأمانة الفنية لآلية التنسيق ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بموافاة أعضاء الآلية بنسخة معدلة من أولويات برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث المُقر وذلك للأعوام 2019 2020 يشتمل على أطر زمنية والجهات المنفذة وعلى الأنشطة ومجالات العمل التي تدعم تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث من قبل المنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين.
i. اعتبار اعداد الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الأولوية الضرورية للدول العربية آنياً، وفي هذا الصدد: الطلب الى الدول العربية تطوير استراتيجياتها وطنية للحد من مخاطر الكوارث في أقرب الآجال

تماشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث بحلول العام 2020.

ii. تكليف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بإعادة تعميم "الإرشادات التقنية حول الغاية هاء" المعنية بتطوير الاستراتيجيات الوطنية على أعضاء الآلية.

رابعاً: بشأن النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث.

- الاخذ علماً بملاحظات الدول والمنظمات التي تلقتها الأمانة الفنية للآلية والطلب اليها تعميم ملاحظات جمهورية مصر العربية التي لم تتضمن في جدول اعمال المشروح للاجتماع الاستثنائي الى الدول أعضاء الالية بالبريد الالكتروني.
- الطلب الى الدول العربية إرسال ملاحظاتها النهائية حول النظام الأساسي للصندوق الإفريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث إلى الأمانة الفنية للآلية في موعد أقصاه 3 تشرين اول/ أكتوبر 2018.
- تكليف الأمانة الفنية بإدماج ملاحظات الدول على المسودة النهائية للنظام الأساسي للصندوق وتعميمها على الدول العربية للموافقة عليها بالتمرير، ويعتبر عدم الرد موافقة ضمنية على النظام الاساسي.
- تكليف الأمانة الفنية بعرض المسودة النهائية للنظام الأساسي للصندوق للاعتماد النهائي خلال المنتدى العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث المنعقد في إطار المنتدى الافريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث في تونس.

سير الاجتماع

اليوم الأول: الأربعاء، 12 أيلول/سبتمبر

الجلسة الافتتاحية

ألقت الحكومة التونسية كلمة الافتتاح، مرحبة بالمشاركين من الدول العربية ومتوجهة بالشكر إلى كل من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية على تنظيم هذا الاجتماع الاستثنائي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث. وفي كلمته الافتتاحية، شدد نائب معالي وزير الشؤون المحلية والبيئة السيد شكري بن حسين على الحاجة للمصادقة على النظام الداخلي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث خلال الاجتماع، في الوقت الذي أشار فيه إلى انخراط تونس الفعال في تصميم وتنفيذ كل من إطار سنداي وأهداف التنمية المستدامة. وأعرب سيادته عن فخره باستضافة المنتدى العربي الإفريقي حول الحد من مخاطر الكوارث في تشرين الأول/أكتوبر وأكد على أن الحكومة التونسية كانت قد أرسلت الدعوات الرسمية إلى كل الدول، بحيث أنه من المتوقع مشاركة ما يزيد عن 800 ممثل من الحكومات وأصحاب المصلحة.

كما ألقى كل من السيد سوجيت كومار موهانتي، رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية، وسعادة السفيرة شهيرة وهبي، رئيسة قسم استدامة الموارد الطبيعية والشراكات لدى جامعة الدول العربية، بكلمات افتتاحية عبروا فيها عن امتنانهم للحكومة التونسية على استضافة اجتماع آلية التنسيق العربية والمنتدى العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث. وبالإشارة إلى الاجتماع الأول للآلية، فكان أعضاء الآلية قد اتفقوا على خطوات رئيسية يتم اتخاذها لتفعيل عمل الآلية، مع التأكيد على نهج إشراك كل الجهات المعنية. وفي هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى تحري طرق تعزيز الشراكات التي تجلب الحلول لقضايا الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة، مع الحفاظ على درجة من الليونة في الدفع بأجندة الحد من مخاطر الكوارث.

عرض مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث جدول أعمال الاجتماع على مدى اليومين وراجع توصيات الاجتماع الأول للآلية، بحيث لخص بشكل سريع الإجراءات المتخذة منذ ذلك الحين. وتضمنت الإجراءات تنفيذ ورشات لتطوير القدرات وتشكيل مجموعات عربية لأصحاب المصلحة؛ وهي: أ) المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ب) مجموعة الشباب العرب، ج) المجموعات الرئيسية العربية للمجتمعات المدنية، د) الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، هـ) مجموعة النوع الاجتماعي.

المناقشات في جلسات الاجتماع:

في بداية الاجتماع راجع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث نتائج اجتماع الشراكة العربية الأول المنعقد في القاهرة يومي 22 و23 نيسان/أبريل 2018، حيث كانت أبرز المخرجات والتوصيات المنبثقة عن هذا الاجتماع ما يلي: 1) إشراك كل أصحاب المصلحة المعنيين في آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، 2) قيام مجموعات أصحاب المصلحة بصياغة شروطها المرجعية وبيانات عملها الطوعي، 3) وتم اتخاذ القرار بالتشكيل الفوري لمجموعتين من أصحاب المصلحة (المجتمع المدني والمجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا) ودعوة أصحاب المصلحة الآخرين إلى تنظيم أنفسهم في مجموعات عربية إقليمية من أصحاب المصلحة.

عرض نتائج مجموعة عمل إفريقيا

لضمان تماشي التحضيرات الفنية مع تلك الجارية في منطقة إفريقيا، قدم السيد ماتيوس تولو من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي لإفريقيا موجزاً حول مخرجات اجتماع مجموعة عمل إفريقيا[1] المنعقد في أوائل أيلول/سبتمبر 2018. وكان اجتماع هذه المجموعة يهدف إلى مراجعة التحضيرات للمنتدى العربي الإفريقي حول الحد من مخاطر الكوارث بالتركيز على الخروج بتوصيات لتشكيل الوثائق التي ستنبثق عن المنتدى على أساسها (إعلان تونس والبيان المشترك)، فضلاً عن مناقشة قضايا محورية لمواضيع محددة في البرنامج وبعض القضايا المتقاطعة. وتركزت النقاشات حول التحديات والإنجازات والفرص وأبرز التوصيات الواجب أخذها بعين الاعتبار في الوثيقة النهائية. وكانت بعض التحديات المحددة متعلقة باختيار المتحدثين لكل جلسة والإطار الزمني لجدول الأعمال. وتم الاتفاق على مشاركة الوثائق التي ستنبثق عن المنتدى مع أعضاء مجموعة عمل إفريقيا بعد إدخال التوصيات والملاحظات من اجتماع الجانب العربي عليها. وخلص اجتماع مجموعة عمل إفريقيا إلى عدد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاستراتيجية الإفريقية الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث. وسيتم صياغة مسودة الإعلان ومشاركتها مع أعضاء المجموعة لإبداء ملاحظاتهم قبل المنتدى.

استعراض آراء الدول حول التقدم المحرز وأولويات الحد من مخاطر الكوارث

الرقم	الدولة	الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	الوفد المشارك في المنتدى
1	الأردن	تم تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث وسيتم اعتمادها في منتصف شهر أيلول/سبتمبر 2018.	سيشارك في المنتدى موظفون رفيعو المستوى من المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (الذي يقود المنتدى الوطني) والمديرية العامة للدفاع المدني. لم يتم تأكيد مشاركة وزير الداخلية بعد.
	البحرين	تم تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث	سيشارك وزير الداخلية و/أو رئيس المجلس الأعلى للبيئة.
	الجزائر	لم يتم تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث ولكن الدولة تباشر الآن جهودها في هذا الصدد وتعمل على تنظيم الورشة الوطنية الأولى حول إدارة الكوارث هذا الشهر.	لم يتم حتى الآن تحديد أعضاء الوفد المشارك. ستقوم نقطة الاتصال الوطنية لإطار سنداي بمتابعة مشاركة الوزراء وإبلاغ المنظمين.
	السودان	تم تطوير سياسة وطنية للحد من مخاطر الكوارث وتقديمها للمصادقة عليها. وسيتم البدء بالعمل على	من المرجح أن يتكون الوفد من معالي وزير البيئة ومفوض مفوضية

[1] مجموعة عمل إفريقيا تعادل آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة الإفريقية.

UNISDR
United Nations Office for Disaster Risk Reduction

		تطوير الاستراتيجية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر 2018.	العون الإنساني ونقطة الاتصال الوطنية.
	الصومال	تم تطوير استراتيجية وسياسة وطنية للحد من مخاطر الكوارث. ويتم العمل حالياً على مواءمتهما مع إطار سنداي.	سيشارك في المنتدى معالي وزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث.
	العراق	تمت المباشرة بتطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث بناء على إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.	من المتوقع أن يشارك في المنتدى وفد رفيع المستوى.
	الكويت	تم تطوير مسودة لاستراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطط عمل لها.	سيشمل الوفد نائب وزير الداخلية ووزير الدولة لإدارة الإطفاء (نقطة الاتصال الوطنية لإطار سنداي)
	المغرب	يتم الآن تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منها في عام 2019.	ستكون مشاركة الوفد على مستوى وزاري. من المتوقع أن يترأس الوفد معالي وزير البيئة وأن يشارك معه كبار الموظفين.
	المملكة العربية السعودية	تم تطوير مسودة لاستراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث والمصادقة عليها من كل الوزراء المعنيين.	ستكون مشاركة الوفد على مستوى وزاري وسيشارك معالي وزير البيئة والمياه والزراعة.
	اليمن	تمت المباشرة ببذل الجهود للعمل على تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث، إلا أن هناك حاجة لتطوير القدرات في هذا المجال.	سيتكون الوفد المشارك من معالي وزير المياه والبيئة و/أو المفوض العام لحماية البيئة.
	عمان	لم يتم تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث	سيشارك في المنتدى معالي وزير البيئة والمناخ وسيصحبه فريق تقني.
	تونس	تم الانتهاء من تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث وسيتم تقديمها للمصادقة عليها على أعلى مستوى.	تستضيف تونس المنتدى. وسيشارك رئيس الوزراء وعدد من الوزراء.
	فلسطين	تم الانتهاء من الإطار المؤسسي والقانوني. وتم تطوير قانون موحد، وبانتظار المصادقة عليه. وسيتم تطوير خطة وطنية لإدارة مخاطر الكوارث في 2019. كما تم إدماج مفهوم إدارة مخاطر الكوارث في السياسات وخطط التنمية الوطنية.	سيتكون الوفد من معالي وزيرة البيئة ورئيس المركز الوطني إدارة مخاطر الكوارث (التابع لمكتب رئيس الوزراء)
	قطر	لم يتم تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث حتى الآن	من المتوقع أن يتكون الوفد من أمين عام الأمن العام أو معالي وزير الداخلية. ستقوم نقطة الاتصال الوطنية بالمتابعة وإبلاغ المنظمين.

	لبنان	لم يتم تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث حتى الآن ولكن الحكومة في صدد المباشرة بالعمل عليها.	سيكون الوفد المشارك على مستوى وزاري إلا أنه لم يتم تحديده بعد.
	مصر	تم تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث والمصادقة عليها في بداية العام 2018.	لم يتم تحديد أعضاء الوفد المشارك بعد ولكن نقطة الاتصال الوطنية لإطار سنداي ستشارك.
	موريتانيا	تم تطوير استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث مع خطة عمل لها وسيتم المصادقة عليها بعد الانتخابات.	من المتوقع أن يترأس الوفد معالي وزير البيئة وأن يشارك ممثلون عن القطاعات.

شكر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الدول على مداخلاتها وشدد على الحاجة إلى تطوير استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع متطلبات إطار سنداي بحلول العام 2020 ومع اولويات برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (2019-2020). ولتيسير ذلك على الدول سيقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتقديم الدعم للدول بإعادة تعميم "الإرشادات التقنية حول الغاية هاء من اطار سنداي" على كل أعضاء الآلية.

مراجعة النظام الداخلي المقترح لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

قدمت جامعة الدول العربية حيثيات تطوير النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث التي اعقبت المصادقة على آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث واعتمادها في القمة العربية افي ابريل 2018 في المملكة العربية السعودية ومشاركته مع أعضاء الآلية لمناقشته بشكل أكبر خلال هذا الاجتماع. ونسبة لوجود عدد من الملاحظات وعدم وضوح الرؤية حول مسودة النظام الاساسي، تم الاتفاق على ان يقوم اعضاء الآلية بإرسال ملاحظاتهم على مسودة النظام الداخلي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث التي عممتها الامانة الفنية للآلية في موعد أقصاه 26 أيلول/سبتمبر 2018.

الصندوق العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث

1. قدمت جامعة الدول العربية موجزاً عن الصندوق العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث وأعطت نبذة عامة حول مسودة نظامه الاساسي التي كان قد تم إرسالها إلى اعضاء الآلية
2. كما قدمت الجامعة خلفية حول المراحل التي مر بها النظام الاساسي الذي كان قد اجازه مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، وتم رفعه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي طلب اعادة تعميم مسودة النظام الاساسي مرة اخرى على الدول العربية لإبداء الملاحظات بموجب قراره رقم 2167 بتاريخ 2018/2/8.
3. واوضحت بان آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث اصبحت بموجب قرار القمة رقم 733 بتاريخ 2018/4/15، الهيكل المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث في منظومة جامعة الدول العربية. وهو ما حدا بالأمانة الفنية للآلية بتعميم مسودة النظام الاساسي للصندوق على الدول والمنظمات اعضاء آلية التنسيق لإبداء الملاحظات .
4. ثم تم استعراض الملاحظات التي وردت لأمانة الآلية، وطلب اعضاء الآلية المزيد من الوقت لإبداء ملاحظات اضافية، وتم الاتفاق على ان يكون اخر موعد لتلقي الملاحظات على المسودة الحالية هو 3 تشرين اول/ أكتوبر 2018، وان تتم الموافقة على المسودة بعد هذا التاريخ بالتمرير. ومن ثم عرضها خلال المنتدى العربي الافريقي للاعتماد.

المنتدى العربي الإفريقي حول الحد من مخاطر الكوارث

1. *التطورات في التحضيرات الخاصة بالعمليات اللوجستية*

- شددت الحكومة التونسية على الحاجة إلى تسجيل المشاركة في المنتدى عبر الموقع الالكتروني، علماً بأن الموعد الأخير للتسجيل هو **20 أيلول/سبتمبر 2018**. وإذا لم يتمكن أعضاء الوفود من الانتهاء من التسجيل في الموعد

النهائي المحدد، يمكنهم الاتصال بالجهات المنظمة والتي ستقوم بدورها بتزويدهم برابط مخفي لأغراض التسجيل المتأخر.

- ستقوم الحكومة التونسية بتيسير إصدار تأشيرات الدخول لكل أعضاء الوفود. كما سيتم إعفاء المشاركين من رسوم التأشيرة.
- سيقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتمويل مشاركة نقاط الاتصال الوطنية لإطار سنداي، مع إعطاء الأولوية للدول الأقل نمواً.

2. *برنامج المنتدى*

كانت أبرز ملاحظات الدول على البرنامج ما يلي:

- تم الاتفاق على أن ليس هناك حاجة لجلسة انتخاب لجنة الصياغة، حيث يمكن إجراء ذلك خلال مشاورات آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث قبل المنتدى. وعليه، سيتم استبدالها بجلسة جانبية.
- طلبت نقاط الاتصال الوطنية من مختلف الدول إزالة الإشارة إلى السكان الأصليين في جلسة العمل 4.
- وتم إعطاء التوصيات التالية:
  - تمت التوصية بإلقاء الضوء على التغير المناخي في المنطقة العربية، وليس فقط في إفريقيا.
  - تمت التوصية بتناول قطاع الصحة بشكل واضح في جلسة للعمل.
  - تمت التوصية بجعل التأمين للحد من مخاطر الكوارث إحدى الموضوعات الرئيسية في المنتدى.

اليوم الثاني: الخميس، 13 أيلول/سبتمبر 2018

3. *وثائق الدول العربية المنبثقة عن المنتدى*

تمت مناقشة عناصر مسودة إعلان تونس في الاجتماع. وتم الاتفاق على أن يتكون فريق الصياغة من كل من:

1. السيدة نجلاء رمضان (المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا)
2. السيد عماد عدلي (مجموعة المجتمع المدني)
3. السيدة حفصة أحمد (السودان)
4. السيد محمد حسن فلفل (مصر)
5. السيد محمد الأمين عبد القادر (موريتانيا)
6. السيد زاهي شاهين (لبنان)
7. السيد هادي الشبيلي (تونس)
8. اثنان من كادر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
9. ممثلان عن جامعة الدول العربية.

كما تم الاتفاق على اعتماد المواعيد النهائية التالية لصياغة إعلان تونس قبل تنظيم المنتدى:

الإجراء	الموعد النهائي
مشاركة مسودة أولية لإعلان تونس مع فريق الصياغة المختار	20 أيلول/سبتمبر 2018
إرسال ملاحظات فريق الصياغة على الإعلان	25 أيلول/سبتمبر 2018
مشاركة مسودة معدلة لإعلان تونس مع أعضاء آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث	30 أيلول/سبتمبر 2018
إرسال ملاحظات أعضاء الآلية	5 تشرين الأول/أكتوبر 2018
إنهاء المسودة الأولى لإعلان تونس	9 تشرين الأول/أكتوبر 2018

4. دور أصحاب المصلحة

قدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عرضاً حول دور أصحاب المصلحة المعنيين المساهمين في الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. وكنتيجة لاجتماع الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث المنعقد في القاهرة في شهر نيسان/أبريل الماضي، قامت ثلاث مجموعات من أصحاب المصلحة باتخاذ إجراءات لتطوير شروط المجموعة المرجعية وخارطة طريق واضحة لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030. وهذه المجموعات هي: أ) المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ب) مجموعة الشباب العرب للحد من مخاطر الكوارث، ج) المجموعة الرئيسية العربية للمجتمعات المدنية. وعرضت المجموعات مسودات شروطها المرجعية وبيانات العمل الطوعي الخاص بها في هذا الاجتماع. كما قام الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر بمداخلة أخرى أشار فيها إلى قيام المجموعة بالعمل الآن على إنشاء مجموعة أصحاب مصلحة تجمع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في المنطقة العربية. وبالإضافة إلى ذلك، برز الاهتمام بتشكيل مجموعة للجندر/النوع الاجتماعي. وستقوم هذه المجموعات بإنهاء شروطها المرجعية وبيانات العمل الطوعي الخاصة بها وتقديمها خلال المنتدى. تم الاتفاق على أن تقوم مجموعات أصحاب المصلحة بمشاركة شروطها المرجعية وبيانات العمل الطوعي في موعد أقصاه 27 أيلول/سبتمبر.

الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 واولويات عملها للأعوام 2019-2020

صادقت القمة العربية الأخيرة في نيسان/أبريل 2018 على الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث. كما كان قد تم تطوير برنامج عمل لها بناء على طلب الدول العربية وجامعة الدول العربية وتمت المصادقة عليه خلال الاجتماع الأول لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث. واتفقت كل من جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية على تبسيط برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ووضع إجراءات عمل محددة ذات أولوية قصوى ليتم اتخاذها على المستويين الوطني والإقليمي خلال 2019-2020 بحيث تُظهر إنجازاً حقيقياً للمنطقة العربية وتساعد في حشد الموارد المطلوبة. وقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عرضاً لأولويات عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (2019-2020) لمناقشتها قبل تقديمها في المنتدى.

وفيما يخص برنامج العمل، فسيكون تركيز الجهود على مدار العامين القادمين على أربعة مجالات عمل وهي:

1) تطوير استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث
2) إنشاء اطر مؤسسية ومنتديات وطنية للحد من مخاطر الكوارث
3) إنشاء أنظمة لحساب خسائر الكوارث
4) صياغة سياسات لتقييم المخاطر.

الجلسة الختامية:

ألقت الحكومة التونسية كلمة متوجهة بالشكر إلى كل المشاركين لكل ما بذلوه من جهد لإنجاح الاجتماع ولمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية، حيث قاما بدورهما بتثمين جهود المشاركين والحكومة التونسية في إنجاح الاجتماع مؤكدين على أهمية الاستمرار الحثيث في التحضيرات العربية خاصة في ظل اقتراب موعد انعقاد المنتدى، حيث تم التأمين على أهمية الالتزام بالأطر الزمنية التي تم الاتفاق عليها.

وفي الختام الاجتماع، قامت الحكومة التونسية بترتيب زيارة الى مكان انعقاد فعاليات المنتدى.

****

مرفق 3

توصيات الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

خلال الفترة 7-8 اغسطس 2019، مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة

الأمانة العامة

الرقم: 3/1490
التاريخ: 18 AUG 2019

(مرفقات) صفات لعلم التقرير والترجمة الإنجليزية

الترجمة

تهدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية- الامانة الفنية للآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة لدى جامعة الدول العربية.

وتتشرف بالإفادة بان الاجتماع الثاني لآلية التنسيق للحد من مخاطر الكوارث قد عقد يومي 7 – 8 اغسطس 2019، بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، واتخذ عدد من القرارات.

وتود الامانة العامة لجامعة الدول العربية ان ترفق طيه نسخة من " التقرير والقرارات الصادرة عن الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث "

وترجو الامانة العامة من المندوبية الدائمة الموقرة التفضل بإحالة المذكرة ومرفقاتها الى نقطة الاتصال الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في دولتكم الموقرة لاتخاذ اللازم نحو ما جاء فيها.

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية – الامانة الفنية للآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الدائمة الموقرة لدى جامعة الدول العربية عن فائق تقديرها.

جامعة الدول العربية | ادارة الاتصالات والبريد

تقرير وقرارات الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية

2019/8/8-7

التقرير:

بدعوة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية، عقد الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة 7-8 اغسطس/اب 2019 بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بهدف متابعة التكليفات التي اقرها الاجتماعان السابقان لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث. حيث تمت مراعاة عقد اجتماع الالية قبل انعقاد الدورة 104 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ستعقد خلال الفتـرة 1-2019/9/5 بمقر الامانة العامة للجامعة العربية، حتى يتم رفع نتائجه لهذه الدورة.

شارك في الاجتماع ممثلين عن الدول العربية (نقاط اتصال إطار سنداي التي هي نقاط اتصال الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث)، والمنظمات الحكومية العربية والإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني. (مرفق رقم 1) قائمة المشاركين.

اولاً: خلفية عامة:

1. عقدت الألية العربية للحد من مخاطر الكوارث اجتماعين خلال عام 2018 على النحو التالي:
   - الاجتماع الاول لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة 23-24 يناير 2018 بتونس.
   - الاجتماع الاستثنائي الاول لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في 12-13سبتمبر 2018، في تونس.
2. كان من المفترض ان يعقد الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث اثناء انعقاد المؤتمر الافريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث والذي عقد في تونس بالجمهورية التونسية خلال الفترة 9-2018/10/13. الا ان عدم تعاون مكتب للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث/ المكتب الاقليمي العربي ادى الى تعذر مشاركة الامانة الفنية للآلية غي المؤتمر حيث لم يوف بعدد من التزاماته نحو جامعة الدول العربية وهو ما ادى الى إلغاء وتأجيل الاجتماع الى وقت لاحق.

ثانياً: مشروع بنود جدول الاعمال:

3. ناقش الاجتماع مشروع بنود جدول الاعمال، وتم اعتمادها على النحو التالي:
   - البند الاول: النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث
   - البند الثاني: الصندوق الافريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث

- البند الثالث: تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث2019-2020.
- البند الرابع: الاجتماع المشترك بين اجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية.

ثالثاً: سير الاجتماع:

4. بدأت الأمانة العامة الاجتماع بالترحيب بالمشاركين وطلبت من الدول اختيار رئاسة الاجتماع الثاني مشيرة الى ان اللائحة التنظيمية للجنة متابعة الالية تشير في المادة الخامسة 2 بأن يرأس الاجتماع الدولة التي لها رئاسة القمة العربية، وان القمة العربية الأخيرة عقدت في تونس.
5. نسبة لتعذر رئاسة الجمهورية التونسية للاجتماع لعدم وجود مشاركة ممثل عنها، بحكم ترأسها للقمة العربية، فقد تم التشاور في بداية الاجتماع حول رئاسة الدورة الثانية للآلية، حيث رشحت الجزائر جمهورية مصر العربية وثنت المملكة الأردنية الهاشمية هذا الترشيح ووافقت عليه بقية الدول المشاركة في الاجتماع.
6. تولى السيد محمد حسان فلفل ممثل رئاسة مجلس الوزراء - قطاع إدارة الازمات والكوارث والحد من المخاطر من جمهورية مصر العربية رئاسة الاجتماع وادارته حيث تمت مناقشة بنود جدول الاعمال
7. قدمت كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية بالقاهرة مداخلات عند مناقشة البند الثالث.
8. وفي ضوء المناقشات نتج عن الاجتماع عدد من القرارات.

رابعاً: القرارات:

بشأن البند الأول: النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث:

1. الموافقة على النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بالصيغة المرفقــة، (مرفق رقم 2)
2. الطلب الى الأمانة الفنية للآلية تعميم النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث على الدول العربية وعلى المنظمات أعضاء الآلية للمرة الأخيرة في موعد أقصاه 8/25/ 2019،
3. في حالة عدم تلقي الامانة الفنية ردود حتى تاريخ 2019/10/25، يعتبر النظام الأساسي معتمد ويتم العمل به وفقاً للإجراءات المتبعة في إطار جامعة الدول العربية.

(ق. 1- أ ت ع ح م ك - 2 - 2019/8/8)

بشأن البند الثاني: الصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث:

1. الموافقة من حيث المبدأ على النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث بالصيغة المرفقة المعدلة. (مرفق رقم 3).
2. تكليف الأمانة الفنية للآلية بإعادة تعميم نسخة النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث على الدول العربية مرة أخيرة في موعد أقصاه 2019 /8/25، بغرض مراجعتها لآخر مرة قبل احالتها للجانب الافريقي.
3. الطلب الى الدول العربية موافاة الأمانة العامة بموقفها النهائي من النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث في موعد أقصاه 2019/10/25، وفي حالة عدم تلقي الأمانة العامة رد من الدولة، يعتبر ذلك موافقة ضمنية على النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث، وتكليف الأمانة الفنية للآلية برفع النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة فبراير 2020 للاعتماد ومن ثم إحالته الى الجانب الافريقي ورفعه الى القمة الافريقية العربية بالطرق المعتادة.

(ق. 2- أ ت ع ح م ك - 2 – 2019/8/8)

بشأن البند الثالث: تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020/2019:

1. تكليف الأمانة الفنية للآلية بتعميم برنامج العمل التفصيلي للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث الذي أعدته للاسترشاد به في اعداد التقارير الوطنية وتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني، وموافاة الأمانة الفنية بما يتم في هذا الشأن بغرض الاستعانة به في اعداد تقارير إقليمية عربية حول الحد من مخاطر الكوارث. (مرفق رقم 4)
2. دعوة الأمانة الفنية لإعداد تقرير حول وضع الاستراتيجيات الوطنية والاطر المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 واطار

عمل سنداي في المنطقة العربية، وذلك بالتشاور مع نقاط الاتصال العربية للحد من مخاطر الكوارث، وعرضة واطلاقة على هامش المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث القادم.

3. تكليف الأمانة الفنية للآلية بتعميم استمارة المعلومات التي أعدتها الأمانة الفنية بشأن تنفيذ الدول العربية للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (مرفق رقم 5)، والطلب الى الدول العربية استكمالها وموافاة الأمانة الفنية بها في موعد أقصاه 2019/10/30.
4. تكليف الأمانة الفنية للآلية بتعميم استمارة المعلومات التي أعدتها الأمانة الفنية بشأن تنفيذ المنظمات الأعضاء في الآلية للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (مرفق رقم 6)، والطلب اليها استكمالها وموافاة الأمانة الفنية بها في موعد أقصاه 2019/10/30. (خالد)
5. تكليف الأمانة الفنية للآلية بتعميم الاستبيان الذي أعدته الأمانة الفنية للآلية بشأن اعداد الدول العربية لاستراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والطلب اليها استكمالها وموافاة الأمانة الفنية بها في موعد أقصاه 2019/10/30. (مرفق رقم 7)، وذلك بغرض اعداد تقرير عربي لتنفيذ الهدف (هـ) المعني بزيادة عدد الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.
6. الطلب الى الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للآلية بأسماء نقاط الاتصال الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتفاصيل الاتصال بها وذلك في اقرب الآجال، مع مراعاة القرارات السابقة في هذا الشأن التي وحدت نقاط الاتصال الوطنية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وتلك المعنية بتنفيذ اطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، والتي هدفت لتعزيز التنسيق وتجنب الازدواجية وتخفيف العبء والمحافظة على الموارد.
7. حث الدول العربية الاسترشاد بوثيقة الإرشادات التقنية المعنية بتطوير الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الموجودة على الموقع الالكتروني لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ويمكن الرجوع للنسخة العربية من وثيقة الارشادات التقنية من خلال الرابط: https://www.preventionweb.net/files/54970_techguidancenotesarabic.pdf.
8. (أ) الاخذ علماً بإعداد مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية بالقاهرة لأطلس إقليمي للمخاطر الطبيعية والجيولوجية في المنطقة العربية

(ب) دعوة الدول العربية لتقديم مرئيتها الاسترشادية للأمانة الفنية للآلية بحسبها عضو في اللجنة المصغرة لإعداد الاطلس، بغرض استخدامها في اجتماعات اللجنة.

9. دعوة مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية بالقاهرة للتواصل مع المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر للاستفادة مما لديها من معلومات وخبرات في اعداد الاطلس، والتنسيق فيما بينهما في ذلك.

10. الاخذ علماً بمقترح المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع تصور لإحداث شبكة عربية لرصد الكوارث الطبيعية، تركز على الكوارث الطبيعية المرتبطة بالزراعة والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتطلب منها الشروع في إحداث الشبكة بالتعاون مع الأمانة الفنية للآلية والشركاء المعنيين، وموافاة آلية التنسيق العربية بالتطورات في إنشاء الشبكة في اجتماعها القادم وبصفة دورية. (مرفق رقم 8)

11. (أ) الاخذ علماً بتقديم الهيئة العربية للطاقة الذرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع لإنشاء "الشبكة العربية للرصد الاشعاعي البيئي والانذار المبكر"، بمشاركة 12 دولة عربية.
(ب) تكليف الأمانة الفنية بتعميم وثائق إنشاء "الشبكة العربية للرصد الاشعاعي البيئي والانذار المبكر" على كافة الدول العربية بغرض دراستها والنظر في إمكانية الانضمام الى المشروع، واتخاذ ما تراه مناسب حوله. (مرفق رقم 9)

(ق. 3- أ ت ع ح م ك - 2 - 2019/8/8)

البند الرابع: الاجتماع المشترك بين اجهزة الحماية المدنية(الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية (محمد حمودة)

1. الموافقة من حيث المبدأ على عقد اجتماع مشترك بين اجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية وتكليف الأمانة الفنية للمجلس بالتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الداخلية العرب لعقد الاجتماع المشترك لتعزيز التعاون بين الجانبين.

2. (أ) تكليف الأمانة الفنية للآلية بإعداد وتعميم ورقة معلومات حول الاجتماع المشترك

المرتقب عقدة خلال عام 2020 على الدول العربية والطلب اليها تقديم رؤيتها والمواضيع التي تود مناقشتها فيه، ومنظورها للعملية التحضيرية للاجتماع.

3. (ب) تكليف الأمانة الفنية للآلية ايضاً بمخاطبة امانة مجلس وزراء الداخلية العرب والطلب اليها التشاور مع أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) في الدول العربية لتتقدم برؤيتها وبالمواضيع التي تود مناقشتها ومنظورها للعملية التحضيرية للاجتماع.

4. الطلب الى الأمانة الفنية للآلية التشاور مع امانة مجلس وزراء الداخلية العرب بغرض تكوين لجنة تحضيرية للاجتماع المشترك تتكون من الامانتين والدول العربية الراغبة في ذلك والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

(ق. 4- أ ت ع ح م ك - 2 - 2019/8/8)

****

النسخة الاخيرة 2019/8/8

النظام الاساسي

آلية التنسيق

العربية للحد من مخاطر الكوارث

تمت الموافقة عليه بموجب القرار رقم (ق. 1- أ ت ع ح م ك - 2 – 2019/8/8) في الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بتاريخ 2019/8/8، ويعمل به من 2019/10/25 إذا لم تتلق الامانة الفنية تعليقات من الدول العربية

النظام الاساسي
لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

ديباجة

أنشئت آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (ق ق:319 د.ع (17) – 2005/3/23) الذي كلف الأمانة العامة للجامعة بدعوة المنظمات والهيئات العربية العاملة في مجال الحد من آثار الكوارث الطبيعية ومجال الإغاثة والإنقاذ إلى الاجتماع والتشاور بشأن تنسيق جهودها وبرامجها من خلال إيجاد آلية مناسبة للتنسيق العربي للحد من مخاطر الكوارث. وكذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 1676 – د.ع 79 – 2007/2/15) الذي وافق على إنشاء آلية تنسيق عربية للحد من مخاطر الكوارث وكلف الأمانة العامة بتفعيل الألية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام المناطة بها. وقد أحيطت القمة العربية ال 29 المنعقدة في الظهران بالمملكة العربية السعودية في 2018/4/15 بموجب قراراها رقم 733 بتعديل مسمى الالية لتصبح آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، واعتبارها الآلية العربية المعنية بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، وإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2030.

المادة الأولى

تعاريف:

1. يسمى هذا النظام: **النظام الاساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث،** ويتضمن القواعد المنظمة لإجراءات انعقاد الآلية وممارسة مهامها لتحقيق أهدافها.
2. تكون للعبارات الآتية في هذا النظام المعاني الموضحة أمام كل منها:

الآلية : آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

الجامعة : جامعة الدول العربية.

الامانة العامة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية

الأمانة الفنية للآلية: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القطاع الاقتصادي: الادارات ذات الصلة.

المادة الثانية

عضوية الآلية :

تتكون عضوية الآلية من:

1. **الدول العربية:** نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث او من ينوب عنها، على المستوى الفني (الخبراء) وعلى المستوى الوزاري.
2. **المجالس الوزارية العربية المتخصصة:** الامانة الفنية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات الصلة.
3. **المنظمات:** المنظمات العربية المتخصصة والوكالات الدولية ومكاتبها الإقليمية، والهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.
4. **اصحاب المصلحة والشركاء:** المجتمع المدني، العلماء الاكاديميين، البرلمانيين، الحكومات المحلية، القطاع الخاص، والاتحادات ذات الصلة.
5. **يحتوي الملحق (1)** على اعضاء الآلية من غير الدول، ويعتبر جزء لا يتجزأ من هذا النظام الاساسي.

المادة الثالثة

أهداف الآلية:

1. تعزيز وتنسيق الجهود القطرية والعربية والدولية وبلورة رؤية وأولويات استراتيجية ومجالات تنفيذ رئيسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية؛
2. تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدابير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الاستراتيجيات الاقليمية العربية للحد من مخاطر الكوارث، على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك، الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 واطار عمل سنداي 2030، عن طريق السعي إلى تحقيق المواءمة بين برامج العمل للحد من مخاطر الكوارث، التي تضطلع بها المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والاتحادات العربية والإقليمية، و الى تفعيل المشاركة والمساهمة في تنفيذ الاولويات العربية للحد من مخاطر الكوارث.
3. تعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعة ومجالسها الوزارية المتخصصة ومنظماتها المتخصصة وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومكاتبها ولجانها الإقليمية

والمنظمات والهيئات العربية والدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية العربية الإقليمية، والاتحادات العربية لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، لزيادة كفاءة العمل في مجال الحد من مخاطر الكوارث وفق نهج متعدد القطاعات لتحقيق انخفاض ملموس في المخاطر التي تواجه المنطقة العربية بما يتماشى مع الأولويات العالمية.

4. انشاء هيئات وطنية في الدول العربية وتعزيز قدراتها في إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث، بهدف تعزيز فهم الكوارث وحوكمتها، وزيادة الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث، لزيادة القدرة على مواجهتها مع تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.
5. إعداد تقارير دورية عن متابعة التطورات في مجال تنفيذ الاستراتيجيات العربية الاقليمية للحد من مخاطر الكوارث على ضوء المعلومات والتقارير التي توفرها الدول العربية والمنظمات أعضاء الآلية.

المادة الرابعة

مهام الآلية:

1. الحد من الآثار السلبية التي تسببها الكوارث في حياة الإنسان والسكان والبيئة وفي الاقتصاديات الوطنية والأحوال الاجتماعية، وتحقيق انخفاض فعلي ملموس في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات ودول المنطقة العربية. وتعزيز التعاون بين الدول العربية للاستجابة للكوارث والاستعداد لها والتعافي منها.

2. دعم وبناء قدرات الدول العربية الفنية والمؤسسية للحد من مخاطر الكوارث والتصدي لآثارها السلبية. والارتقاء بالوعي العام، والتدريب وتنمية مهارات، مع مراعاة خصوصية وأولويات المنطقة والتحديات المختلفة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية ومراعاة القدرات المتفاوتة للدول العربية في الحد من مخاطر الكوارث.

3. حث الدول العربية على تفعيل والالتزام بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية والعربية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، بما فيها، تنفيذ اتفاقية التعاون العربية النافذة منذ عام 1990 في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة ونسختها المحدثة بعد دخولها حيز النفاذ.

4. توفير القدرات واتاحة المعلومات والنظم اللازمة لرصد وتدوين وتوزيع البيانات المتعلقة بالأخطار الأساسية، وقابلية التضرر، وخسائر الكوارث على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي. وإعداد قاعدة بيانات عربية تتيح المعلومات، وتيسر التنسيق، وتمكن من مواجهة مخاطر الكوارث في الدول العربية.

5. السعي لإنشاء نظم وشبكات إنذار مبكر إقليمية لرصد الأخطار المتعددة التي تهدد المنطقة العربية، ووضع خطط استعداد وخطط احترازية وخطط تعافي من مخاطر الكوارث وخطط اعادة الاعمار بشكل افضل.

6. العمل على تناغم الحد من مخاطر الكوارث مع العملية التنموية على المستوى الوطني والاقليمي، بما في ذلك في مجالات الاستثمارات العامة والخاصة وخطط التنمية.

7. العمل كهيئة تشاورية رئيسية لإعداد ومتابعة تنفيذ مخرجات المنتديات العالمية والاقليمية للحد من مخاطر الكوارث.

8. متابعة وتقييم ورصد اعمال الحد من مخاطر الكوارث في اطار الاستراتيجيات الاقليمية العربية للحد من مخاطر الكوارث، بالاسترشاد بنظام رصد أطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وضع المؤشرات اللازمة لذلك.

9. تطوير وتفعيل والتشريعات والقوانين واللوائح المعنية بالحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المسائلة والمحاسبة.

10. تطوير وانشاء وتعزيز منتديات وطنية ومحلية عابرة للقطاعات للحد من مخاطر الكوارث وادارتها

11. تعزيز التقييم العلمي لمدى الضعف والمرونة ودعم البحث العلمي الموجه نحو الحد من مخاطر الكوارث، وتقييم الاحتياجات قبل واثناء وبعد الكارثة.

12. استقطاب الدعم المادي والفني والمعنوي لتمويل برامج الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرات في مجالات الوقاية والاستعداد والتأهب والاستجابة والتعامل مع الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ .

13. أية مهام أخرى توكل للآلية.

المادة الخامسة

اجتماعات الآلية:

1. تعقد الآلية اجتماعاً واحداً عادياً في السنة بدعوة من الأمانة العامة، ويّعقد على مستوى نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية واعضاء الآلية المذكورين في المادة الثانية من هذا النظام.
2. تعقد الآلية اجتماعاً كل سنتين على مستوى الوزراء العرب المعنين عن شئون الحد من مخاطر الكوارث بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
3. يجوز للآلية ان تعقد اجتماعات استثنائية/طارئة، عند الاقتضاء، بناءً على طلب الامانة العامة او اي من الدول الاعضاء.
4. يرأس اجتماع الآلية الدولة التي لها رئاسة القمة العربية. او بالتوافق بين اعضاء الآلية في بداية الاجتماع، وفي حالة استضافة دولة للاجتماع تترأس الدولة المضيفة اجتماع الالية.
5. تعقد الآلية اجتماعاتها في الموعد والمكان الذي تحدده في اجتماعها السابق، ويمكن تغيره اذا دعت الضرورة لذلك.

المادة السادسة

أمانة الآلية :

1. تتولي جامعة الدول العربية: القطاع الاقتصادي (ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية وامانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، مهمة الأمانة الفنية للآلية، ولها ان تتعاون وان تنسق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
2. تعد الأمانة الفنية للآلية مشروع جدول أعمال دورة الآلية، وتبلغه الامانة العامة للجامعة للدول الاعضاء وبقية اعضاء الآلية مع الدعوة للاجتماع قبل شهر من بدء الدورة، اتساقاً مع النظم المعمول بها في الجامعة العربية.
3. تقدم الامانة الفنية للآلية إلى كل اجتماع عادى تقرير متابعة عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الآلية .

المادة السابعة

تشكيل اللجان الفنية المؤقتة:

1. للآلية أن تنشئ لجاناً فنية مؤقتة لدراسة موضوعات معينة وتجتمع هذه اللجان في الفترة ما بين دورات الانعقاد وترفع توصياتها للآلية وتدعو الأمانة الفنية لاجتماعات هذه اللجان.
2. للآلية أن تعهد إلى أحد أعضائها دراسة موضوع معين أو تكلفته بملف موضوع معين بما في ذلك حضور الاجتماعات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

المادة الثامنة

اتخاذ القرارات:

يتم اتخاذ قرارات الآلية بتوافق آراء الدول الاعضاء وفقاً للأنظمة المعمول بها في الجامعة.

المادة التاسعة

نفاذ وسريان النظام:

1. يعمل بهذا النظام بعد إقراره من قبل آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.
2. يعدل النظام بطلب من الامانة العامة او احدى اعضاء الآلية مع موافقة اربعة من الدول العربية الاعضاء في الآلية.

****

ملحق (1)

اولاً: منظومة الجامعة العربية:

1. المجالس الوزارية وامانتها والادارات ذات الصلة:
   - مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانته الفنية
   - المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأمانته الفنية
   - مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات وأمانته الفنية
   - مجلس وزراء النقل العرب وأمانته الفنية
   - مجلس وزراء الصحة العرب وأمانته الفنية
   - مجلس وزراء الإعلام العرب وأمانته الفنية
   - ادارة الازمات بقطاع الاعلام بجامعة الدول العربية
   - ادارة العون الانساني بالقطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية
2. منظمات الجامعة العربية:
   - المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى
   - المكتب العربي للحماية المدنية والإنقاذ
   - المنظمة العربية للطيران المدني
   - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
   - الهيئة العربية للطاقة الذرية
   - المنظمة العربية للتنمية الزراعية
   - المنظمة العربية للتنمية الصناعية
   - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)
   - المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)
   - اتحاد إذاعات الدول العربية
   - المعهد العربي لإنماء المدن
   - منظمة المدن العربية

ثانياً: المنظمات العربية والاقليمية الاخرى:

1. مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2. الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA)
3. المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر
4. المنظمة الكشفية العربية

ثالثاً: منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى:

1. الامم المتحدة للبيئة/مكتب غرب اسيا
2. منظمة الصحة العالمية/ المكتب الاقليمي
3. منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)/ المكتب الاقليمي
4. الاتحاد الدولي للاتصالات/المكتب الاقليمي
5. منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم/ المكتب الاقليمي بالقاهرة

رابعاً: الشركاء واصحاب المصلحة:

1. المجتمع المدني
2. العلماء الاكاديميين
3. البرلمانيين
4. الحكومات المحلية
5. الشباب والاطفال والمرأة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة
6. الاعلاميون
7. القطاع الخاص: (جمعية رجال الاعمال العرب ، مجلس سيدات الاعمال العرب، اتحاد المستثمرين العرب، اتحاد المستثمرات العرب)
8. الاتحادات: (الاتحاد العام العربي للتأمين، اتحاد المصارف العربية، اتحاد رجال الاعمال العرب، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية)

خامساً: الهيئات التمويلية العربية والدولية (مراقبين):

1. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
2. البنك الاسلامي للتنمية
3. المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي
4. البنك الدولي
5. مرفق البيئة العربي (معتمد ولم يدخل حيز النفاذ بعد)
6. الصندوق العربي الإفريقي المشترك للحد من مخاطر الكوارث (في طور الاعتماد)

****

مرفق 4

مذكرات لتعميم استبيان التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، للدول والمنظمات

وكذلك وضع اعداد الاستراتيجيات الوطنية

الأمانة العامة

الرقم: 3/1525
التاريخ: 25 AUG 2019

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة .

وإلحاقاً لمذكرتها رقم 3/1490 بتاريخ 18 اغسطس2019، المرفق معها تقرير وقرارات الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث والذي عقد خلال الفترة من 7-8 اغسطس 2019، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وخاصة الفقرات 1 و3 و5 من القرار رقم (ق. 3- أ ت ع ح م ك - 2 - 2019/8/8) التالي نصها:

"1. تكليف الأمانة الفنية للآلية بتعميم برنامج العمل التفصيلي للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث الذي أعدته للاسترشاد به في اعداد التقارير الوطنية وتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني، وموافاة الأمانة الفنية بما يتم في هذا الشأن بغرض الاستعانة به في اعداد تقارير إقليمية عربية حول الحد من مخاطر الكوارث.

2. .....

3. تكليف الأمانة الفنية للآلية بتعميم استمارة المعلومات التي أعدتها الأمانة الفنية بشأن تنفيذ الدول العربية للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، والطلب الى الدول العربية استكمالها وموافاة الأمانة الفنية بها في موعد أقصاه 2019/10/30.

4. .....

5. تكليف الأمانة الفنية للآلية بتعميم الاستبيان الذي أعدته الأمانة الفنية للآلية بشأن اعداد الدول العربية لاستراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والطلب اليها استكمالها وموافاة الأمانة الفنية بها في موعد أقصاه 2019/10/30، وذلك بغرض اعداد تقرير عربي لتنفيذ الهدف (هـ) المعني بزيادة عدد الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.

وتنفيذاً لهذا القرار، تتشرف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأن ترفق طيه نسخة من:

1) برنامج العمل التفصيلي للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.
2) استمارة المعلومات الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث
3) استبيان بشأن رصد موقف اعداد الدول العربية لإستراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

والمرجو من المندوبية الموقرة التفضل بإحالة المذكرة ومرفقاتها الى نقاط الاتصال المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في دولتكم الموقرة لاتخاذ ما يلزم مع التأكيد على الآجال المحددة .

وتنتهز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الدائمة عن فائق الاحترام والتقدير.

جامعة الدول العربية | ادارة الاتصالات والبريد

58

KH-OSMAN

الأمانة العامة

الرقم: 5/4342

التاريخ: 22 Aug 2019

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – الأمانة الفنية للآلية العربية للحد من مخاطر الكوارث) أطيب تحياتها إلى المنظمة الموقرة .

إلحاقاً لمذكرتها رقم 1/105 بتاريخ 18 اغسطس2019 ، المرفق معها تقرير وقرارات الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث والذي تم عقده خلال الفترة من 7-8 اغسطس 2019 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وخاصة الفقرة رقم 4 من القرار رقم (ق. 3- أ ت ع ح م ك – 2 – 2019/8/8) التالي نصها :

4- " تكليف الأمانة الفنية للآلية بتعميم استمارة المعلومات التي أعدتها الأمانة الفنية بشأن تنفيذ المنظمات الأعضاء في الآلية للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ، والطلب اليها استكمالها وموافاة الأمانة الفنية بها في موعد أقصاه 2019/10/30".

وتتشرف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأن ترفق طيه نسخة من استمارة المعلومات بشأن تنفيذ المنظمات الأعضاء في الآلية للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث .

والمرجو من منظمتكم الموقرة العضو في الآلية العربية وجهودها في تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وموافاة الأمانة الفنية بالاستمارة بعد إكمالها في موعد أقصاه 2019/10/30" .

وتنتهز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاقتصادي – الأمانة الفنية للآلية العربية للحد من مخاطر الكوارث) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الدائمة عن فائق الاحترام والتقدير .

الأمانة العامة – القاهرة – ميدان التحرير 25750511 – 25752966 فاكس 25740331 – 25761017 – 25779546 الرقم البريدى 11642

مرفق 5

كلمة جامعة الدول العربية في اجتماع الشراكة الرابع

ديسمبر2019، ومخرجات الاجتماع

كلمة جامعة الدول العربية امام اجتماع الشراكة الرابع

فندق الماريوت – القاهرة – ديسمبر 2019

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني ان اخاطبكم اليوم باسم جامعة الدول العربية التي تدعم الحد من مخاطر الكوارث من خلال رؤيتها وتوجهها نحو تحقيق الأمن الإنساني للشعب العربي.

وكما تعلمون فقد اهتمت جامعة الدول العربية بالحد من المخاطر على المستوى العربي تماشياً مع أهدافها ودورها كمنظمة عربية إقليمية تساهم في تنفيذ الأطر الإقليمية والدولية. لذا فقد سعت لإدراج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات العربية الخاصة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ بغية تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث من خلال الحد من المخاطر وقابلية التضرر. وهو ما حدا بدعم كافة الدول العربية لوضع ورصد الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، تنفيذا للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وإطار سنداي.

من هذا المنطلق، فقد تابعت جامعة الدول العربية ما يقوم به مكتب الأمم المتحدة العربي للحد من مخاطر الكوارث من عمل مع مجموعات من الدول العربية من خلال عقده عدد من أنشطة التدريب وبناء القدرات على المستوى الوطني والمحلي او دون الإقليمي، استهدف بها بعض العاملين في الحد من مخاطر الكوارث في بعض الدول العربية، وهو ما تستفيد منه جامعة الدول العربية في الاضطلاع بدورها الإقليمي العربي لدعم تنفيذ برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 في المنطقة.

وعلى المستوى الإقليمي العربي، عقدت جامعة الدول العربية الدورة الثانية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة 7 – 8 اغسطس 2018، في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية. حيث تناول الاجتماع متابعة التكليفات التي اقرها الاجتماعان السابقان لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، وتمت مناقشة النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث ورفعه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تم اعتماد النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.

تناول الاجتماع ايضاً مسألة تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج عمل الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، وأقرت هذه الدورة للآلية عقد الاجتماع المشترك بين اجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات

المعنية بالبيئة في الدول العربية تنفيذا لقرارات مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة.

من ناحية أخرى، قامت الالية بتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع تصور لإحداث شبكة عربية لرصد الكوارث الطبيعية، نسبة لخبراتها المتراكمة في إحداث الشبكات، وتم اتخاذ قرار بدعم إنشاء: "الشبكة العربية للرصد الاشعاعي البيئي والانذار المبكر" الذي تضطلع به الهيئة العربية للطاقة الذرية بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كل هذه الجهود تصب في دعم ملف الحد من مخاطر الكوارث.

قامت الالية بتكليف أمانتها الفنية بإعداد تقرير حول وضع الاستراتيجيات الوطنية والاطر المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وإطار عمل سنداي في المنطقة العربية، ذلك بالتشاور مع نقاط الاتصال العربية للحد من مخاطر الكوارث، وعرضة واطلاقة على هامش المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في 2020. ونحن الان نقوم بذلك بواسطة استمارات المعلومات المعدة لذلك حيث تم استكمالها من عدد من الدول العربية والمنظمات وارسلها الى الأمانة الفنية. السيدات والسادة،،

بدأت جهود الجامعة العربية تأتي اوكلها في ظل الالتزامات السياسية المتزايدة للحد من مخاطر الكوارث ويتضح ذلك من تطوير الاستراتيجيات والخطط الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار سنداي. وقد حسنت الدول العربية من فهمها لمخاطر الكوارث وشرعت في تقوية قدرتها على التنفيذ والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث. وتتزايد الجهود أيضًا لتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال تحسين خدمات المعلومات المناخية وتطبيقها في الحد من مخاطر الكوارث

وتسعى جامعة الدول العربية حالياً للتنسيق بين المجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة وبقية شركاءها الاقليمين والدوليين لإقامة ترابط (Nexus) بين تغير المناخ والكوارث والهجرة والنزوح والنزاع والأمن البشري والأمن الغذائي والمائي، بغرض تمهيد الطريق لضمان اتساق السياسات وتكامل تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وإجراءات التنمية المستدامة على جميع المستويات. يجري العمل بالتعاون مع عدد من الشركاء، خاصة الاتحاد الافريقي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا والمركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل وعدد من مؤسسات التمويل العربية للحفاظ على الزخم المستمر وبالتالي ضمان التنفيذ المتكامل والمتماسك لهذه البرامج وغيرها من البرامج ذات الصلة في جميع أنحاء المنطقة العربية.

وفي هذا الصدد، فقد واظبت الجامعة العربية على التنسيق مع الاتحاد الافريقي ومكتب الأمم المتحدة الافريقي للحد من مخاطر الكوارث حيث شاركت في ورشة عمل جمع البيانات لإعداد تقرير تنفيذ برنامج العمل الافريقي لإطار سنداي في سبتمبر 2019، وفي الاجتماع ال 15 لفريق العمل الافريقي للحد من مخاطر الكوارث في أكتوبر 2019 ومؤخراً في ورشة عمل إنهاء هذا التقرير في نوفمبر 2019 بأديس أبابا، إثيوبيا.

وتشارك الجامعة العربية مع اليونسكو في اعداد "الأطلس الإقليمي للمخاطر الطبيعية والجيولوجية في المنطقة العربية" حيث شاركت في ورشة العمل ألإقليمية حول مرونة ألنظم ألأيكولوجية وجهوزية المجتمعات: تخفيفً أثر ألمخاطر ألناتجة عَن ألكوارث ألطبيعية فِي ألدول ألعربية في ديسمبر 2018. وفي الاجتماع الإقليمي الثاني لمراجعة بيانات وإعداد مدخلات الأطلس الإقليمي للمخاطر الطبيعية والجيولوجية في المنطقة العربية، في يوليو 2019.

وتساهم الجامعة العربية في الدراسة الاستقصائية العالمية عن السياسات الحضرية الوطنية في إطار التحضير للسياسة العالمية للحالة الحضرية لعام 2020، حيث قامت بإدراج الحد من مخاطر الكوارث كأحد مكونات الدراسة، من ناحية أخرى تابعت الجامعة العربية مع مجلس وزراء الداخلية العرب المؤتمر السابع عشر لرؤساء اجهزة الدفاع المدني التابع له في مراكش في سبتمبر 2019 بغرض تكامل وتنسيق جهود الحد من مخاطر الكوارث بين كافة الجهات العربية العاملة في هذا المجال

وفي إطار دعمها للمجتمع المدني، رعت الجامعة العربية المؤتمر الدولي لقيادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من مخاطر الكوارث الذي نظمته المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر بالتعاون مع المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات وبمشاركة الاتحاد الدولي للاتصالات سبتمبر 2019 .

ولا يفوتني الاشارة الى ان التشاور ما زال مستمراً لعقد المنتدى العربي الأول للتأمين والاستثمار للحد من مخاطر الكوارث

السيدات والسادة

في إطار عملية الإصلاح الجارية حالياً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وفي ظل الأهمية التي توليها الدول العربية لموضوع الحد من مخاطر الكوارث، فقد تم إعادة هيكلة البناء المؤسسي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتم اقرار إدارة جديدة بالقطاع الاقتصادي لها الولاية لتنفيذ وتنسيق العمل العربي للحد من مخاطر الكوارث تبدأ عملها في يناير 2020: "إدارة الإسكان والموارد المائية والحد من مخاطر الكوارث" والتي أوكلت لها ايضاً الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.

UNDRR
UN Office for Disaster Risk Reduction

مجلس الوزراء المصري
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الاجتماع الرابع للشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث

9-10 ديسمبر/كانون الأول 2019
القاهرة، جمهورية مصر العربية

خلفية:

تحت رعاية معالي السيد رئيس مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية، عُقد الاجتماع الرابع للشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث في القاهرة، جمهورية مصر العربية، بتاريخ 9-10 كانون الأول/ديسمبر 2019، وقام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية بالتنسيق مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في رئاسة مجلس الوزراء المصري بتنظيم هذا الاجتماع. وكان الهدف من الاجتماع إطلاع الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين والشركاء على آخر المستجدات والتقدّم المحرز في مجال الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، فضلاً عن إعطاء الفرصة للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين والشركاء لمناقشة الآفاق المستقبلية للمنطقة في تطبيق إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وتحقيق الغاية "هـ" من إطار سنداي بحلول العام 2020.

وكانت الأهداف الرئيسية المنشودة من الاجتماع الرابع للشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث:

1. متابعة التقدّم المحرز الذي تم تحقيقه من قبل مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين والشركاء في تطبيق بيانات العمل الطوعية التي تم التعهد بها خلال المؤتمر العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث.
2. تقييم الوضع الراهن للتقدّم المحرز والتحديات والفرص في تطبيق إطار سنداي في المنطقة العربية، مع التركيز خصوصًا على الغاية "هـ" من إطار سنداي؛ واستنباط الإجراءات المتفق عليها والواجب اتخاذها لتسريع تحقيق الغاية "هـ" بحلول العام 2020.
3. مناقشة عملية تحديد والارتقاء بمستوى الحلول المبتكرة لإدارة المخاطر المناخية ودمج كل من مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث وتغيّر المناخ في أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

الجلسة الافتتاحية:

قام السيد أسامة الجوهري مساعد رئيس مجلس الوزراء رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في رئاسة مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية بإلقاء كلمة افتتاحية نقل من خلالها تحيات دولة رئيس مجلس الوزراء إلى أعضاء الوفود العربية المُشاركة وأكد على حرص الحكومة المصرية واهتمامها البالغ بموضوع الحدّ من مخاطر الكوارث النابع من إيمان راسخ بأن بناء قدرات المجتمعات على مواجهة الكوارث والحدّ من مخاطرها والتعافي منها يمثل دعامة أساسية من دعائم التنمية المستدامة. كما أكد أن الدول العربية لا تتشارك في التراث الثقافي والحضاري فقط، ولكن أيضا في بعض مخاطر الكوارث والتي تعتبر واقعاً متكرراً قد يتجاوز الحدود الوطنية كالأخطار المتزايدة المتعلقة بالتغيرات المناخية. وأشار إلى أن المجتمعات المحلية هي في الخط الأمامي لهذه المواجهة وأن من المهم بذل المزيد من الجهود من كافة الشركاء الحاضرين في الاجتماع لتعزيز إدماج تدابير الحدّ من مخاطر الكوارث في السياسات العربية للتنمية المستدامة، والتكيُّف مع تغير المناخ، والبيئة.

وألقت سعادة السفيرة شهيرة حسن وهبي، رئيسة قسم استدامة الموارد الطبيعية والشراكات في جامعة الدول العربية، كلمة افتتاحية تحدثت فيها بالنيابة عن جامعة الدول العربية عن جهود جامعة الدول العربية في متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث مع الدول العربية على المستوى الإقليمي وأشارت إلى انعقاد الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد مخاطر الكوارث في 7-8 أغسطس/آب 2019 والذي ناقش النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية والصندوق العربي الإفريقي المشترك للحد من مخاطر الكوارث. كما أشارت إلى قيام جامعة الدول العربية حالياً بالعمل مع الحكومات العربية على إعداد تقرير عربي حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، والعمل على إعداد أطلس الأخطار الطبيعية في الدول العربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو. وتعمل جامعة الدول العربية أيضاً على تعزيز التماسك بين السياسات والاستراتيجيات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ فضلاً عن التنسيق بين المجالس والمنظمات العربية ومؤسسات التمويل العربية في هذا الصدد.

افتتح السيد سوجيت كومار موهانتي، رئيس مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية، هذا الاجتماع بالإعراب عن شكره وتقديره للحكومة المصرية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وتقديم نبذة عن خلفية هذا الاجتماع وأهميته في إيجاد مساحة تضم ممثلي الحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز الشراكات وتقاسم المسؤوليات في مجال الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. كما أشار إلى أن الأخطار التي تواجه المنطقة ليست محصورة في الأخطار الطبيعية بل تتعداها لتضم الأخطار التكنولوجية والأمن المعلوماتي فضلاً عن الأخطار المتعلقة بتغير المناخ. وأكد على أهمية الشراكة والتباحث بين كافة الشركاء حول كيفية التصدي لهذه الأخطار والحد من مخاطرها باستخدام نهج المجتمع بكامله، والذي نادى به إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030.

<u>الجلسة الأولى</u>: مراجعة التقدّم المحرز على مستوى خطة العمل ذات الأولوية 2018-2020 للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 / إعلان تونس للحد من مخاطر الكوارث

ترأست هذه الجلسة السيدة هزار بلي عبد الكافي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، حكومة تونس. حيث استعرض مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية في هذه الجلسة التقدم المحرز في تحقيق الغاية هـ من إطار سنداي (إعداد الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث وآليات التنسيق الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية) وفي الإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي وإنشاء أو تحديث قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث (يرجى الإشارة إلى العرض المرفق). ثم قام ممثلو الدول العربية ونقاط الاتصال الوطنية لإطار سنداي باستعراض التقدم المحرز في هذه المجالات على النحو التالي:

الدولة	التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية 2018-2020
المملكة الأردنية الهاشمية	1. تم تطوير الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بما يتوافق مع إطار سنداي، والمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء. وتمت مواءمتها مع رؤية الأردن 2025 والاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والاستراتيجية الوطنية للمياه و15 استراتيجية وطنية أخرى. وشارك في إعدادها 62 جهة معنية.

	2. تم إنشاء المنتدى الوطني للحد من مخاطر الكوارث بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بحيث يضم 62 جهة تشمل الوزارات المعنية والقطاع الأكاديمي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والهلال الأحمر. وقام أعضاء المنتدى بإعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. 3. يقوم الدفاع المدني الأردني بالإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي وتحديث البيانات من خلال نظام حساب خسائر الكوارث (DesInventar) الجديد. وتم إعطاء الصلاحيات للوزارات المعنية لإدخال البيانات مباشرة على نظام رصد إطار سنداي.
الإمارات العربية المتحدة	1. تم إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وهي حالياً قيد المصادقة عليها. 2. تم إنشاء لجنة وطنية لتنفيذ إطار سنداي تضم الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني أو من يمثلها. 3. تم البدء بالإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي. 4. توجد قاعدة بيانات لخسائر الكوارث منذ عام 1961 وهي بحاجة للتحديث.
الجمهورية التونسية	1. تم إعداد الاستراتيجية الوطنية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ويتم تحديثها وإعداد خطة عمل لها الآن. كما تم تطوير 4 استراتيجيات محلية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 2. تم الانتهاء من إعداد هيكلية المنتدى الوطني ويتم تطويره حالياً مع البنك الدولي ووزارة التنمية والاستثمار. 3. يتم الإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي ولكن هناك حاجة لعقد ورشة تدريبية على نظامي رصد إطار سنداي وقاعدة بيانات خسائر الكوارث (DesInventar) بدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بحيث تستهدف المستويين الوطني والمحلي في بداية العام 2020. 4. تم تحديث نظام رصد خسائر الكوارث DesInventar حتى العام 2013 ولكن هناك حاجة إلى موارد مالية لتحديث البيانات للأعوام من 2014 إلى 2019.
المملكة العربية السعودية	1. تم إعادة هيكلة المنتدى الوطني للحد من مخاطر الكوارث بما يتوافق مع رؤية مجلس المخاطر الوطنية الذي تم إنشاؤه بدلا عن مجلس الدفاع المدني (الملغى). 2. تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والمصادقة عليها في عام 2017. وبعد استحداث مجلس المخاطر الوطنية ، تم تشكيل لجنة وطنية لتحديث الاستراتيجية بما يتماشى مع التوجهات الوطنية ويتفق مع إطار سنداي وسيتم إعتمادها بحلول عام 2020. 3. يتم تحديث قواعد البيانات الوطنية لخسائر الكوارث بإستمرار وبصدد الإبلاغ عنها على نظام رصد إطار سنداي. 4. يتم تطوير نظام وطني موحد لرصد خسائر الكوارث.
جمهورية السودان	1. تم إعداد السياسة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والمصادقة عليها. 2. يتم الإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي.
دولة فلسطين	1. سيتم إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والمصادقة عليها في عام 2020.

	2. تم إنشاء المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث من قبل رئيس الوزراء ويتم حالياً المصادقة على مشروع القانون المؤسسي للمركز. كما تم تشكيل فريق وطني فني من الجهات الحكومية وغير الحكومية لتنسيق شؤون الحد من مخاطر الكوارث. 3. يتم الإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي. 4. يوجد نظام رصد خسائر الكوارث (DesInventar) ولكنه بحاجة إلى التحديث.
دولة قطر	1. يتم إعداد خطة وطنية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي ورؤية قطر 2030. 2. يقوم مجلس الدفاع المدني بتنسيق شؤون الحد من مخاطر الكوارث. 3. تمت الاستفادة من ورشة تدريبية على نظامي رصد إطار سنداي وقاعدة بيانات خسائر الكوارث. كما تم تشكيل فريق فني يقوم بالإبلاغ على نظام الرصد ويتم أيضاً تحديث قاعدة بيانات وطنية لخسائر الكوارث.
جزر القمر	1. تم إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وسيتم تحديثها بما يتماشى مع إطار سنداي خلال العام 2020. ويتم العمل على إعداد استراتيجيتين محليتين للحد من مخاطر الكوارث. 2. يتم قيادة وتنسيق شؤون الحد من مخاطر الكوارث من قبل الدفاع المدني بناء على أمر رئاسي. 3. يتم عقد ورش تدريبية حول جمع البيانات والإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي وكان آخرها في شهر سبتمبر/أيلول الماضي 2019. 4. يتم استخدام نظام رصد خسائر الكوارث DesInventar إلا أنه بحاجة للتحديث.
دولة الكويت	1. تم إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وهي قيد المصادقة عليها. 2. يتم الإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي.
الجمهورية اللبنانية	1. تم إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية بدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وسيتم تقديمها إلى مجلس الوزراء ليتم المصادقة عليها. وتم إعداد استراتيجيات محلية في أربع محافظات. 2. تم إنشاء اللجنة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بحيث تضم كافة الجهات الحكومية المعنية. 3. يتم الإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي. ولكن لا تزال هناك صعوبات في جمع البيانات من قبل الوزارات المعنية وقيامها بالإبلاغ على النظام. 4. يتم تحديث نظام رصد خسائر الكوارث (DesInventar) بانتظام.
جمهورية مصر العربية	1. تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والمصادقة عليها في عام 2017. 2. تم إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر – في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء عام 2009 وتم تعديل القرار عام 2016 ليتماشى مع متطلبات إطار سنداي، وتم إنشاء مراكز نظيرة في كل وزارة ومحافظة، وعليه يتم رصد المخاطر والتخطيط للحد منها بشكل لا مركزي. 3. يتم الإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي بانتظام. 4. تم إنشاء قاعدة بيانات وطنية لإدارة مخاطر الطوارئ.

المملكة المغربية	1. تم إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بشكل تشاركي وسيتم المصادقة عليها بنهاية العام الحالي. وهناك حاجة إلى تعيين اختصاصيين لبناء القدرات المحلية قبل المباشرة بإعداد استراتيجيات محلية. 2. تم إنشاء منتدى وطني للحد من مخاطر الكوارث ولكنه بحاجة إلى التعديل. 3. يتم الإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي بانتظام كما يتم إعطاء الصلاحيات إلى مدخلي البيانات من الوزارات والجهات المعنية. 4. هناك قاعدة بيانات وطنية لخسائر الكوارث باستخدام **DesInventar** لكنها ليست مركزية. ونقوم بالعمل على جعل عملية رصد وتسجيل الأضرار والخسائر مركزية.
الجمهورية اليمنية	تتعرض الجمهورية اليمنية إلى الأخطار الطبيعية والأخطار الناتجة عن تغير المناخ بشكل واضح على طول الساحل، كما تتعرض لأخطار التسونامي والأعاصير المدارية في الوقت الذي تعاني فيه من ضعف قدرة الحكومة والمجتمعات على مجابهة هذه الأحداث. وأكثر المحافظات تعرضاً وتضرراً هي سقطرى ومهرة وحضرموت. 1. تم إعادة الإدارة العامة للحد من مخاطر الكوارث في وزارة المياه والبيئة في العاصمة عدن . وتم إجراء حملات توعوية عبر وسائل الإعلام حول الكوارث وكيفية التصدي لها. 2. يتم التطلع إلى إعداد استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطة عمل لها بدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 3. يتم التطلع إلى البدء بالإبلاغ على نظام رصد إطار سنداي وتسجيل الأحداث على قاعدة بيانات وطنية لخسائر الكوارث. ولكن هناك حاجة إلى المزيد من الدعم من قبل الجهات المانحة لإعادة تفعيل كل القطاعات الحيوية ومجابهة الأخطار.

ملخص النقاش في الجلسة الأولى:

تم فتح المجال للتحاور حول التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية 2018-2020 وتقديم التوصيات للمرحلة القادمة، ومن أبرز الملاحظات:

1. الحاجة إلى الدعم المالي للدول العربية لتنفيذ مشاريع ملموسة على أرض الواقع للحد من مخاطر الكوارث دون أن يقتصر التمويل على أنشطة بناء القدرات. ومن الموصى به أن يتم إشراك الصناديق التنموية (كالصندوق الكويتي والسعودي والإسلامي) لتوجيه التمويل نحو أنشطة التأهب والحد من مخاطر الكوارث.
2. الحاجة إلى تعزيز القدرات في مجال إنشاء وتحديث قواعد بيانات وطنية لخسائر الكوارث من قبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. كما يصعب على الدول جمع المعلومات اللازمة لتحديد القيمة المالية للأضرار والخسائر، فيتم الرجوع إلى قيمة مدفوعات شركات التأمين التعويضية.
3. في بعض الدول العربية ذات الطبيعة الفيدرالية، يكون تطوير استراتيجيات محلية ذا أهمية أكبر من تطوير استراتيجية وطنية. وفي دول أخرى، قد يكون الأنسب هو إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات القطاعية المحلية دون إعداد استراتيجية محلية مستقلة.

4. قام ممثل الجمهورية اللبنانية باستعراض استجابة الدولة للحرائق التي اندلعت مؤخراً في لبنان بالتنسيق مع الدول المجاورة كجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية قبرص، فضلاً عن جهود غرفة العمليات المشتركة الأوروبية في هذا الصدد. وتم اقتراح النظر في الحلول التي تعتمد على التنسيق الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث مثل إنشاء غرفة عمليات عربية مشتركة أو قيام إحدى الدول العربية التي بحوزتها نظام متقدم لقاعدة بيانات وطنية لخسائر الكوارث بمشاركة البرمجيات مع الدول العربية الأخرى.

توصيات الجلسة الأولى:

- التشديد على الحاجة الملحة لتسريع تنفيذ إطار سنداي؛
- الإثناء على التقدّم المحرز من قبل الدول والتشديد على أهمية بذل المزيد من الجهود؛
- التركيز على أهمية تحقيق الغاية "هـ" بحلول عام 2020 وبالتالي تسليط الضوء على الحاجة إلى إجراءات استباقية في هذا الاتجاه؛
- التشديد على أهمية نظام رصد إطار سنداي وتشجيع الدول على الانخراط بجدية في هذا النظام؛
- التركيز على الحاجة إلى تطوير البيانات والإحصاءات وبخاصةٍ قواعد بيانات خسائر الكوارث على الصعيد الوطني وبناء القدرات الوطنية والمحلية في هذا المجال؛
- الضرورة على انشاء وتحديث آليات التنسيق الوطنية للحد من مخاطر الكوارث بحيث تكون شاملة لكل أصحاب المصلحة المعنين؛
- إشراك صناديق التنمية في المنطقة العربية في دعم أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتمويل خطط التأهب الوطنية في المنطقة؛
- أهمية تعزيز التعاون المشترك بين الدول العربية للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها؛
- إن تطوير شراكة فعلية بين الدول العربية يتطلب التزاماً سياسياً حقيقياً من قبلها.

<u>الجلسة الثانية</u>: تحقيق الغاية "هـ": ضمان اتّساق تطوّر تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية

ترأس هذه الجلسة السيد علي هريدي، رئيس قطاع إدارة الأزمات والكوارث، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (حكومة جمهورية مصر العربية). وقام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية باستعراض التقييم الأولي لمدى مواءمة الاستراتيجيات الوطنية التي تمت مشاركتها مع المكتب سواء بصورتها النهائية المصادق عليها أو شبه النهائية مع إطار سنداي وفقاً للعناصر العشر المتفق عليها من فريق الخبراء الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات الخاصة بإطار سنداي. (يرجى الرجوع إلى العرض المرفق). وتم في هذا الصدد أيضاً استعراض كل من التجربة المصرية واللبنانية في إعداد الاستراتيجية الوطنية وضمان مواءمتها مع إطار سنداي والخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ. كما تم استعراض تجربة مدينة العقبة الاقتصادية الحرة في إعداد استراتيجيتها المحلية بما يتواءم مع إطار سنداي واتفاق باريس. وعرض ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود البرنامج الإقليمية في دعم الدول العربية في إعداد استراتيجياتها الوطنية وتنفيذ مشاريع تهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث القائمة في المنطقة. كما قامت ممثلة اليونسكو عرضاً حول العمل مع الشركاء في الدول العربية وعلى المستوى الإقليمي على إعداد الأطلس العربي للأخطار الطبيعية.

ملخص النقاش في الجلسة الثانية:

1. تمت الإشارة إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني وكل مجموعات أصحاب المصلحة في إعداد الاستراتيجيات الوطنية والمحلية لتعزيز دورها في رصد وتقييم هذه الاستراتيجيات بشكل دوري.

2. تعقيباً على عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد تمت الإشارة إلى ضرورة الدفع بالشركاء للانخراط في الدول الأقل نمواً باعتبارها أولوية كبرى، وفي هذا الصدد، طلب ممثل اليمن أن يتم دعم بلاده في تطوير الاستراتيجية الوطنية وتنفيذ مشاريع من شأنها الحد من مخاطر الكوارث في اليمن. كما طلب ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة الحصول على تقييم دقيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص بحوثه والأرقام التي عرضها ومصادرها، ليتم بناء الاستراتيجيات الوطنية على أساسها.
3. تمت الإشارة إلى ضرورة مشاركة الأطلس العربي مع كل الدول العربية قبل إطلاقه للتحقق من صحة البيانات المجموعة والمشمولة فيه.
4. تمت الإشارة إلى ضرورة تعزيز تماسك الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث مع خطط التصدي لتغير المناخ، وضرورة النظر في إمكانية تسهيل الحكومات المركزية للتنسيق مع الحكومات المحلية وتوجيه التمويل لها لتعزيز تدابير وإجراءات التأهب والاستجابة للأخطار. ويكون دور الحكومات المركزية هنا هو التنسيق ومنع الازدواجية في تنفيذ المشاريع.
5. تمت الإشارة إلى الحاجة إلى أخذ نظم الإنذار المبكر بالأخطار الطبيعية في الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وأن يتم إعداد الدراسات اللازمة لخطر الزلازل في المنطقة العربية وخاصة في الجزائر والمغرب.

توصيات الجلسة الثانية:

- الحاجة الملحة في تحقيق الغاية "هـ" مع الحرص على إعداد الاستراتيجيات الوطنية بالتشاور مع القطاعات التنموية وبخاصةٍ مع الهيئات المعنيّة بتغيّر المناخ في الدولة؛
- التشديد على الإجراءات التي التزمت بها الدول لتسريع إجراءاتها الرامية إلى تحقيق الغاية "هـ" بحلول عام 2020 والتركيز على المراجعة التي ستتم للتقدّم المحرز من قبل الدول في اجتماع الشراكة الخامس/القادم في عام 2020؛
- أهمية وضع آلية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمحلية عند إعداد الاستراتيجيات؛
- أهمية إشراك اصحاب المصلحة المعنيين في إعداد وتنفيذ ومراقبة الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث؛
- تعميم أطلس الاخطار الطبيعية على الدول العربية قبل طباعته؛
- ضرورة التنسيق فيما بين منظمات وبرامج الامم المتحدة في تنفيذ مشاريع الحد من مخاطر الكوارث وايجاد التمويلات اللازمة لذلك.

<u>الجلسة الثالثة</u>: الارتقاء بمستوى التزام أصحاب المصلحة

ترأس هذه الجلسة السيد زاهي شاهين، مدير مركز إدارة مخاطر الكوارث في رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية. وقام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الاقليمي للدول العربية باستعراض نبذة عن مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين وعرض خطط العمل الخاصة بكل مجموعة. ثم قامت كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات العمل الطوعية التي قدمتها في المؤتمر العربي الإفريقي حول الحد من مخاطر الكوارث (تونس، أكتوبر/تشرين الأول 2018). وهذه المجموعات هي: المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا، والمجموعة العربية للمجتمع المدني، والمجموعة العربية للأطفال والشباب، والمجموعة العربية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تغيب ممثل الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر من الحضور. كما تم استعراض خطة عمل أولية للمجموعة الاستشارية العربية للحكومات المحلية للحد من مخاطر الكوارث التي يتم العمل على تشكيلها حالياً، وتم التعريف بمجموعة أصحاب مصلحة جديدة هي مجموعة أصحاب المصلحة المعنيين لوسائل الإعلام للحد من

مخاطر الكوارث. وقام ممثل التحالف الدولي للقطاع الخاص (ARISE) بتقديم نبذة عن هذا التحالف والذي يهدف لإشراك القطاع الخاص في دعم الدول حول العالم في تنفيذ إطار سنداي. (يرجى الرجوع إلى العروض المرفقة).

ملخص النقاش في الجلسة الثالثة:

1. تمت الإشارة إلى التحديات التي تواجه مجموعات أصحاب المصلحة في تنفيذ التزاماتها ومن ضمنها ضعف التمويل وكون أعضائها يعملون طوعاً وبدوام جزئي لتنفيذ الأنشطة المتفق عليها، بالإضافة إلى صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات السفر لبعض الأعضاء من بعض الدول العربية. كما تم إدراج بعض العوامل الخارجية كالاضطراب السياسي والذي أدى إلى تأجيل عقد واستضافة المؤتمر العربي الأول للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث في بيروت إلى العام القادم.
2. كان من ضمن الحلول المقترحة أن يتم استخدام بعض الموارد المتاحة مثل التواصل عبر سكايب أو فيسبوك، دون الاضطرار إلى السفر، وأن يتم تنفيذ المشاريع باستخدام الموارد المتاحة لتكون جاذبة لمزيد من التمويل. وتم الطلب إلى مكتب الأمم المتحدة أن يواصل دعم عمل مجموعات أصحاب المصلحة.
3. تمت الإشارة إلى أهمية التنسيق بين مجموعات أصحاب المصلحة والمجموعة العربية المعنية بوسائل الإعلام لتعزيز الوعي بالجهود والمشاريع الجارية في مجال الحد من مخاطر الكوارث من قبل هذه المجموعات.
4. تمت الإشارة إلى حاجة مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين إلى حشد الأموال من المؤسسات الإقليمية مثل البنك الإسلامي للتنمية الخ....
5. وتم التوصية بأن تشمل عروض أصحاب المصلحة في المستقبل دراسات حالة أو أمثلة للممارسات الجيدة في المنطقة العربية.

توصيات الجلسة الثالثة:

- التشديد على أهمية مشاركة كافة أطياف المجتمع وعلى أهمية التزام أصحاب المصلحة بـ "تقاسم المسؤولية"؛
- تشجيع أصحاب المصلحة على تكامل جهودهم مع الجهود التي تبذلها الحكومات في تنفيذ إطار سنداي؛
- تقدير بيانات العمل الطوعية والإثناء على جهود مجموعات أصحاب المصلحة في تنفيذها؛
- أهمية إنشاء فريق استجابة للطوارئ الخاصة بالحاسوب (CERT) يعالج أحداث اختراق المعلومات في كل دولة.

<u>الجلسة الرابعة</u>: حلول مبتكرة نحو التنمية المرنة للكوارث والمخاطر المناخية

ترأس هذه الجلسة السيد محمد محداد، مدير الحوكمة في الوزارة المنتدبة إلى رئيس الحكومة المسؤولة عن الشؤون العامة والحوكمة في المملكة المغربية. وتم في الجزء الأول من الجلسة تقديم عرض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مشروع مرفق الترابط بين أهداف التنمية المستدامة والمناخ، كما عرض الاتحاد الدولي للاتصالات دور الأمن المعلوماتي في إدارة المخاطر البرمجية، فيما قدم ممثل التحالف الدولي للقطاع الخاص نحو مجتمعات مرنة عرضاً حول بناء مرونة المباني التجارية والصناعية للحد من مخاطر الكوارث واستحداث مقياس لمرونة المباني من قبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

أما في الجزء الثاني من الجلسة، فتم استعراض المستجدات فيما يخص جهود الشركاء ومبادراتهم للحد من مخاطر الكوارث؛ وهم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي. (يرجى الاطلاع على العروض المرفقة).

ملخص النقاش في الجلسة الرابعة:

1. تمت الإشارة إلى انعقاد اجتماع إقليمي لوزارات الصحة العربية في الأسبوع الماضي نظمته منظمة الصحة العالمية حول تنفيذ اللوائح الصحية الدولية في المنطقة العربية، والذي تم فيه التوصية بربط نقاط اتصال اللوائح الصحية الدولية في وزارات الصحة العربية مع نقاط الاتصال الوطنية لإطار سنداي للانخراط في وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات القطاعية.
2. تمت الإشارة إلى ضرورة توسيع قاعدة الشراكات من حيث التوزيع الجغرافي والخبرة الفنية لتعزيز تماسك السياسات.

توصيات الجلسة الرابعة:

- تعزيز الشراكات من أجل إجراء تقييم دوري للتقدم المحرز في التنفيذ وتبادل أفضل الممارسات والمعارف المتعلقة بالسياسات والبرامج والاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث، بما في ذلك ما يتعلق بقضايا التنمية والمناخ، حسب الاقتضاء، وكذلك لتعزيز تكامل إدارة مخاطر الكوارث في القطاعات الأخرى ذات الصلة؛
- أهمية الشراكات في تسخير الامكانيات الكاملة للبلدان ودعم قدراتها الوطنية في ادارة مخاطر الكوارث وتحسين الرفاه الاجتماعي والصحي والاقتصادي للأفراد والمجتمعات؛
- مواصلة تعزيز وتوسيع نطاق المبادرات والشراكات من حيث المجالات المشمولة وتغطيتها الجغرافية؛
- أهمية دعم البحث والابتكار، وكذلك التطوير التكنولوجي لإدارة مخاطر الكوارث ودمج إدارة مخاطر الكوارث في نماذج وممارسات الأعمال من خلال الاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث؛
- الحرص على التنسيق والتكامل بين مختلف الشركاء والمنظمات العربية المتخصصة لترشيد الجهود وتعزيز فعالية تدخلاتها وآثارها على الفئات المستهدفة؛
- ظهور مخاطر جديدة من صنع الانسان مرتبطة بتطور تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي مما يتطلب مواءمة التشريعات الوطنية لهذه التطورات مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الأمن المعلوماتي؛
- تشجيع تطوير التأمين على مخاطر الكوارث بما فيها التأمين ضد الهجمات الالكترونية.

الجلسة الخامسة: المنتدى العربي الإقليمي الخامس للحد من مخاطر الكوارث

ترأس هذه الجلسة السيد سوجيت موهانتي، رئيس مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية. وقدم المكتب عرضاً حول المنتدى العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث المزمع عقده في الربع الأول من العام 2021، بما في ذلك بعض المواضيع التي ستشكل محور النقاشات في المنتدى. ومن خلال المناقشة، شدد المشاركون على ضرورة وضع خطة عمل للإعداد الجيد للمنتدى إلا أنهم شعروا بأن الوقت لا يزال مبكراً لمناقشة المواضيع والغايات الآن على الرغم من ضرورة ضمان نهج تشاركي في الاتفاق

عليها. وأكد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على أهمية العمل مع كل الجهات المشاركة من خلال الاجتماعين العربيين القادمين للشراكة حول الحد من مخاطر الكوارث في عام 2020 لبلورة خطة العمل ذات الأولوية للفترة القادمة 2021-2023 والانتهاء منها قبل المنتدى.

وأخيراً اتفق المشاركون على أهمية أن يظل الاجتماع العربي للشراكة حول الحد من مخاطر الكوارث بمثابة منتدى مفتوح العضوية ليضم مجموعات منوعة من أصحاب المصلحة ويحقق نهج المجتمع بكامله وبالتالي يحقق الغاية القصوى من تنفيذ إطار سنداي في المنطقة العربية.

مرفق 6

كلمة جامعة الدول العربية في اجتماع

"الدول العربية وجائحة كوفيد 19: الدروس المستفادة في التأهب والاستجابة الفعالة لجائحة كوفيد 19"

مايو2020، ومخرجات الاجتماع.

كلمة د. جاب الله الدين جاب الله
مدير إدارة المياه والإسكان والحد من مخاطر الكوارث
الاجتماع الافتراضي حول الدول العربية وجائحة الكورونا:ا لدروس المستفادة للاعداد والاستجابة لجائحة الكورونا 17 مايو/أيار 2020

السيد سوجيت موهاتمي ممثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
السيد ممثل مكتب منظمة الصحة العالمية
السادة والسيدات نقاط اتصال الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ورمضان كريم

السيدات والسادة،،

يمر العالم الان بأحد أخطر الأزمات التي عرفتها البشرية على مر تاريخها الطويل، آلا وهي الأزمة التي أصبحت تعرف بجائحة (فيروس كورونا 19 المستجد)، وقد باغتت هذه الأزمة كافة دول العالم، فلم تفرق بين غنيه وفقيرة، ومتقدمة او نامية. وانتشرت في كافة انحاء العالم بسرعة وانتشار لا يعرف الحدود او المسافات. وشملت كل القطاعات واثرت على كافة مجالات الحياة. فهي تبدو على انها مشكلة "صحية" في المقام الاول، إلا أن تداعياتها طالت كلّ أوجه الحياة فمع الصحة، اثرت على اقتصاد، والمال، والأعمال، والطاقة، والأمن، والتعليم، والأمن الغذائي، والنقل، والسياحة، والبنية التحتية والعلاقات الدولية، والأواصر المجتمعية، والممارسات والشعائر والمعتقدات الدينية، على سبيل المثال لا الحصر. وتواجه الحكومات في الدول العربية، على المستوى الوطني والمحلي، مثلها مثل بقية دول العالم، صعوبات جمة في ظل هشاشة متنامية واحتياجات متزايدة وموارد مالية ضاغطة او شحيحة ومتناقصة.

البروتوكولات المعتمدة لتمكين المدن من محاربة COVID-19 تأتي في ثلاث مراحل مختلفة - وغالباً متداخلة: المرحلة الأولى: مرحلة الطوارئ، وهي المرحلة التي تركز على منع انتقال الأمراض ورعاية المتضررين؛ المرحلة الثانية: وهي مرحلة التعافي المبكر، وهي المرحلة التي تركز على التخفيف من الأثر على الفئات الضعيفة، ودفع الاقتصاد المحلي، والتخطيط للوضع الطبيعي الجديد، في ظل ظروف متوترة مالياً؛ والمرحلة الثالثة: وهي مرحلة الطبيعي الجديد، وهي المرحلة المتسمة بالشكوك حول مستقبل العمل والكثافة من بين أمور أخرى. وما زالت معظم الدول العربية في المرحلة الأولى الخاصة بالطوارئ.

السيدات والسادة،،،

ويتزامن ظهور جائحة الكورونا مع تحذير الفاو في 18 ابريل المنصرم من اسراب الجراد التي تهاجم عدد من المناطق في حزام شمال ووسط وشرق افريقيا وغرب اسيا وهو ما يشمل عدد من الدول العربية وقد وصفت الفاو هذا الغزو بانه الأسوأ منذ 70 عام وان الموجه الثانية من الجراد المتوقعة خلال الستة شهور القادمة ستتسبب في المزيد من دمار المحاصيل الزراعية والغطاء النباتي مما سيكون له تداعيات مزدوجة على القطاع الزراعي والامن الغذائي والامن وسبل العيش في المنطقة العربية التي تعاني من اضطرابات اقتصادية واسعة النطاق بسبب وباء الكورونا واثاره على القطاعات الإنتاجية، والتي تسببت بدورها في إضعاف أنشطة مكافحة الجراد الصحراوي، حيث اثرت عمليات الاغلاق في الدول بسبب الفيروس في عمليات المكافحة والابادة. ويشير نظام مراقبة الجراد للفاو بان السودان واليمن والمملكة العربية السعودية من الدول العربية المعرضين لخطر الجراد مع استمرار انتشاره على جانبي البحر الأحمر.

لم يكن العالم مستعد لمواجهة الكورونا، وكذلك الدول العربية، التي توافقت استجابة كل منها للجائحة مع قدراتها الاقتصادية، ودرجة تطور القطاع الصحي، والوعي المجتمعي، حيث اعتمدت معظم الدول العربية في تعاملها مع الكورونا نهج "الانضباط المجتمعي"، وهو ما ترتب عليه أن في بعض الدول الحالات المسجلة لاتزال منخفضه... مقارنة بالبعض الاخر الذي تواصل حالاته التضاعف بتوالى هندسي رغم الإغلاق الجزئي... إن مقارنة الارقام تظهر مفارقه كبيرة، ويعزى ذلك الى عدد من العوامل من بينها عدد السكان، والقدرات الصحية، وقدرات رصد المرض واكتشافه، والثقافة السائدة واثرها في درجة التزام المواطنين بالارشادات والإجراءات والقوانين ذات الصلة. لذا لا بد من رصد التجارب الناجحة ودراسة الكيفية التي يتم احصاء عدد الاصابات بها وإذا ما كانت تتم وفقا لمسوحات عامه ام من خلال إحصاء الحالات التي تصل للمستشفيات.

اعتمدت عدد من المجتمعات العربية في التصدي لهذه الكارثة على المستوى الوطني، على إحياء نظم اجتماعية موروثة ومتأصلة في المجتمعات تعود اصولها الى التكوين الاجتماعي والأخلاقي والديني والقبلي الذي ساد في معظم الدول العربية. فنظام "الفزعة" في الثقافة العربية يعتمد على التكافل والتعاضد والنجدة للمكونات الهشة في المجتمعات، وهو مستمد من المسئولية الأخلاقية للفرد العربي، من ناحية أخرى تمثل "الصدقة والزكاة" أحد نظم التكافل الاجتماعي، كما تعد "الشوفة" أحد نظم التكافل الاجتماعي في منطقة الخليج العربي التي تعتبر التزام طوعي وادبي بين الحاكم والشعب يلتزم فيه الحاكم بحماية الشعب ومساعدته في مقابل التزام الشعب بمساعدة ومساندة الحاكم في الظروف الطارئة أو الاستثنائية التي يحتاج فيها لمساندة شعبه. ومن النظم التي تعنى بتوفير الحماية للأفراد والجماعات في حالة الخوف على حياتها أو أمنها، أو عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها معتمدة على قدراتها الذاتية، نظام "الإجارة والدخلة"، وتعتبر "الدية"، وهي ما يدفع بصورة نقدية أو عينية، كتعويض في مقابل التعدي بالقتل، (والتي يشترك في جمعها ودفعها عدد كبير من أفراد القبيلة، ولا يقتصر دفعها على الأسرة المعنية فقط)، احد نظم التعاضد المجتمعي. وقد أدت جائحة الكورونا الى استدعاء كل هذه القيم مما خفف وطئها على عدد من الحكومات والمجتمعات في المنطقة العربية.

مما لا شك فيه، ان كافة الدول العربية اتخذت وحتى الآن، وبأفضل ما لديها من قدرات، إجراءات مقدرة للتعاطي مع المكون الصحي لهذه الازمة. وقامت باتخاذ إجراءات احترازية لمنع انتشار المرض كالقيود على السفر وإجراءات التباعد الاجتماعي وإغلاق المدارس وفرض حظر التجوال، وابتداع أساليب مبتكرة للوقاية. وقامت معظم الحكومات العربية برصد مساعدات مالية للقطاع الغير منتظم، وللأسر المتضررة من تدابير الكورونا، كما قدمت تسهيلات بنكية، وجدولة وتأجيل للقروض، واتخاذ تدابير لتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد في ظل الاغلاق التام او الجزئي. وتمت الاستعانة بالجهود الشعبية لحشد الموارد عبر الجاليات في شتى بقاع العالم، التي قامت بتوفير كثير من المعينات الطبية اللازمة لدعم الجهود الوطنية لمجابهة جائحة كورونا. كما ان هناك تواصل مستمر بين الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية لرصد مستجدات الوباء. وقامت بعض الدول العربية بمخاطبة عدد من المنظمات الأممية لمجابهة تداعيات الازمة، فمنظمة الهجرة الدولية تبحث سبل دعم الجهود الحكومية في إنهاء معاناة المواطنين العالقين خارج الحدود واللاجئين والمهاجرين، والمفوض السامي لحقوق الإنسان ينظر في الآثار السالبة للتدابير القسرية الأحادية على جهود الدول الواقعة تحت هذه العقوبات في مكافحة جائحة كورونا.

من ناحية أخرى، فان عدد من الدول العربية بدأت في تقديم العون في إطار الحملة العالمية لمواجهة الكوفيد 19، فمثلاً قامت دولة الامارات العربية المتحدة، وفي إطار "دبلوماسية العون الإنساني" التي تنتهجها، بتقديم العون لعدد من الدول خلال هذه الجائحة. كما قررت كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة ليبيا ارسال فرق أطباء لدعم الجهود العالمية للتصدي للكورونا، وقدمت المملكة العربية السعودية العون المالي والدعم لعدد من الدول العربية لمكافحة الكورونا، كما اتخذت عدد من الإجراءات لتخفيف ضربة أسعار البترول. بينما وصلت المساعدات الطبية لدولة قطر 18 دولة في ثلاث قارات، وقامت الحكومة الجزائرية بالشراكة مع شركات كندية وأردنية بتطوير أطقم اختبار سريعة لفيروس كورونا تستغرق 15 دقيقة لإصدار النتيجة وقدرة إنتاجية تصل الى 200 ألف وحدة أسبوعيا.

ان التحدي الذي يواجه الدول العربية، بالرغم من انها قد سارعت في اتخاذ العديد من الإجراءات التي من شانها التصدي لهذه الجائحة والحد من انتشارها، هو ان معظم المؤشرات تشير إلى أن جائحة الكورونا باقية لفترة طويلة، وأن الرهانات المرتبطة بعالم ما بعد كورونا، ستكسبها فقط الدول والمجموعات الإقليمية التي ستستطيع أن تتخذ، وبالسرعة والإحكام المطلوبين، تدابير ناجعة لتخفيف اثار هذه الأزمة على مواطنيها، لا سيما الفئات المعرضة بحكم هشاشتها للتاثر بالقسط الأكبر من هذه الآثار. لذا المطلوب الان في المنطقة العربية المزيد من التصميم والمثابرة، للتعامل مع تداعيات الحدث وتأثيره على التنمية المستدامة، سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو الزراعية. واهمية استخدام السياسات والتكنولوجيا لمواجهة تحديات COVID-19.

أحد اهم القطاعات التي ستتأثر بهذه الكارثة هو قطاع الامن الغذائي، وسأركز عليه هنا من منطلق ان المنطقة العربية تستورد معظم غذائها. وتأتي أهمية هذا القطاع ايضاً من انه مرتبط بحياة الناس اليومية وسبل عيشهم، أي سأتحدث عن الغذاء الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وتتمثل اثار الوباء بحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فيما يلي:

- انخفاض المخزونات الإستراتيجية للدول، وخاصة إذا ما طال أمد الجائحة نتيجة للسحب الزائد دون تعويض.

- نقص العمالة نتيجة لتقييد الحركة والآثار السلبية التي سيرتبها ذلك النقص على المساحات المزروعة والإنتاج والحصاد للموسم الحالي والمواسم القادمة وتأثير ذلك على أسعار الأغذية
- صعوبة الوصول إلى أسواق البيع بالجملة والتجزئة وأسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق
- انخفاض أسعار الطاقة وآثاره المحتملة على قدرة الدول العربية المنتجة للنفط على تامين احتياجاتها الاستهلاكية بالكفاءة المطلوبة، وخاصة إذا ما ارتفعت اسعار الغذاء الى مستويات عالية.
- حدوث تأثيرات سلبية على مستويات الفقر بأبعاده المختلفة وزيادة أعداد الفقراء نتيجة للزيادة المتوقعة في أعداد العاطلين عن العمل وانخفاض دخول ذوي الدخل المحدود ممن يعتمدون في العيش على الدخل اليومي في الريف والحضر على حد سواء، وهو ما سيترتب عليه انخفاض قدراتهم على تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية الرئيسية، بالتالي تعرضهم لحالات سوء تغذية وانعدام الأمن الغذائي

هذا الوضع يتطلب اتخاذ عدد من التدابير على النحو التالي:

- تكوين ومراقبة مخزونات غذائية كافية من السلع الاستراتيجية
- ترقية التجارة البينية العربية للسلع الغذائية
- تبسيط إجراءات استيراد الغذاء
- وضع برامج للحماية الاجتماعية
- تبني برامج خاصة بدعم القطاع الزراعي وخاصة صغار المنتجين
- اتخاذ تدابير حمائية موقته لحماية المنتجين في القطاع الزراعي
- مواجهة هدر الغذاء وتخفيض نسبة الفاقد من الغذاء.

السيدات والسادة،،،

إن العودة إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، تطرح نفسها وبالحاح في ظل جائحة الكورونا وتكرار الأزمات التي قد تعيق مسالك التجارة الدولية للغذاء، وهنا لا بد من التذكير بمكونات برنامج الامن الغذائي العربي الثلاثة وهي: (أ) تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة، (ب) استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المالية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية، (ج) والتركيز على زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل العجز الإستراتيجية وخاصة الحبوب والسكر والزيوت إضافة إلى تحويله إلى برنامج دائم للأمن الغذائي العربي. الوضع الراهن يفرض علينا إيلاء المزيد من الاهتمام لعدد من التدابير التي من شأنها درا الكوارث. وهنا لا بد وان نذكر بأهمية إعادة طرح إنشاء البرنامج العربي للغذاء والذي سبق وان قدمته المنظمة العربية للتنمية الزراعية والذي يهدف إلى مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والأزمات الغذائية الطارئة، وبخاصة في الدول الأكثر تضررًا.

السيدات والسادة،،،

إحدى واهم التغييرات التي ستحدث في الطريقة التي تؤدى بها الاعمال بعد هذه الجائحة هي الاعتماد على تقنيات الاتصال والعالم الافتراضي، وبالطبع فان العمل في مجال الحد من مخاطر الكوارث سيشمله هذا التغيير.. ولعل من شواهد ذلك اننا خلال فترة وجيزة في الجامعة العربية عقدنا عدد من المؤتمرات عبر الفيديو وتطبيقات الانترنت. وهذا التطور سيضع الترتيبات القديمة لأداء الاعمال امام عملية لإعادة التقييم واعادة هندسة لتواكب المستجدات والحاجيات وما يرتبط بذلك من تفاعلات محلية وخارجية في مختلف نواحي الحياة.

مما لا شك فيه ان الحياة لن تتوقف بالرغم من الكورونا. وبعد اكتشاف علاج للكورونا، سيصبح التعايش معه طبيعي مثل بقية الامراض والتي تفتك بالملايين مثل الملاريا والامراض المزمنة كأمراض القلب والقاتلة كالسرطان. وإذا صح ما تم تناوله مؤخرا من ان الاغلاق الذي شهده العالم ادى لتقليل نسبة ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الخارجي، مما أسفر عن تراجع ثقب طبقة الاوزون الى ما يشبه وضعها الطبيعي، بما يعنى عودة إلى بيئة نظيفة متجددة خالية من التلوث، وتداعيات ذلك على عدد الكوارث وتواترها، ربما يؤدي إلى مراجعة العالم للطريقة التي تتم بها ادارة الأمور على الأرض.

قبل ان اختم، لا بد هنا من تثمين الجهود الدولية الرامية لإيجاد دواء للكورونا ، وهنا اود التأكيد على ان اي دواء للكورونا لابد وان يكون للصالح العام العالمي، وذلك من اجل المزيد من التكامل وتضافر الجهود، حتى تتمكن دول العالم والمنطقة العربية من تحقيق اكبر استفادة ممكنة من جهود كل الشركاء، واملنا ان نصل بشعوبنا العربية الى بر الأمان بعد انقشاع غيوم هذا الظرف الاستثنائي.

اشكركم وأتمنى لكم مناقشات مثمرة،،

UNDRR
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

الدول العربية وكوفيد-١٩: الدورس المستفادة في عملية التأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-١٩

اجتماع افتراضي – الأحد الو قع في ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٠، من الساعة ١١:٠٠ إلى الـ١٤:٣٠ بحسب توقيت القاهرة

الخلفية

كان لجائحة كوفيد-١٩ تأثير عالمي، ولم تكن منطقة الدول العربية محصّنة ضدها. ويظهر الأثر الواسع الانتشار لهذه الجائحة في العالم الطبيعة الشاملة للمخاطر. وقد اتخذت دول المنطقة إجراءات في أوانها لاحتواء الفيروس والتصدي لتهديداته على نظام الصحة العامة والاقتصاد في إطاره الأوسع. ومع ذلك، فإن جائحة كوفيد-١٩ أكثر بكثير من مجرد خطر بيولوجي يؤثر على قطاع الصحة فحسب. ورغم أن تأثير الوباء يتفاوت بين بلد وآخر، سوف يسفر على الأرجح عن زيادة الفقر بشكل عام وتفاقم انعدام المساواة على نطاق عالمي، ما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر إلحاحًا. علاوة على ذلك، تضفي جائحة كوفيد-١٩ ضغطًا على الأنظمة المثقلة أصلًا في إطار سياقات هشّة، فيما تستعد لمواجهة أخطار طبيعية أخرى كالفيضانات وحرائق الغابات والجفاف وما إلى ذلك ...

يتطرق إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى الأخطار البيولوجية، مثل الأوبئة والجائحات، بالإضافة إلى الأخطار الطبيعية كمجال تركيز رئيسي لإدارة مخاطر الكوارث، حيث أن أربعة من الغايات العالمية السبعة لإطار سنداي ترتبط مباشرة بالصحة، مع التركيز على الحد من الوفيات، ورفاه السكان، والإنذار المبكر وتعزيز سلامة المرافق الصحية والمستشفيات.

بهدف الاستجابة لحالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، أعلنت معظم البلدان عن آلية نظيرة لوقوع كارثة وطنية أو نشوء حالة طوارئ؛ وقد تم حشد مؤسسات نقاط الاتصال لإطار سنداي، مثل المنظمات الوطنية للطوارئ وإدارة الكوارث، على الخطوط الأمامية لمجابهة هذه الأزمة.

قد أطلق مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مسحًا استباقًا لانعقاد الندوة الشبكية التي تمحورت حول فهم أفضل لعملية بلورة الاستجابة الوطنية لأزمة كوفيد-١٩ في الدول العربية وعلى تحديد المجالات الرئيسية التي أظهر فيها إطار سنداي دوره المحوري في دعم الجهود الحكومية للاستجابة للأزمات.

كجزء من الجهد المتواصل الذي يبذله مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لإشراك البلدان في عملية الحد من

على أنواعها - بما في ذلك الجائحات - لا تتحول إلى كوارث. وأعاد التأكيد على أن مخاطر الكوارث هي نتاج الخطر وقابلية التضرر والتعرض وأن الجائحة، إلى جانب تداعياتها على الصحة، ستزيد من قابلية الأشخاص للتضرر عدة أضعاف.

أعاد سعادة الدكتور جمال جاب الله، مدير المياه والإسكان والحد من مخاطر الكوارث بجامعة الدول العربية، التأكيد على خطورة كارثة كوفيد-١٩ التي يجابهها العالم وكيف تنعكس تداعياتها على جميع جوانب حياتنا. وذكر كيف أن التحديات التي تواجهها الدول العربية أصلًا تفاقم هذه الكارثة؛ بالانتقال من الهشاشة إلى نقص الموارد. ثم أوضح كيف يتم تصنيف البروتوكولات التي اعتمدتها الدول لمكافحة كوفيد-١٩ في ثلاث مراحل مختلفة غالبًا ما تتداخل فيما بينها؛ مرحلة الاستجابة للطوارئ، ومرحلة التعافي المبكر، والمرحلة الطبيعية الجديدة، وأن معظم البلدان العربية لا تزال في المرحلة الأولى من هذه الحالة الطارئة. وتابع حديثه عن الجائحة المتزامنة مع كوارث أخرى مثل هجمات الجراد الصحراوي، ما فاقم من تداعياتها على القطاع الزراعي والأمن الغذائي وسبل العيش في المنطقة العربية، وخاصة في السودان والصومال واليمن والمملكة العربية السعودية. ثم أشاد الدكتور جاب الله بالحكومات على الإجراءات التي اتخذتها حتى الآن في الاستجابة للفيروس وآثاره الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات الأكثر قابلة للتضرر ودعم البلدان الأخرى سواء ماليًا أو من خلال إرسال فرق طبية. ركزت إحدى النقاط الرئيسية لخطاب الدكتور جاب الله على الأمن الغذائي وأهمية إعادة مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال تدابير مختلفة. كما سلط الضوء على الحاجة إلى مناقشة الوضع الاقتصادي لما بعد أزمة كوفيد-١٩ والدروس المستفادة منها وعلى أهمية استخدام التكنولوجيا والاعتماد المستقبلي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جوانب الحياة كافة. واختتم الدكتور جاب الله خطابه بتكرار أن الأمراض مثل الملاريا والسرطان وغيرها ستستمر في المستقبل. لذلك، من المهم معرفة كيفية إدارة الأعمال في ظل هذه الظروف.

بدأت الدكتورة داليا السمهوري، مديرة التأهب للطوارئ واللوائح الصحية الدولية لدى منظمة الصحة العالمية عرضها بتقديم موجز عن مختلف مراحل تفشّي الجائحة التي تواجهها البلدان: لا حالات؛ حالات متفرقة؛ مجموعات من الحالات؛ انتقال العدوى إلى المجتمع. ثم أعربت عن صعوبة تفسير الاتجاهات الوبائية في ضوء محدودية البيانات والاختبارات، حيث تعكس الزيادة في الحالات المبلّغ عنها في بعض البلدان، مثل منطقة الخليج، زيادة القدرة على الاختبار، والقيود المفروضة على الحركة وتدابير التباعد الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في الحالات المبلّغ عنها ولكن بمجرد رفع هذه التدابير، ستبرز المزيد من الحالات. علاوة على ذلك، قدمت عددًا من التوقعات، بناءً على افتراض أن ظروف الإقفال التام ستبلغ ذروتها في الربع الثاني من هذا العام وستبدأ في التراجع في النصف الثاني. وأظهرت التوقعات أن الاقتصاد في جميع أنحاء المنطقة سينكمش هذا العام، مع انخفاضات تتراوح بين ١,١٪ للكويت و ١٢٪ للبنان و ٥٨,٧٪ لليبيا. ومع ذلك، فإن مصر وجيبوتي هما البلدان الوحيدان اللذان سجلا أي نموّ هذا العام بنسبة ٢٪ و ١٪.

مخاطر الكوارث ودعم مسعاها، نظم المكتب الإقليمي للدول العربية ندوة شبكية إقليمية لتبادل المعرفة وإطلاق حوار السياسات مع نقاط الاتصال الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية مثل جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية.

وكان الهدف من هذه الندوة مناقشة الدروس المستفادة في الاستجابة لأزمة كوفيد-١٩ من قبل مؤسسات نقاط الاتصال الوطنية لإطار سنداي؛ وفي تيسير التبادل بين الأقران على مستوى نقاط الاتصال الوطنية بشأن تدابير التأهب الفعال والتعافي وتدابير التخفيف طويلة الأجل في مكافحة الانعاكاسات بعيدة المدى للوباء.

الأسئلة الرئيسية التي تم طرحها:

١. ما هو الدور الذي كانت المؤسسات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث تلعبه على مستوى جهود التأهب والاستجابة والتعافي؟
٢. ما هي التدابير والمقاربات التي تم اتخاذها لمعالجة الأثر الاقتصادي والاجتماعي الأوسع نطاقًا للجائحة في بلدكم وما كان دور نقاط الاتصال المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في هذا السياق؟
٣. للمضيّ قدمًا، ما سيكون برأيكم دور أسرة التنمية الدولية بما فيها جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة في تعزيز قدرة البلدان العربية على الحد من الأخطار البيولوجية والأوبئة في المستقبل؟

الكلمات الافتتاحية

قام السيد سوجيت كومار موهانتي، رئيس مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية، بافتتاح الندوة عبر الترحيب بجميع المشاركين ونقاط الاتصال. وأوضح أن الفيروس يصيب الأشخاص بشكل مباشر وغير مباشر، حيث أثّر على صحة ٤,٦ مليون شخص تقريبًا وعلى حياتهم وسبل عيشهم وعلى الاقتصاد بشكل عام. كما شدد على أن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩ يضرّ على نحوٍ غير متناسب بالفقراء والسكان المهمشين والقابلين للتضرر. بالانتقال إلى الأثر المحدد على المنطقة، ذكر أن على الأرجح سيغرق نحو ٨,٣ مليون شخص في بؤرة الفقر. وبالإشارة إلى التقييمات الأولية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، أضاف السيد موهانتي أن المنطقة ستخسر ما لا يقل عن ٤٢ مليار دولار من حيث الناتج المحلي الإجمالي؛ وأن الشركات قد سجلت على امتداد المنطقة خسائر فادحة في رأس المال السوقي، بقيمة ٤٢٠ مليار دولار أمريكي؛ ومن المتوقع فقدان ١,٧ مليون وظيفة على الأقل في سنة ٢٠٢٠. ثم أوضح السيد موهانتي كيف أن كارثة كوفيد-١٩ الحالية تثبت أن المخاطر شاملة بطبيعتها، والأزمات تتوالى. إن الكوارث تنتج بسرعة المزيد من الكوارث لتصبح أكثر تعقيدًا وفتكًا، وبينما تواجه جميع البلدان أزمة كوفيد-١٩، هناك أيضًا بلدان تواجه كوارث أخرى مثل الجراد والفيضانات والعواصف. لذلك، يجب إدراج المخاطر في جميع إجراءات التنمية للتأكد من أن الأخطار

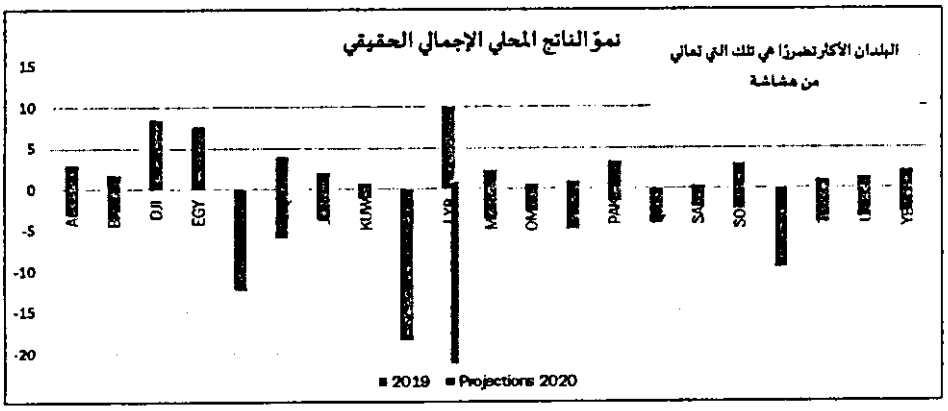

التوقعات الاقتصادية لسنة ٢٠٢٠، المصدر: منظمة الصحة العالمية

واختتمت حديثها بمجموعة من التوصيات لتحفيز الاستثمار العام والخاص المتمحور حول الأشخاص في حالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك في المرافق الصحية والبنى التحتية؛ (أ) دمج الحد من مخاطر الكوارث في التثقيف والتدريب الصحيين وتعزيز بناء قدرات العاملين الصحيين في الحد من مخاطر الكوارث؛ ب) دمج بيانات الوفيات والأمراض والإعاقات المرتبطة بالكوارث في أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والمؤشرات الصحية الأساسية وتقييمات المخاطر الوطنية؛ ج) مناصرة التعاون عبر القطاعات وعبر الحدود ودعمه، بما في ذلك تبادل المعلومات والعلوم والتكنولوجيا المتعلقة بجميع الأخطار، بما فيها الأخطار البيولوجية؛ د) تعزيز التماسك ومواصلة تطوير السياسات والاستراتيجيات المحلية والوطنية والأطر القانونية والأنظمة والترتيبات المؤسسية.

وترد مداخلات نقاط الاتصال للدول العربية في الجدول أدناه. هدفت المداخلات إلى الإجابة على الأسئلة الرئيسية المذكورة أعلاه.

البلد	التدابير المتخذة للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والدروس المستقاة
الأردن	سلّط السيد علي بني ياسين الضوء على جهود الأردن في الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ من خلال تشكيل لجنة وطنية مخصصة. وشملت التدابير المتخذة للحد من انتقال الفيروس إغلاق الحدود، وفرض حظر التجوال وإجراءات الإقفال التام، وتحديث سيارات الإسعاف، وتوفير المعدات اللازمة، واتخاذ إجراءات التعقيم، وإغلاق المدارس واستخدام منصات الإنترنت لاستمرارية التعليم. كما بذلت الدولة جهودًا لإعادة جميع مواطنيها الذين كانوا يعملون أو يدرسون في الخارج. وشرح بالتفصيل الأهداف الاستراتيجية المختلفة للدولة في استراتيجيتها للتعامل مع الجائحة، حيث أن الهدف الاستراتيجي الأول يكمن في منع انتقال الفيروس إلى الأردن، الأمر الذي ثبت أنه غير واقعي وتم تعديله لتأخير انتشار الفيروس. وقد نجح الأردن في القيام بذلك حيث تم تسجيل أول حالة في شهر آذار/مارس. ثم أصبح الهدف عدم تجاوز عدد الحالات قدرة النظام الصحي. وأكد السيد بني ياسين أن الأردن من أوائل الدول التي حظرت دخول أشخاص من الدول المتضررة من الفيروس.

	وشدد السيد بني ياسين على أهمية حملات التوعية للحد من الاتصال الجسدي، خاصة من خلال إلقاء التحية التقليدية، وأكد أن الحكومة تعدّ المختبرات للمساعدة في تحليل حالات كوفيد-١٩ واختبارها. علاوة على ذلك، تحدث عن الأثر الاقتصادي للإقفال التام لا سيما أن السياحة والشركات تعاني بينما ترتفع مستويات الفقر والبطالة. وذكر أن الأردن يفتح تدريجيًا القطاعات الاستراتيجية، الأمر الذي سيتم بأمان من خلال الحفاظ على المعايير والإجراءات الصحية. ولفت السيد بني ياسين إلى أن هناك العديد من الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩ مثل أهمية وجود خطط لمعالجة الفقر والبطالة، وخاصة بالنسبة للمناطق الريفية والفئات القابلة للتضرر؛ الانتقال من التبعية العالمية إلى الاكتفاء الذاتي وتحديدًا على صعيد المحاصيل الأساسية والأمن الغذائي؛ تغيير العادات التي تهدد الصحة وتزيد من احتمال انتقال الأمراض مثل التجمعات الكبيرة والتحيات التقليدية؛ وأهمية تشجيع السياحة الإقليمية والداخلية لتحقيق المزيد من الاستقرار والتعافي الاقتصادي. وسلط السيد أحمد ثانيات الضوء على دور الدفاع المدني في مكافحة فيروس كورونا من خلال إجراءات مختلفة كإعداد مخيّم لعزل السائقين القادمين عبر الحدود؛ تعقيم البنى التحتية الحيوية في الدولة؛ والتعاون مع المنظمات الدولية مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لبناء قدرات متطوعي الدفاع المدني وتعبئة المتطوعين لتقديم الطعام والأدوية للمحتاجين خلال فترة الإقفال التام.
الإمارات العربية المتحدة	أكد السيد أحمد الكثيري أنه من خلال القيادة القوية والحوكمة الفعالة وتوعية المجتمع، كانت الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول التي تمكنت من احتواء جائحة كوفيد-١٩ والتعامل معها بشكل فعال، ما يعكس درجة التأهب للطوارئ في البلاد. وقد اتخذت الدولة تدابير مماثلة لتلك التي اتخذتها دول أخرى (باستخدام الخدمات الإلكترونية، والإعفاء من الرسوم والضرائب، والتباعد الجسدي وإجراءات التعقيم)، منذ أوائل شهر كانون الثاني/يناير، بما في ذلك تفعيل مراكز الطوارئ والعمليات الوطنية التي فعّلت بالتالي خطط الاستجابة القطاعية. وسلّط السيد الكثيري الضوء على القدرة على الاستمرار بالتعليم على جميع المستويات من خلال المنصات الإلكترونية بسبب الخطط الموجودة مسبقًا كممارسة فضلى وكيف يمكن لهذه الممارسة أن توجه الاستجابة للكوارث الأخرى المتصلة بالمناخ في المستقبل. كما سلّط الضوء على أهمية استمرارية الأعمال، مشيراً إلى تطوير دولة الإمارات للمبادئ التوجيهية الأولى في المنطقة بشأن استمرارية الأعمال في ظل جائحة كوفيد-١٩.

	وفي حديثه عن الإجراءات المتخذة، سلّط الضوء على أهمية تتبّع الحالات من أجل تسوية المنحنى، وهو ما فعلته الإمارات من خلال توسيع قدرات الاختبار لديها خاصة في المناطق ذات الكثافة العالية للعمال. وأضاف أنه تم تصميم الرسائل الإعلامية وحملات التوعية لتشمل المجتمع بتنوّعه وتستهدف جميع سكان البلاد. أبرز السيد الكثيري دور الأوساط الأكاديمية، حيث تختبر مجالس البحوث استخدام الخلايا الجذعية لعلاج فيروس كوفيد-١٩ وتتوصل اللجان من جامعات مختلفة إلى حلول واستراتيجيات للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ وتبعاتها. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد المساعدات المالية والحوافز لدعم الاقتصاد، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. اختتم السيد الكثيري كلامه بالقول إن الحكومة توفر الغذاء والدواء لجميع المواطنين والمقيمين وتحرص على دعم جميع شرائح المجتمع، خاصة المسنين والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال العديد من المبادرات الجارية.
تونس	قامت تونس بإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ وشكلت مجالس ولجان لقيادة عملية الاستجابة. أوجزت السيدة هزار بللي عبد الكافي أسس هذه الاستراتيجية ومبادئ حوكمتها وهي: أ) **الشفافية** في تقديم المعلومات وتبادلها في أوانه بين مختلف أصحاب المصلحة؛ ب) **التشاركية** حيث تشارك جميع الجهات الفاعلة في التطبيق الأمثل لجميع الإجراءات؛ ج) **المسؤولية** حيث يوجد توزيع متوازن للأدوار والمسؤوليات، و د) **الفاعلية** من خلال تكييف الإجراءات وتطويرها وفقًا لتطوّر الوضع والإمكانيات المتاحة لتطبيقها. وشددت السيدة عبد الكافي على أهمية **المشاركة/الإشراك على المستوى الأفقي** من خلال إنشاء وتفعيل آليات تشاركية على المستوى المحلي تشمل رؤساء البلديات ومنظمات المجتمع المدني والسلطات الأمنية ، إلخ. كما شددت على دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في زيادة الوعي وعلى دور البلديات في ضمان التنفيذ الصحيح للتدابير التي تفرضها الحكومة واحترام القوانين والأنظمة. أخيرًا، أكدت السيدة عبد الكافي على أهمية التزام الأطراف المختلفة باعتباره السبيل الوحيد لضمان نجاح الاستراتيجية حيث تدعم **الحكومة** البحث العلمي والنظام الصحي والاختبار؛ يراقب **المواطنون** أنفسهم ويلتزمون بإجراءات الحجر الصحي والامتناع عن التجمعات؛ تراقب **المنظمات** نفسها بنفسها وتلتزم بالتدابير وتبلّغ بمجرد الاشتباه في حالة كوفيد-١٩؛ تعمل **الأمم المتحدة** على تسهيل تبادل المعلومات، ودعم القدرات الوطنية في إدارة المخاطر البيولوجية (السلامة البيولوجية والأمن)، ودعم تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وإدارة المخاطر/الأخطار المتعددة، وزيادة

	الوعي والتوعية بفيروس كوفيد-١٩، وتوفير منهجيات لمعالجة المخاطر والأخطار، وتطوير منصات دولية وثنائية الأطراف للتعاون وتبادل الخبرات.
السودان	بدأ السيد ياسر هاشم حديثه بتقديم نبذة عامة عن سياق الهشاشة في السودان والأزمة الاقتصادية التي ستدوم حتى سنة ٢٠٢١ مع ارتفاع معدلات التضخم. وسلّط الضوء على الأثر السلبي للعقوبات التي تردع جهود التنمية وتؤثر على بناء القدرات حتى في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وأضاف أن ٦٠٪ من السودانيين يعتمدون على الزراعة والرعي وهي أنشطة كثيفة العمالة وضرورية لتأمين سبل العيش التي تضررت جراء جائحة كوفيد-١٩. وذكر السيد هاشم أنه على الرغم من اتخاذ الاحتياطات، إلا أن المرض أثّر على الرعي بسبب تقييد الحركة وأدى إلى ارتفاع مستويات البطالة. وأضاف أن السودان معرض لأخطار متعددة بما فيها هجمات الجراد والجفاف والفيضانات، خاصة مع سقوط أمطار غزيرة في الخريف، في حين يفاقم فيروس كوفيد-١٩ من آثار هذه الكوارث على النظام الصحي الهش شكل خاص في السودان. يتوقّع أن يزداد الوضع سوءًا إن لم يتم احتواء فيروس كوفيد-١٩بحلول شهر تموز/يوليو – آب/أغسطس حيث يزداد هطول الأمطار بشكل كبير. علاوة على ذلك، إن الأنظمة الهشة والحدود التي يسهل اختراقها تجعل الإغلاق التام مستحيلاً، كما يشكّل ١,٥ مليون نازح داخلي و ١,١ مليون لاجئ ضغطًا إضافيًا على النظام الصحي، ما يجعله هشًا للغاية. وشدد على دور قطاع إدارة مخاطر الكوارث في دعم الحكومة ووزارة الصحة بالاسترشاد بهدفين: **تعزيز التنسيق وزيادة عمليات الاستعداد والاستجابة لجائحة كوفيد-١٩**. يدعم قطاع إدارة مخاطر الكوارث آليات التنسيق على المستوى الرفيع شأن اللجنة المشتركة بين الوزارات، واللجنة الفنية الوطنية والمجموعات العشر المسؤولة عن القطاعات: التعليم ، والمياه والصرف الصحي ، إلخ. وأكد السيد هاشم من جديد أن النهج متعدد القطاعات يوجه دائمًا تدخلات إدارة مخاطر الكوارث، أما بالنسبة لجائحة كوفيد-١٩، فقد أكد على دور ثلاثة قطاعات رئيسية: **قطاع الصحة** مع المجالات ذات الأولوية لزيادة آليات التنسيق، وتوفير مراكز العزل، وإبلاغ المخاطر، وأنشطة الوقاية، وبناء قدرات النظم الصحية ، وتدابير الحجر الصحي عند نقاط الدخول الحدودية وتتبّع الحالات؛ يركز **قطاع التعليم** على إيجاد طرق لاستدامة التعليم في حال استمرار الإقفال التام، وذلك باستخدام التكنولوجيا لتوفير التعليم المنزلي وإعداد المدارس لإعادة فتحها بمعايير صحية أفضل بالإضافة إلى أولوية ما قبل تفشي الجائحة لتحديث المناهج الدراسية؛ **المواد غير الغذائية**

	التي تركز على تشييد الملاجئ والمحطات، وتوسيع مرافق الحجر الصحي في مخيمات النازحين الداخليين واللاجئين المكتظة وتوفير رزم المواد غير الغذائية الأساسية. وخلص إلى أن هناك فرصًا انبثقت عن الجائحة ودعا المنظمات الدولية إلى دعم تنفيذ إطار سنداي في البلدان من خلال توفير التمويل وتطوير أنظمة الإنذار المبكر في المنطقة.
العراق	ذكر السيد أسامة إبراهيم أنه تم تشكيل لجنة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ وخلية طوارئ من قبل وزارة الصحة وغيرها على مستوى البلديات. كما ذكر أن تدابير الاحتواء اتخذت في الوقت المناسب وشملت إغلاق الحدود وإعادة المواطنين وإغلاق المدارس والجامعات والانتقال إلى التعليم عبر الإنترنت، ووقف الرحلات الدولية والمحلية، ووقف الزيارات إلى الأماكن الدينية وتعقيم الأماكن العامة من قبل موظفي الدفاع المدني والمتطوعين. بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين أطباء على الخطوط الساخنة ومنصات الرعاية الصحية الافتراضية لمساعدة المرضى والرد على استفسارات عن الجائحة. وأضاف السيد إبراهيم أن الحكومة قامت بحملات توعية واستثمرت في تحسين المرافق الصحية ومراكز العزل المختلفة والمختبرات لتقليص حركة العينات (بما في ذلك جهود دراسة التجربة الصينية) ومراقبة تقدم فيروس كوفيد-١٩ من خلال اختبار عشوائي لكشف حالات إصابة بالفيروس. وقد امتدت جهود الحكومة إلى منع ارتفاع أسعار السلع الأساسية بنجاح، خاصة الغذاء وتوفير الغذاء والمساعدة للفئات القابلة للتضرر. وقد ساعدت التبرعات من الصين والمواطنين العراقيين وعنصر التضامن بين جميع القطاعات في مكافحة الفيروس. وختم كلمته بالثناء على جهود التنسيق والتعاون المستمرة بين مختلف أصحاب المصلحة وخاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام التي تنشر رسائل توعية مهمة.

فلسطين	أشار السيد محمد عودة القصراوي إلى إنشاء لجنة الاستجابة للطوارئ في أواخر شباط/فبراير ٢٠٢٠. بعد ذلك، قامت وزارة الصحة بعقد اجتماعات منتظمة مفتوحة أمام مشاركة الهيئات الحكومية الأخرى وأصبح مركز إدارة مخاطر الكوارث مضيفًا لاجتماعات الحكومة التي تشمل جميع القطاعات . وتم تطبيق تدابير الإقفال التام وتوفير أدوات وقائية مثل الأقنعة ومواد التعقيم. وأشار إلى أن النظام الصحي في فلسطين يعتبر متواضعًا ولكنه ليس فقيرًا وأن الدولة كانت قادرة على زيادة عدد أجهزة التنفس المتاحة استعدادًا لحالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩. لقد أدى الاحتلال إلى تحديات خاصة بالسياق في التعامل مع جائحة كوفيد-١٩. يتمثل التحدي الأول في أن المستوطنات الإسرائيلية قريبة من القرى الفلسطينية، ونظرًا إلى العدد الكبير من الإصابات في إسرائيل، فإن هذا يشكل تهديدًا للوضع في فلسطين. ثانياً، نقل العمال الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل الفيروس إلى فلسطين. وأخيراً، شكلت مسألة مراقبة الحدود والتنسيق بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية تحدياً آخر لاحتواء انتقال الفيروس بشكل فعال إلى فلسطين. وصف السيد عودة التطوع على أنه أحد أفضل الممارسات في محاربة الفيروس وتأثيراته خاصة في المناطق التي لا يكون فيها الوصول إلى الخدمات سهلاً. وقصة النجاح الثانية تكمن في دور وسائل الإعلام في رفع وعي المجتمع وإيصال رسائل الإنذار المبكر إليه. توقف جزء كبير من النشاط الاقتصادي في فلسطين لمدة ثلاثة أشهر كجزء من الاستجابة لتسوية منحنى تفشي فيروس كوفيد-١٩ وأجريت مشاورات مع القطاع الخاص للتوصل إلى استراتيجيات وخطط تعافي تتعلق بالبطالة والفئات القابلة للتضرر. وتم تخصيص ميزانية لمساعدة البلاد على التعافي من الخسائر الاقتصادية. اختتم السيد القصراوي حديثة بثلاثة دروس مستفادة من الجائحة: • يجب مراجعة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة التركيز على الأخطار البيولوجية ودمج الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩. • يجب أن تتعاون الدول العربية في مجال الأمن الغذائي وأن تصبح المنطقة مكتفية ذاتيا من الناحية الغذائية. • تدعو الحاجة لإعادة النظر في إطار سنداي والتركيز على كيفية التعامل مع الأخطار البيولوجية.

لبنان	شددت السيدة كارين الزغبي على دور اللجنة الوطنية التي تقود الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وكيف يعمل قطاع إدارة مخاطر الكوارث بشكل وثيق مع الحكومة لمعالجة المسائل بما في ذلك شؤون النظام الصحي. تقوم الحكومة الوطنية بالتنسيق مع المحافظات على المستوى المحلي للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وإدخال البيانات في نظم المعلومات الجغرافية لإبلاغ عملية صنع القرار من الناحية العلمية، وتتبّع البلديات التي خصصت خطوط ساخنة للإجابة عن الاستفسارات والتأكد من أن التدابير الوطنية، من الحجر الصحي إلى ارتداء الأقنعة في الأماكن العامة لمنع انتقال الفيروس، يتم إنفاذها على المستوى المحلي. وأضافت السيدة الزغبي أن الحكومة أطلقت العديد من حملات التوعية حول الجائحة وعملت مع القطاع الخاص وغرف التجارة لتوجيه الإنتاج المحلي للأقنعة وفق المعايير الصحية الدولية. كان لبنان من أول البلدان التي وضعت إرشادات توجيهية حول كيفية إدارة المحافظات لمراكز العزل وإعداد المعدات للحجر الصحي. بالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة بتعاون وثيق مع المنظمات الدولية مثل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأخيرًا، تتضمن رؤية لبنان لفترة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ المرحلة الأولى وهي: تقييم الخسائر والاحتياجات للتعافي وإعادة البناء بشكل أفضل: القطاعات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية التحتية والحوكمة والأمن. المرحلة الثانية: إعادة البناء بشكل أفضل، والاستفادة القصوى من أي مساعدة، وتحديد أولويات الأمن الغذائي والأمن الصحي والعجلة الاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية والتحديات البيئية والروابط والعدالة الاجتماعية. وخلصت إلى أن استقاء الدروس من قصص النجاح في مجابهة جائحة كوفيد-١٩ مثل النماذج الفرنسية والأوروبية ودبي من أولويات لبنان.
مصر	بدأ السيد طارق محمدين مداخلته بالإشارة إلى أن الإجراءات التي اتخذتها مصر كانت مماثلة لتلك التي ذكرتها دول عربية أخرى، وتحدث عن دور قطاع الحد من مخاطر الكوارث ونقطة الاتصال لإطار سنداي في التأهب للكوارث انطلاقًا من الإنذار المبكر إلى تطوير الدراسات مع المؤشرات والتوقعات المستقبلية لسيناريو المخاطر والاستجابة لتوصيات السياسة وتواصل العمل بالتعاون الوثيق مع وزارة الصحة. منذ تسجيل أول حالة إصابة بالفيروس في ١٤ شباط/فبراير، تم تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ وصياغة خطة. وأضاف أن مصر طبقت جملة من إجراءات

	الاحتواء بدءًا بحظر التجمعات، مرورًا بالإقفال التام، والتعقيم، والتعلم عن بعد، والتباعد الاجتماعي، انتهاءً بتجهيز سيارات الإسعاف الخاصة لنقل الحالات وضمان السلامة. وأنشأ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار موقعًا إلكترونيًا مخصصًا لجائحة كوفيد-١٩ باسم *Egypt Care*، لإبلاغ السكان عن آخر المستجدات الدولية والوطنية بخصوص الفيروس وزيادة وعيهم حول كيفية حماية أنفسهم منه. حتى الآن، خصصت الحكومة المصرية أكثر من ١٠٠ مليار جنيه مصري لموجهة أثر الجائحة وسعت إلى تحسين بنيتها التحتية للاستجابة بشكل أفضل لها. علاوة على ذلك، نشأت العديد من المبادرات، مثل تلك التي قام بها البنك المركزي المصري بشأن القروض الشخصية المتعثرة، وتوسيع نطاق الإقراض لأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم سوق الأوراق المالية، واتخاذ بعض إجراءات التخفيف والإعفاء الضريبي بالإضافة إلى إعلان وزارة التضامن الاجتماعي عن مبلغ ٥٠٠ جنيه مصري للعمال غير النظاميين/الموسميين للتخفيف من آثار البطالة الناجمة عن كوفيد-١٩. أضاف السيد محمدين أن مصر عملت أيضًا على تحسين وتسهيل الخدمات المصرفية الإلكترونية لمنع التجمعات والاكتظاظ. كما دعمت مصر قطاع السياحة من خلال بعض إجراءات تخفيف الضرائب، وأعدت مبيتات لاستضافة الحالات المشتبه فيها، في حين سيتم إرسال الحالات المؤكدة إلى مستشفيات العزل/الحجر الصحي التي بلغت ٥٠ مشفى حول المحافظات المختلفة. وأخيراً ، أكد السيد محمدين أنه في المرحلة المقبلة، من المتوقع أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الفني والمالي لأكثر البلدان هشاشة، خاصة في أفريقيا حيث يتوقّع أن يصل عدد الإصابات فيها إلى ٢٥٠ مليون حالة إصابة وتتراوح الوفيات بين ١٥٠،٠٠٠ و١٩٠،٠٠٠ حالة. أما بالنسبة لجامعة الدول العربية فأكد على إيمان مصر بأن الجامعة ستفي بواجباتها تجاه الدول العربية وخاصة الدول الافريقية العربية.
المغرب	سلّط السيد محمد مهداد الضوء على أهمية النهج الشامل متعدد القطاعات في إدارة جائحة كوفيد-١٩بفعالية، لذلك تم تفعيل عددًا من اللجان للقيام بعملية الاستجابة للجائحة ولآثارها الاجتماعية والاقتصادية. يمكن اهتمام المغرب الرئيسي في الحد من معدل انتقال الفيروس؛ وعليه، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ وسنّت سلسلة من الإجراءات بما في ذلك إغلاق الحدود والمطارات، وحظر التجمعات، وتعليق المدارس، وإغلاق المساجد والأماكن العامة، وجعل ارتداء الأقنعة إلزاميًا، وفرض الإقفال التام على مستوى الوطن. ولتعزيز النظام الصحي، قامت الحكومة بتعبئة مراكز العناية المركزة، والارتقاء بقدرات المستشفيات، والمستشفيات الميدانية في الدار

	البيضاء، وتصليع أجهزة التنفس الاصطناعي وأقنعة الوجه. كما سعت الحكومة إلى تسوية المنحنى عن طريق زيادة الوعي بين عامة السكان من خلال توصيل ونشر الرسائل الإعلامية وتطوير تطبيق إلكتروني لتتبّع الحالات المؤكدة والأشخاص التي احتكت بها. وتم إنشاء موقع إلكتروني لمشاركة آخر المستجدات والمعلومات عن جائحة كوفيد-١٩ مع الجمهور بالإضافة إلى صفحات الوسائط الاجتماعية الموجودة سابقًا للقطاعات المختلفة والرسائل التي يتم نشرها على القنوات التلفزيونية. كجزء من مجموعة أوسع من التدابير الرامية إلى معالجة التأثيرات الشاملة بطبيعتها للفيروس، نقلت الحكومة الخدمات العامة إلى شبكة الإنترنت، مثل نقل التعليم إلى منصات إلكترونية والقنوات التلفزيونية بينما القطاعات الاقتصادية الأساسية، لا سيما تلك المتعلقة بإنتاج الغذاء والنقل العام، تستمر في التشغيل كالمعتاد مع تدابير التعقيم والمعايير الصحية المحددة. وتشمل التدابير الأخرى تجميد أسعار السلع الأساسية الرئيسية ، مثل الصابون ومواد التنظيف والتعقيم، وكذلك زيادة إنتاج أقنعة الوجه. وأخيرًا، تم إنشاء صندوق لجائحة كوفيد-١٩ للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة خاصة على الفئات القابلة للتضرر؛ وهذا يشمل دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والتحويلات النقدية المباشرة إلى الأشخاص في القطاع غير النظامي للاقتصاد والأسر المحتاجة التي تصل إلى ما يقرب من نصف السكان، وتسهيل وتأخير سداد القروض والإعفاءات من الرهن العقاري والضرائب. وخلص إلى أن البلاد تستعد لإعادة فتح القطاعات الاقتصادية تدريجيًا حيث أدى الإقفال التام إلى بعض الآثار الاقتصادية السلبية.
موريتانيا	سلّط السيد محمد عبد القادر الضوء على الترتيبات المؤسسية الوطنية الموضوعة للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ بما في ذلك تشكيل لجنة وطنية ولجان فرعية للصحة والأمن والتشريع والنقد تكون مسؤولة عن تنظيم أسعار السوق والتعامل مع الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة. تمتلك الحكومة الموريتانية صندوقاً وطنياً بقيمة ٤٠ مليار دولار للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، وقد تأسس الصندوق بفضل تبرعات المواطنين ورجال الأعمال. كجزء من الاستجابة الحكومية، سعت الحكومة إلى تخفيف العبء على الفئات الهشة من خلال دفع فواتير الخدمات الأساسية عنهم، وتخفيف الضرائب، ورفع الرسوم الجمركية. علاوة على ذلك، فرضت الحكومة التباعد الاجتماعي وحظر التجول، وقامت بتعقيم الأماكن العامة والمساجد وقدمت الأقنعة للقطاعات التي لا تزال تعمل. ووسعت الحكومة دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإعفاء الضريبي والعمل على ضبط انتقال العدوى من الدول المجاورة من خلال إجراءات حدودية صارمة.

	في الوقت الراهن، تتزايد أرقام الإصابات في موريتانيا، مع ٤٠ حالة مؤكدة وأربع وفيات مرتبطة بفيروس كوفيد-١٩. وكجزء من إجراءات التخفيف، تم توزيع الغذاء في المرحلة الأولى على الفئات السكانية القابلة للتضرر، وفي المرحلة الثانية، من خلال توزيع النقود على أشد الناس حاجة. وكجزء من تدابير الاستجابة على المستوى المحلي، تم تطوير قاعدة بيانات لتحديد الفئات السكانية الهشة. جرت الاستفادة من العديد من الدروس من كارثة كوفيد-١٩، وذكر على سبيل المثال منها أنه في أوقات الأزمات لا يزال التضامن موجودًا، وتزداد أهمية العادات الصحية والنظافة والتنسيق مع المستوى المحلي لتنفيذ الخطط وأهمية وجود بيانات مصنّفة، خاصة بالنسبة للفئات الهشة. وأخيراً ، دعا السيد عبد القادر إلى التخطيط بشكل جماعي لفترة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ وإلى إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية والعربية للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التدابير لضمان الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

ملاحظات ختامية:

أشارت الملاحظات الختامية للسيد موهانتي إلى التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة مثل الأمن الغذائي والنزوح والأخطار الطبيعية. وشدد على أن هذه المخاطر لا يمكن التعامل معها بصورة منعزلة أو كخطر منفرد لأننا نواجه مخاطر معقدة شاملة بطبيعتها. وأشار إلى إطار سنداي وإدراجه للأخطار البيولوجية والجوانب الصحية في الحد من مخاطر الكوارث وكيف أدرجت بالتالي العديد من البلدان هذه العناصر في استراتيجياتها الوطنية. ومع ذلك، قال السيد موهانتي: "إن الطبيعة غير المسبوقة لهذه الجائحة دعوة للاستيقاظ لنا جميعًا لا لتعزيز تضمين الأخطار البيولوجية والأوبئة والجائحات بشكل أكثر بروزًا في التخطيط لعمليات التأهب والاستجابة والتخفيف من حدة الآثار والوقاية على المستوى الوطني وحسب بل أيضًا تضمين جوانب إدارة المخاطر المتعددة والمتتالية والوقاية منها في عمليات التخطيط على المستويين الوطني والمحلي، والتي لن تكون ممكنة إلا إذا تم اتباع نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره في الحد من مخاطر الكوارث ". وأكد من جديد أن كل هذا مدرج في "مبادئ بانكوك لتنفيذ الجوانب الصحية في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠" المنبثقة عن مؤتمر دولي حول تنفيذ الجوانب الصحية في إطار سنداي نظمته منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في آذار/مارس ٢٠١٦ في بانكوك. وخلص إلى أن توصيات هذا المؤتمر تمهد الطريق أمامنا جميعًا لدمج الجوانب الصحية والأخطار البيولوجية في الحد من مخاطر الكوارث.

التوصيات:

- استخدام جائحة COVID-19 كفرصة للاختبار/التعلم من استراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث القائمة للاسترشاد بها في أنشطة التأهب والاستجابة المستقبلية؛
- إبراز أهمية تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل الحد من مخاطر الكوارث؛
- تنشيط آليات تنسيق الحد من مخاطر الكوارث متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة (بما في ذلك المنابر الوطنية للحد من مخاطر الكوارث) لدعم التأهب والتخفيف والاستجابة والتعافي؛
- يتطلب التنفيذ الناجح لتدابير إدارة مخاطر الكوارث الاتساق والتنسيق بين الحكومات الوطنية والمحلية؛
- مراجعة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٣٠ لأخذ الأخطار البيولوجية في الاعتبار؛
- جمع البيانات المصنفة وإدخالها في قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث لدعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة؛
- ضمان استمرارية الوظائف الحيوية والخدمات الأساسية أثناء الكوارث (مثل المياه والصرف الصحي؛ الطاقة؛ الغذاء؛ الاتصالات؛ القانون والنظام؛ التعليم؛ والنقل)؛
- التحول إلى الاكتفاء الذاتي خاصة على صعيد الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات؛
- تطوير الصناديق الآيلة إلى دعم تنفيذ إطار سنداي في البلدان النامية.

مرفق 7

كلمة الامانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث

في الاحتفال باليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث في 13 أكتوبر 2020.

كلمة الجامعة العربية في الاحتفال باليوم العالمي للحد من الكوارث ١٣ اكتوبر القاهرة

السيدة مامي ميزوتوري ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة العامة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

السيدات والسادة الزملاء ممثلي الدول والمنظمات الدولية والإقليمية

السيدات والسادة المشاركين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ اكثر من ثلاثون عاماً الاحتفال بالحد من مخاطر الكوارث، إيماناً منها بأهمية التعاون والتنسيق الدولي للتصدي لتداعياتها المالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي عام 2016 ، عقب اجازة إطار عمل سينداي عام 2015، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة "حملة سينداي السبعة" للترويج لكل هدف من الأهداف السبعة للإطار العالمي على مدار سبع سنوات. اليوم ونحن نودع عام 2020، ونُحي ذكرى الهدف هـ: المعني ب "زيادة عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام 2020" والتي تعني باختصار تقوية وتعزيز "إدارة أو حوكمة مخاطر الكوارث". وكما أسلف المتحدثون السابقون الهدف هو التركيز وضع استراتيجيات لتجنب مخاطر العديد من الكوارث أو منعها،

ويتزامن احتفال هذا العام مع احدى الكوارث الغير مسبوقة وهي اجتياح فيروس "كوفيد-19" لكافة دول العالم دون التفرقة بين الدول، وتسبب في العديد من الوفيات والإصابات، بل ما زال يهدد الجنس البشري. هذا يؤكد ما نحن بصدد مناقشته الان من ضرورة الحوكمة الجيدة ووضع خطط محكمة لإدارة الكوارث، والهدف الأساسي هو زيادة الأرواح التي يتم إنقاذها، وتقليل عدد المتضررين، والحد من الخسائر الاقتصادية. ان اقتران وتزامن هذه الجائحة مع سلسلة من حالات الطوارئ المناخية التي يشهدها كوكب الأرض الان يجعل وجود رؤية وخطط واضحة ومؤسسات مختصة ومُمكّنة للحد من المخاطر تعمل بناءً على أسس علمية امر ليس مطلوب فحسب بل امر ضروري وحتمي.

السيدات والسادة المشاركين

ان أهمية الاحتفال بهذا اليوم بالنسبة للمنطقة العربية كبيرة ، حيث تتعرض المنطقة للعديد من الاخطار الطبيعية مثل الجفاف والتصحر والعواصف الترابية والرملية والسيول والفيضانات والأحداث الجوية المتطرفة،

وحرائق الغابات والاعاصير، وكذلك لأخطار الجيولوجية مثل الزلازل والانهيارات الأرضية، وغيرها من الاخطار التي من صنع الانسان، وإذا أضفنا لذلك تغير المناخ، واذا اقترن ذلك باحتساب الخسائر الاقتصادية والبشرية الناتجة عن هذه الكوارث. نجد ان كل هذا يجعل الحد من مخاطر الكوارث من أهم اولويات منطقتنا العربية. لذا فان وجود اطر حوكمة اقليمية ووطنية ضرورة ملحة في المنطقة لإدارة مخاطر الكوارث بطريقة تقلل من الخسائر الاقتصادية والبشرية. وقد تجلى ذلك في القرارات التي اتخذها القادة العرب في قمة الظهران المنعقدة في ابريل من هذا العام 2018 باعتمادهم للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030. وإجازتهم لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث، كمحفل لتنسيق السياسات العربية للحد من مخاطر الكوارث، وهو ما يجعل المنطقة العربية في مكان متقدم من حيث انشاء الاطار المؤسسي الاقليمي للحد من مخاطر الكوارث واجازة خارطة الطريق العربية لتنفيذ اطار سنداي في المنطقة العربية من خلال الاستراتيجية العربية 2030 وبرنامج عملها.

وأصبحت الجهة والمحفل الرسمي المنوط به التنسيق السياسي والفني والتقني للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية هي جامعة الدول العربية، تدعمها منظومة متكاملة من المنظمات المتخصصة على رأسها "المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى" ومقره بالجزائر. وبالتعاون مع منظمات الامم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك مكتب الامم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. ولذلك فانه قد تم بالفعل تعزيز منظومة الحوكمة على المستوى الإقليمي العربي بهدف تحسين ادارة المخاطر والانتقال من الاستجابة الى الاستعداد والتأهب للتصدي للمخاطر

السيدات والسادة المشاركين

تتبنى جامعة الدول العربية مدخلاً إقليمياً متكاملاً وهو ما تمخض عنه تزايد في الالتزامات السياسية للحد من مخاطر الكوارث ويتضح ذلك من تطوير الاستراتيجيات والخطط الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار سنداي. وقد حسنت الدول العربية من فهمها لمخاطر الكوارث وشرعت في تقوية قدرتها على التنفيذ والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث. وتتزايد الجهود أيضًا لتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال تحسين خدمات المعلومات المناخية وتطبيقها في الحد من مخاطر الكوارث

وتسعى جامعة الدول العربية حالياً للتنسيق بين المجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة وبقية شركاءها الاقليمين والدوليين لإقامة ترابط (Nexus) بين تغير المناخ والكوارث والهجرة والنزوح والنزاع

والأمن البشري والأمن الغذائي والمائي، بغرض تمهيد الطريق لضمان اتساق السياسات وتكامل تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وإجراءات التنمية المستدامة على جميع المستويات.

تجري عملية تعزيز الحوكمة الإقليمية للحد مخاط الكوارث بالتعاون مع عدد من الشركاء، خاصة الاتحاد الافريقي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا والمركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل وعدد من مؤسسات التمويل العربية للحفاظ على الزخم المستمر وبالتالي ضمان التنفيذ المتكامل والمتماسك لهذه البرامج وغيرها من البرامج ذات الصلة في جميع أنحاء المنطقة العربية.

وفي هذا الصدد اود ان أشير الى ان الحوكمة الرشيدة وحدها ليست كافية ولكن لا بد من ان يصاحبها توفير الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات وهو ما سعت له الجامعة العربية من خلال التعاون العربي الافريقي إقرار القمة العربية الأفريقية الثانية في سرت عام 2010، إنشاء الصندوق العربي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث" والذي يهدف الى توفير الموارد للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية وأفريقيا . ونحن بصدد اتخاذ الخطوات الادارية النهائية لوضعه موضوع التنفيذ.

هناك التزام سياسي عربي للحد من مخاطر الكوارث، ولكن يحتاج الى المزيد من التعزيز بوسائل تنفيذ خاصة بعد ان حققت المنطقة العربية عدد من الانجازات. ونعتبر هذه الاحتفالية سانحة لإجراء حوار متفاعل بين كافة الشركاء واصحاب المصلحة للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز التعاون والتنسيق الوطني والاقليمي بهدف تكامل الادوار وتقوية قدرة المنطقة العربية على الصمود. والتحسيس بالمستجدات كآليات رصد إطار سنداي، وإعداد قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث من أجل وضع بيانات خط الأساس في البلدان؛ وتحفيز الدول، التي لم تقم بذلك بعد، على اعداد الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث

اننا نرى ان تعزيز آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث لدعم تنفيذ إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث سيؤدي الى تعزيز السياسات والأطر المؤسسية العربية ، وحث الدول على الالتزام بتحديد المخاطر وتقييمها، وتقوية المعرفة والابتكار والتعليم، ونظم الحوكمة الوطنية، وتحديث نظم الانذار المبكر والاستجابة واعادة البناء بشكل افضل، ورفع الوعي والتوعية، وتشجيع البحوث والتدريب، مع تحسين ترتيبات المساءلة ودمج الحد من مخاطر الكوارث في العملية التنموية في الدول العربية. كما نعتبر هذا المنتدى محفل ملائماً للإعداد العربي ولصياغة موقف عربي موحد للمساهمة

العربية في المنتدى.

السيدات والسادة المشاركين

وفي إطار شحذ كافة الجهود المجتمعية لتعزيز الحوكمة على المستوى الإقليمي، تدعم جامعة الدول العربية جهود شبكة منظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية بقيادة وتنسيق من الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) والتي تسعى لإعداد إستراتيجية المجتمع المدني العربي للحد من مخاطر الكوارث. وبدأت العمل في إعداد هذه الاستراتيجية في أبريل 2020، بعد ان تم تدشين العملية التحضرية في ورشة العمل التشاورية الإقليمية لشمال إفريقيا وغرب آسيا لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث التي عقدت في القاهرة في يوليو 2019. وتهدف هذه الاستراتيجية لتعزيز القدرات في مجال تعبئة الموارد على المستوى الوطني وبالتالي تعزيز دور منظمات المجتمع في بناء القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث وبناء الصمود وتعزيز القدرة على التكيف خاصة في ظل التغيرات المناخية التي أصبحت ملموسة في المنطقة العربية.

السيدات والسادة المشاركين

الاهتمام بالحد من مخاطر الكوارث قد اكتسب الزخم الحالي نتيجة لإنشاء آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث كهيكل مؤسسي رسمي يتولى شئون الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، وهي أحد الاجهزة المتخصصة للجامعة العربية، ونتطلع لترفيعها لتكون على المستوى الوزاري. حيث ان وجودها يسد الفجوة في مجال تناول موضع الحد من مخاطر الكوارث على المستوى العربي، وحيث كان يتم تناوله في السابق على نحو غير منتظم من قبل عدد من الجهات. واليوم لنا ان نفخر في الجامعة العربية بأن آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث تناقش من بين بنود جدول اعمالها التعاون العربي لتعزيز صمود الدول العربية في مواجهة الكوارث والحد من مخاطرها، وتنفيذ اطار سنداي وتقييم هذا التنفيذ ورصده بطرق علمية، تواكب ما تم على المستوى الدولي، كما سيشمل جدول أعمالها مسألة المخاطر البيولوجية والصحية. اود ان انتهز هذه الفرصة لأعلم الدول العربية بان جامعة الدول العربية تلقت افادة من مكتب الأمم المتحدة العربي للحد من مخاطر الكوارث بانهم بصدد تعيين استشاري للعمل على إعداد ملحق للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث خاص بالمطار البيولوجية وكذلك لإعداد خطة عمل للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث للأعوام 2021-2025، حيث قرر المكتب الموقر عرض الملحق وبرنامج العمل المزمع عرضه على اجتماع الشراكة العربية الخامس الذي يعقده المكتب خلال الفترة 2-5 نوفمبر وكذلك يوم 9

نوفمبر 2020 وتم تقديم دعوة مبدئية للأمانة العامة لتقديم كلمات يومي2 و 9 نوفمبر وحضور الاجتماع يومي 3 و5 نوفمبر 2020. وانتهز هذه السانحة للطلب من نقاط اتصال الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث موافاتنا بارائهم حول هذين الموضوعين وتوجيه الأمانة الفنية بمتطلبات الدول في هذا الصدد.

وأختم بالقول بان جامعة الدول العربية تتطلع إلى المجتمع الدولي والدول التي لها باع طويل في التصدي للكوارث وأنشأت نظم حوكمة متكاملة للتعاون لمدها بالدعم والمساعدة لمواجهة التحديات والمعوقات التي تواجهها المنطقة العربية في الحد من مخاطر الكوارث.

وشكراً

مرفق 8

كلمة جامعة الدول العربية حول الجهود الإقليمية لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث

امام اللقاء التشاوري للحد من مخاطر الكوارث في 16 ديسمبر 2020

كلمة جامعة الدول العربية حول الجهود الإقليمية لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث امام اللقاء التشاوري للحد من مخاطر الكوارث - يوم الأربعاء الموافق 16 ديسمبر 2020

يشرفني ان اخاطب جمعكم الكريم اليوم مثمناً الدور الفعال الذي ظلت تلعبه الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. ويأتي تنظيمها لهذا اللقاء التشاوري بالتعاون مع الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارثGNDR، كأحد الفعاليات الهامة التي ظلت تنظمها منذ انشائها والتي ما فتأت تعكس مساهمات منظماتكم على امتداد الوطن العربي في كل المجالات خاصة الحد من مخاطر الكوارث. بالرغم من كارثة وباء كوفيد 19، الا ان المشاركة الكثيفة للقاء التشاوري اليوم لدليل على جدية العمل الذي تضطلع به رائد والثقة التي تتمتع بها في الدول العربية، فلهم منا كل الاحترام والدعم.

ان الهدف من إقامة هذا اللقاء هو تعزيز سبل التعاون وخلق حوار بناء حول قضايا الحد من مخاطر الكوارث، من خلال التواصل بين مختلف الأطراف المعنية وتبادل الخبرات حول التحديات والفرص المتاحة. وارة ان هذا اللقاء فرصة طيبة لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في بناء القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث وبناء الصمود وتعزيز القدرة على التكيف خاصة في ظل التغيرات المناخية التي أصبحت ملموسة في المنطقة العربية، وهو ما يصب في تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.

اهتمت جامعة الدول العربية بالحد من مخاطر الكوارث على المستوى العربي تماشياً مع أهدافها ودورها كمنظمة عربية إقليمية تساهم في تنفيذ الأطر الإقليمية والدولية. لذا فقد سعت لإدراج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات العربية الخاصة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ بغية تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث والحد من المخاطر وقابلية التضرر. وهو ما أدى الى ان كافة الدول العربية وضعت ورصدت الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، تنفيذا للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 التي اقرتها القمة العربية في الظهران بموجب قرارها 733 في عام 2018.

تمثل الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث جسراً بين إطار العمل العالمي للحد من مخاطر الكوارث (سنداي)، والاستراتيجيات الوطنية حيث تساهم في التناغم والتكامل في تطبيق الإجراءات وفي التقييم والرصد والمتابعة على المستوى الإقليمي والوطني. وتم الاعتماد على نهج الشراكة بين أصحاب المصلحة لتنفيذها من خلال برنامج عمل تتم مراجعته كل سنتين. تبنت الجامعة العربية هذا النهج التشاركي ايماناً منها بان الشراكات تسهم في تغيير السلوك والقواعد، وأنظمة القيم المجتمعية والفردية، بالإضافة إلى التغييرات في المؤسسات الحكومية، والسياسات العامة والتشريعات المرتبطة بها. فلا يمكن لأي جهة او كيان منفرد مواجهة التحديات الراهنة دون التعاون بين جميع الشركاء وأصحاب المصلحة. من ناحية أخرى فان ضعف حوكمة المخاطر يستوجب التفاعل بين كافة الشركاء. وفي هذا الصدد أخص بالذكر دور المجتمع المدني الأساسي الذي لديه القدرة على التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والمادية التي تساهم في التحكم في قابلية التضرر وتراكم المخاطر.

وهنا انكر بما قامت به الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) في مجال الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، حيث كانت قد نظمت ورشة عمل تشاورية إقليمية لشمال إفريقيا وغرب آسيا بالتعاون مع الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارثGNDR، في يوليو 2019 تم بموجبها إقرار اعداد إستراتيجية لعمل شبكة منظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية والتي آمل ان تكون قد بدأت عملها في أبريل 2020 كما كان مقرر، والمرجو ان تتمكن هذه الشبكة من تعزيز القدرات في مجال تعبئة الموارد على المستوى الوطني وبالتالي تعزيز دور منظمات المجتمع في بناء القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث وبناء الصمود وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والسعي لدعم اتخاذ القرار ورفع الوعي العام خاصة فيما يلي استحداث وتجديد القوانين المحلية والوطنية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث – ولا يفوتني هنا الإشارة الى مبادرة الاتحاد الدولي الصليب والهلال الأحمر للمساهمة في بناء القدرات وتقديم الدعم الفني للحد من مخاطر الكوارث التي يمكن ان تستفيد منها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء.

من ناحية أخرى اشدد على أهمية ان يسعى المجتمع المدني العربي للاستفادة من التجارب الجيدة وتبادل الخبرات داخل الوطن العربي وخارجه وتوثيق الممارسات والمبادرات الوطنية والمحلية والطوعية والمجتمعية. واؤكد على ضرورة ان يسعى المجتمع المدني للمشاركة في وضع سياسات وإجراءات الحد من المخاطر، ومن ضمنها التعافي والبناء بشكل أفضل بعد الكارثة. وان يكون جزءاً اصيلاً من المنتديات الوطنية والمحلية عابرة للقطاعات لإدارة مخاطر الكوارث، وان يسعى للعب دور رئيسي في مناقشة وضع آلية مراقبة الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية في ضوء أهداف الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار عمل سنداي.

كان اقرار الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تفعيلاً للإرادة السياسية العربية. وبدأ التنفيذ بالتركيز على الأولويات العربية والتحديات المختلفة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية ومراعاة أن قدرات الدول العربية وانجازاتها وتحدياتها وآليات التنفيذ تتفاوت من بلد الى أخر وحتى في داخل الدولة نفسها.

فتم تحديث "آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث"، واعتبارها الإطار المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. والمجتمع المدني من ضمن عضوية آلية التنسيق، كما تم تحديد مسؤوليات الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة والشركاء.

جاري أيضا وضع مصفوفة المخاطر المتعلقة بالطقس، وكذلك الكوارث المرتبطة بالمياه، والفقر... والمرونة في مواجهة الكوارث، والتوسع الحضري..... والزيادة في عدد السكان، وحساب الخسائر الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز تقييم مخاطر الكوارث، والسعي لتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث والخسائر. وتتولى المساعي للحث على إنشاء وتطوير الأطر المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث. وشهد تطوير الاستراتيجيات والخطط الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث تزايداً ملحوظاً، وحسنت الدول العربية من فهمها لمخاطر الكوارث وشرعت في تقوية قدرتها على التنفيذ والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث. وتتزايد الجهود أيضًا لتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال تحسين خدمات المعلومات المناخية وتطبيقها في الحد من مخاطر الكوارث.

من ناحية أخرى تسعى جامعة الدول العربية لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في اعمال المجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة وبقية شركاءها الاقليمين والدوليين خاصة مجلسي وزراء الداخلية والبيئة (حيث ان غالبية نقاط الاتصال الوطنية تم تحديدها في هذين المجلسين الوزاريين)، بالإضافة الى المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل وعدد من مؤسسات التمويل العربية. واظبت الجامعة العربية ايضاً على التنسيق مع الاتحاد الافريقي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للانتهاء من النظام الأساسي للصندوق العربي الافريقي للحد من مخاطر الكوارث لتوفير التمويل للتصدي للتحديات التي تواجهه المنطقة العربية والافريقية من جراء الكوارث. كما تشارك الجامعة العربية مع اليونسكو في اعداد "الأطلس الإقليمي للمخاطر الطبيعية والجيولوجية في المنطقة العربية". والهدف من كل هذه البرامج والأنشطة، بجانب تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، هو الحفاظ على الزخم المستمر وضمان التنفيذ المتكامل والمتماسك للاستراتيجية في جميع أنحاء المنطقة العربية.

وقبل ان اختم لا بد وان اشير الى تداعيات أحد أخطر الأزمات التي عرفتها البشرية على مر تاريخها الطويل، آلا وهي ازمة جائحة فيروس كورونا 19 المستجد، التي لعبت دوراً هاماً في التركيز على الحد من مخاطر الكوارث حيث انها اثرت على كل أوجه الحياة.... فمع الصحة، اثرت على الاقتصاد، والأمن، والسياحة، والأواصر المجتمعية، والممارسات الدينية. وقد ساهمت الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على توجيه استجابة الدول العربية للجائحة، واعتمدت هذه الاستجابة على القدرة الاقتصادية لكل دولة عربية، وعلى درجة تطور القطاع الصحي، والوعي المجتمعي، وكان نهج "الانضباط المجتمعي" هو المحرك الأساسي للاستجابة العربية نسبة لان الاستعداد لمثل هذه الكوارث لم يكن كافيا. وهو ما يحتم اتخاذ خطوات متعلقة بمراجعة السياسات، لذا فنحن بصدد اعداد وثيقة سياسات تتناول الكوارث البيولوجية والصحية بالتعاون مع المكتب العربي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ونتطلع لدور للمجتمع المدني في اثراء هذه الوثيقة لتعزز قدرات الدول العربية المستقبلية للتصدي لمثل هذه الكوارث.

اشكركم لحسن الاستماع وأتمنى لمناقشاتكم النجاح..... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مرفق 9

عرض التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية في الحد من مخاطر الكوارث

ARAB STATES DRR & THE CHALLENGES OF CLIMATE CHANGE

Shahira WAHBI
Chief Natural Resources Sustainability & Partnerships

Cairo 3rd February 2020

Content

I. Introduction
II. The Arab Action Plan on Climate Change
III. The Regional Priorities for DRR
IV. The Arab Strategy for Disaster Risk Reduction 2030
V. Conclusions
VI. The Way Forward

I. Introduction

- Climate change impact on the Arab Region is expected to be devastating !!!
- It affects the frequency, nature and magnitude of natural disasters
- Thus affecting the LIVELYHOOD of people

The Region is characterized by

(A) scarce water resources,
(B) high levels of aridity,
(C) long stretch of coastline

Added to this:

- food shortages,
- population growth,
- urbanization,
- conflict, and
- migration

HOW THE ARAB REGION IS ADDRESSING CLIMATE CHANGE?

THE MAIN PRINCIPLE ON WHICH ALL ARAB ACTION ON CLIMATE CHANGE IS BASED IS

"COMMON BUT DIFFERENTIATED RESPONSIBILITIES AND RESPECTIVE CAPABILITIES".

ARAB COUNTRIES RECOGNIZE THAT COUNTRIES VARY BOTH IN THEIR LEVELS OF RESPONSIBILITY FOR CLIMATE CHANGE AND IN THEIR CAPACITIES TO COPE WITH IT.

The overall objective of the Arab Action Plan on Climate Change:

"Increasing the capacity of Arab countries to take appropriate measures to deal with the issues of climate change in a way that reduces its political, economic, & social implications and is consistent with the requirements of sustainable development in the Arab region, through enabling the social and institutional structures as well as economic sectors to assess the implications of climate change, and to develop policies and programs of mitigation of emissions and adaptation to the potential impacts of climate change."

- On the issue of DRR, the adopted Arab Action Plan on Climate Change stipulates:
- Activities of natural DRR, including climatic activities, comprise actions to implement the Sendai Framework for DRR, follow-up and integrate DRR in all programs relating to adaptation, build and strengthen cooperation towards the implementation of the Arab Strategy for Disaster Reduction 2030 at national, regional and international levels, and to use DRR mechanisms and capacities in planning and implementing adaptation programs.
- DRR can be achieved through adopting an overall vision for the analysis of risks associated with climate change based on the knowledge and accuracy in identifying and analyzing risks and vulnerabilities.
- This approach shall take into consideration broader segments of society and stakeholders, and adopt existing institutional structures in the planning and implementation. This would facilitate the development of preparedness plans and programs to address and respond to risks, determine implementation priorities, and develop contact and communication strategies.

The Regional Priorities for DRR

- Work to reduced exposure to hazards
- Improve preparedness for all sorts of events.
- Reduce vulnerability of people and property,
- Support management of land and the environment
- Follow up and implementation of the Arab Strategy for DRR & the Sendai Framework for Action for DRR.
- Supporting the Arab Center for the Prevention Of Earthquake & Other Natural Disasters
- Establish programs of cooperation

All these priorities intersect
with
Climate Change & its impacts

HOW ?

Strategic Objectives of (AAPCC):

- Reduce the risks of climate change and the readiness to confront its potential impacts through programs of mitigation and adaptation.
- Preservation of the natural and human resources and to ensure a decent standard of living for Arab citizens.
- Strengthening and building the national and regional institutional capacities to deal with issues of climate change and cope with Disasters.
- Establishment of favorable conditions to stimulate regional and international cooperation necessary to support national programs.

Enhancing the linkages between DRR and Climate Change Adaptation in the Arab Region

LAS recognizes that CC adaptation & mitigation programs should focus on:

- The provision of the necessary infrastructure to reduce potential risks;
- Include appropriate mechanisms for risks insurance,
- Improvement in the management efficiency of natural resources
- The use of appropriate techniques and advanced monitoring, control and early warning systems,
- Adequate preparedness to confront disasters caused by climate change
- Focusing on capacity development and addressing the gaps

Developments at the Arab Regional Level on DRR & CC

- An institutional Framework already exists
- An Arab Strategy already exists adapted to Sendai Framework with a Plan of implementation
- Viable cooperation with other groups already exists
- Multistate holder forum for follow up, assessment and monitoring exists

What is needed !!

- Dealing with the potential impacts of climate change on DRR
- This requires international action and solidarity in the context of the goals of sustainable development;
- It is important to consider the principle of common but differentiated responsibilities with respective capabilities.

Way Forward

- Follow up on the implementation of the relevant decisions by the Successive Arab Summits
- Mobilize resources for the implementation of the Arab Strategy for DRR 2030 & its relevance to AAPCC
- Effective support to Arab States in their endeavors to address DRR & Climate Change Impacts
- Enhance cooperation with partners

Way forward:

Measures to coordinate action between the Arab Region & the EU?

Proposed Cooperation Mechanisms

- Ministerial Meeting
- Senior Officials Meeting
- Liaison Group
- Other Mechanisms (to be discussed)

Future Steps for Cooperation

- To open new lines of cooperation by launching a Joint Forum gathering high-level representatives from governments, organizations, and the private sector as well as public actors from the Arab region & the EU.
- To establish a strategic partnership based on mutual interests through considering the Arab region as a space of great opportunities and formulating a positive agenda for the region.
- To start an Arab-European consultation process at all levels on climate change & Disaster Risk Reduction, in order to facilitate a more balanced approach towards funds availability & capacity building and viable exchange that leads to an implementable work Plan.

Let us work together !!!!

Thank you

مرفق 10

محضر الاجتماع اجتماع مشترك بين الأمانة الفنية للآلية والاتحاد الأوروبي

محضر لاجتماع التعاون بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي في مجال الحد من مخاطر الكوارث

يوم 2021/4/20

قامت إدارة أوروبا بالجامعة العربية بتنظيم اجتماع مشترك بين الأمانة الفنية والجهات ذات الصلة من الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون المستقبلي المحتمل بشأن الحماية المدنية / إدارة مخاطر الكوارث بين أمانة جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي يوم 2021/4/20.

1) **المشاركون:**

1. جامعة الدول العربية (سكرتارية القاهرة): السفيرة السيدة شهيرة وهبي، رئيسة استدامة الموارد الطبيعية والشراكات والحد من مخاطر الكوارث؛ الآنسة بيبرس، مديرة دائرة إدارة الأزمات والسيد صدقي والسيد بلقاسم.
2. الاتحاد الأوروبي: خدمة العمل الخارجي الأوروبي: كل من بنهمو لوران (القاهرة)، فارادي تيبور (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بروكسل)، ومن المفوضية الأوروبية، التعاون الدولي في مجال الحماية المدنية - DG ECHO B1 (بروكسل): SIMONART Tristan، DEUSSEN Olaf

2) **الهدف:** استكشاف الاحتمالات بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي بشأن التعاون في مجال الحماية المدنية والحد من مخاطر الكوارث.

3) **نقاط المناقشة الرئيسية:**

1. اهتمام المديرية العامة للمكتب الإنساني للمساعدات الإنسانية (ECHO)

- باستكشاف إمكانيات التعاون في مجال الحماية المدنية وإدارة مخاطر الكوارث (الوقاية والاستجابة) مع أمانة جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها.
- استكشاف إمكانيات عقد ورشة عمل مشتركة حول إدارة مخاطر الكوارث بين أمانة جامعة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية ومكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية (ECHO) مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي لمكافحة الألغام (UCPM). المواضيع المحتملة: كوارث طبيعية، كوفيد، انفجار بيروت

2. أعربت جامعة الدول العربية عن رغبتها في استكشاف المزيد:

- المشاركة في الاتحاد من أجل التبادلات المتوسطية والعمل الإقليمي لبرنامج PPRD South في المستقبل
- التعاون مع DG ECHO بشأن ولاية جامعة الدول العربية للحد من مخاطر الكوارث (على سبيل المثال، التنسيق وتقارير الأمم المتحدة)
- الحصول على الدعم لتعزيز قدرة 22 دولة عضو في جامعة الدول العربية (أي في مجال جمع البيانات)

كما افادت جامعة الدول العربية بما تم في مجال الحد من مخاطر الكوارث:

- تم تعيين جهات تنسيق للحد من مخاطر الكوارث في جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية
- اعتمدت جامعة الدول العربية "الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030"
- أنشأت جامعة الدول العربية "آلية للتنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث"

4) **المتابعات المقترحة:**

- عقد اجتماع بين نقطة اتصال الحد من مخاطر الكوارث بالجامعة العربية مع مكتب الاتحاد الأوروبي بالقاهرة للمناقشة توقيع مذكرة تفاهميه للتعاون، ومناقشة مسألة عقد ورشة عمل مشتركة
- أن تشارك جامعة الدول العربية قائمة نقاط الاتصال الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث في الدول الأعضاء مع المدير العام للمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية للبحث عن أوجه التآزر مع جهات الاتصال الحالية.
- ان ترسل جامعة الدول العربية للاتحاد الأوروبي النسخة الإنجليزية من "الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030" ونظرة عامة على ولاية أمانة جامعة الدول العربية في مجال الحد من مخاطر الكوارث.
- تنظيم اجتماع متابعة وتقييم مع جامعة الدول العربية / دائرة الشؤون الاقتصادية الأوروبية في أقرب الآجال.
- إشراك جامعة الدول العربية في العمل في إطار الاتحاد من أجل المتوسط في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

****

مرفق 11

كلمة الجامعة العربية في المؤتمر الدولي الثالث لقيادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كلمة السفيرة شهيرة حسن وهبي رئيس استدامة الموارد الطبيعية والشراكات بجامعة الدول العربية امام المؤتمر الدولي الثالث لقيادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت عنوان: نظم المعلومات الجغرافية واستثماراتها في العمل الإنساني: تجارب واستشراف المستقبل

2019/09/17

سعادة د. صالح بن حمد التويجري، الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

رئيس المؤتمر

الدكتور الفاضل إبراهيم أحمد الدوي، رئيس مركز البحوث والمعلومات: المقرر العام

ورئيس اللجنة التحضيرية

الزميل العزيز مدير المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات

السيد ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيد ممثل وزارة التضامن الاجتماعي

السيد الأمين العام للهلال الأحمر المصري

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني ان اخاطب جمعكم الكريم اليوم مثمنةً الدور الفعال الذي ظلت تلعبه المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في مجال الحد من مخاطر الكوارث والعون الانساني في المنطقة العربية. وانتهز هذه الفرصة لأشيد بالتعاون المثمر بينها والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والشركاء الاخرين في تنظيم هذا المؤتمر، واتقدم لها باسم جامعة الدول العربية بالشكر والتقدير للدعوة للمشاركة في المؤتمر، متمنية له النجاح والخروج بتوصيات من شأنها تعزيز تكنولوجيا المعلومات في الحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني.

يعتبر المؤتمر الدولي الثالث لقيادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يعقد تحت شعار: نظم المعلومات الجغرافية واستثماراتها في العمل الإنساني: تجارب واستشراف المستقبل، أحد الفعاليات الهامة التي تنظمها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، وهو ما يعكس مساهماتها على امتداد الوطن العربي في الحد من مخاطر الكوارث والتصدي لآثارها. ان المشاركة الكثيفة التي اشهدها الان في المؤتمر لدليل على جدية العمل الذي تضطلع به المنظمة وللثقة التي تتمتع بها في الدول العربية، فلهم منا كل الاحترام والدعم.

السيدات والسادة

ان الهدف الجوهري من إقامة هذا المؤتمر هو التصدي للتحديات التي تواجهه المنطقة العربية بسبب الكوارث الطبيعية بطرق أكثر فعالية وسرعة، وذلك بتعزيز استخدامات تكنولوجيا المعلومات في العمل الإنساني

وتعظيم دورها الفعال في التأهب والاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل والإعمار، مع أهمية التركيز على تعزيز القدرات وتعبئة الموارد على المستوى الوطني والإقليمي، وتعزيز دور كافة أصحاب المصلحة بالمجتمع في بناء القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث وبناء الصمود وتعزيز القدرة على التكيف خاصة في ظل التغيرات المناخية التي أصبحت ملموسة في المنطقة العربية.

من الممكن اعتبار الفقر، والتدهور البيئي، والتطور العمراني السريع، وضعف الحوكمة بصفة عامة، وضعف حوكمة المخاطر تحديداً، من محركات مخاطر الكوارث الرئيسية التي تستوجب التفاعل معها. وللمنظمات دور أساسي في هذا التفاعل حيث لديها القدرة على التركيز على العوامل العلمية والاقتصادية والمؤسساتية بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والمادية التي تساهم في التحكم في قابلية التضرر وتراكم المخاطر.

والخطوة الأولى لتحقيق ذلك تكون من خلال فهم مخاطر الكوارث، وهو امر يستلزم دمج كافة شرائح المجتمع خاصة الشباب، وتفعيل دور المرأة وكل أفراد وهيئات المجتمع للاستفادة من الطاقات والمبادرات الغير حكومية، وكذلك دعم اتخاذ القرار، ورفع الوعي العام، خاصة فيما يلي استخدام العلم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث، ولا يفوتني هنا الإشارة الى مبادرة الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر للمساهمة في بناء القدرات وتقديم الدعم الفني للحد من مخاطر الكوارث التي يمكن الاستفادة منها في المنطقة العربية.

السيدات والسادة

ليس هناك اختلاف على أهمية نظم المعلومات الجغرافية، إذ انها أحد أكثر الموضوعات تأثيرًا وارتباطاً بالعمل الإنساني والحد من مخاطر الكوارث، حيث يتم استخدامها كأداة للإنذار المبكر، وللاستجابة السريعة، ولتوفير الاساس العلمي المعتمد على البيانات الموثوقة لاتخاذ القرارات الصحيحة. لذا فان سعى المؤتمر للتركيز على المنهجيات العملية المختلفة لتطبيق نظم المعلومات الجغرافية في العمل الإنساني والحد من مخاطر الكوارث، من شأنه ان يعزز من قدرات الدول العربية في وضع سياسات وإجراءات فاعلة للحد من المخاطر، والتصدي لها ومجابهتها، ومن ثم التعافي والبناء بشكل أفضل بعد الكارثة، كما من شأنه ان يساهم في وضع آلية مراقبة الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية في ضوء أهداف الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار سنداي.

السيدات والسادة

أقرت القمة العربية في الظهران في عام 2018 بموجب قرارها 733 الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، وهي تمثل جسراً بين إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجيات الوطنية، وتساهم في التناغم والتكامل في تطبيق الإجراءات وفي التقييم والرصد والمتابعة على المستوى الإقليمي والوطني. ويعتبر اعتماد الاستراتيجية العربية تفعيل للإرادة السياسية والالتزامات التي تمت في إطار الحد من مخاطر الكوارث على اعلى مستوى لاتخاذ القرار في المنطقة العربية. والان جاء الوقت للتنفيذ بحيث تتم مراعاة خصوصية وأولويات المنطقة العربية والتحديات المختلفة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية، ومراعاة أن قدرات الدول العربية وانجازاتها وتحدياتها وآليات التنفيذ تتفاوت من بلد الى اخر وحتى في داخل الدولة نفسها.

وأود هنا ان اشير الى ان القمة العربية في الجزائر عام 2005 كانت قد اعتمدت بموجب قرارها رقم 319 إنشاء آلية عربية لتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية والإقليمية ذات الصلة للحد من مخاطر الكوارث. هذه الآلية تُحدد مسؤوليات الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة وجميع أصحاب المصلحة والشركاء، وتتناول المراحل الثلاث للكوارث. ومؤخراً قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتحديث هذه الآلية لتصبح "آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث"، والتي تم الاعتراف بها مؤخراً في قمة الظهران بالقرار رقم 733 لعام 2018، حيث اصبحت الإطار المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. والمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر من ضمن عضوية آلية التنسيق.

إن مواجهة التحديات الراهنة كآثار تغير المناخ على المخاطر المتعلقة بالطقس مثلاً، وكذلك الكوارث المرتبطة بالمياه، والفقر... والمرونة في مواجهة الكوارث، والتوسع الحضري..... والزيادة في عدد السكان، وحساب الخسائر الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث، الخ، لا يمكن التصدي لها دون معلومات وبيانات علمية موثقة، لذا فان مؤتمركم اليوم جاء في الوقت الصحيح حيث نتطلع الى ان ينجح في تعزيز منظومة البيانات والمعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث والخسائر وتوفيرها وسهولة الحصول عليها وتعزيز تقييم مخاطر الكوارث، والحث على إنشاء وتطوير الأطر التنظيمية والعمل لتعزيز القدرات على تقييم التقدم المحرز والرصد لنتمكن جميعاً من تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية وإطار عمل سنداي.

واختم بالقول ان كل هذه الجهود ما كانت لتتحقق دون الاعتماد على نهج الشراكة المدعومة بالعلم والتكنولوجيا بين أصحاب المصلحة، حيث تقوم هذه الشراكات بدعم آليات اتخاذ القرار وبالتالي من الممكن ان تؤدي إلى تغييرات داخل المؤسسات الحكومية من حيث السياسات العامة والتشريعات المرتبطة بها.

اشكركم، وأتمنى للمؤتمر ولمناقشاتكم النجاح .....

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مرفق 12

الورقة المفاهيمية للاجتماع الخامس عشر لفريق العمل الأفريقي المعني بالحد من مخاطر الكوارث

أكتوبر 2019 (أبوجا بنيجيريا)

WITH SUPPORT FROM:

UNDRR
UN Office for Disaster Risk Reduction

FIFTEENTH SESSION OF THE AFRICA WORKING GROUP ON DISASTER RISK REDUCTION [EXTENDED]

• ABUJA (NIGERIA) • 8-9 OCTOBER 2019 •

THEME: TRANSLATING COMMITMENTS INTO ACTION: THE RIGHT PATHWAY TOWARDS DELIVERING ON THE SENDAI FRAMEWORK IN AFRICA

Concept Note

BACKGROUND

According to the IMF, Africa continues to have some of the world's fastest growing economies. Despite this positive narrative, Africa remains the most vulnerable continent. Nearly all nations in Sub-Saharan Africa are among the most vulnerable, especially to climate related disasters (2019 Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction). In early 2019, the continent witnessed the most devastating disasters on record due to tropical cyclones Idai and Kenneth. These cyclones affected Mozambique, Zimbabwe, Malawi and Comoros in early 2019 and left more than 1,000 people dead and many more displaced. The Ebola virus disease outbreak in Democratic Republic of Congo, which was declared a Public Health Emergency of International Concern in July 2019, is another challenge the continent continues to face. All these are testimony to the continent's continued vulnerability to disasters most of which are climate related. Climate change is expected to increase the frequency and intensity of natural hazards on the continent, leading to increased disaster risk and threats to sustainable development.

Guided by the Africa Regional Strategy for DRR and the Extended Programme of Action (aligned to the Hyogo Framework for Action-HFA) adopted by the African Union Heads of State and Government in 2004 and 2011 respectively, African countries have taken important measures to strengthen Disaster Risk Reduction (DRR) as an important step to building resilience.

Efforts are underway to build on and sustain the momentum generated through the Extended Porgramme of Action and the HFA by translating the Porgramme of Action for the Implementation of the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030 in Africa (adopted by the African Union Heads of State and Government in January 2017) into action at all levels.

Increased political commitments illustrated by the development of regional, sub-regional and national DRR strategies and plans in line with the Sendai Framework and the Programme of Action are beginning to take hold. African states have improved their understanding of disaster risk and are strengthening their capacity for implementation, monitoring and reporting on progress made in the Sendai Framework and the Programme of Action. Efforts are also increasing to enhance early warning systems, including through improved climate information services and their application in DRR. The establishment of the DRR Africa Science and Technology Advisory Group and the Youth Advisory Board recently will help facilitate the full engagement of stakeholders such as the

science and technology community and the Youth in the implementation of the Sendai Framework and the Programme of Action. These are important tangible results that have been generated, which also illustrated the multi-stakeholder commitment to DRR on the Africa continent. In addition, there has been a growing recognition of the nexus between climate change, disasters, mobility, migration, displacement, conflict, human security and food security. This is paving the way for ensuring policy coherence and integration of climate change, DRR and sustainable development actions at all levels. Work is underway in collaboration with partners, including the United Nations Economic Commission for Africa (UNECA) and the African Development Bank (AfDB) to keep the momentum going and thereby ensuring an integrated and coherent implementation of these and other relevant agendas across the continent.

The roll out and implementation of the Sendai Framework Monitor System is another milestone achievement recorded in 2019. This will significantly contribute to achieving policy coherence between the Sendai Framework and the Paris agreement towards the achievement of the 2030 Agenda for Sustainable Development. UNDRR and AUC have been working together to integrate the 13 indicators of the additional 5 targets of the Programme of Action into the Sendai Framework Monitor. This will also contribute to the realization of the coherence agenda, taking into account specific circumstances in African and will also reduce reporting burden on countries.

In addition, the ongoing efforts to develop DRR strategies by 2020, as well as the development of National Adaptation Plans and the revision of Nationally Determined Contributions present opportunities for countries to promote and support an integrated and coherent implementation of climate change and DRR actions.

These and other milestone achievements recorded since the adoption of the Programme of Action for the implementation of the Sendai Framework in Africa are highlighted in the *Tunis Declaration on Accelerating the Implementation of the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030 in Africa* (https://www.unisdr.org/conference/2018/afrp-acdrr) that was adopted by Ministers and Heads of delegation responsible for DRR in Africa during the Africa Arab Platform on DRR (October 2018). The Tunis Declaration also contains prioritized actions and decisions to advance the implementation of the Programme of Action, thus the Sendai Framework in Africa.

Subsequent assessments of the progress in the implementation of the Programme of Action in general, and the Tunis Declaration in particular, have resulted in concrete and prioritized activities, which are reflected in the Africa Common Position presented at the 2019 Global Platform for DRR (May 2019). The ten commitments contained in the Africa Common Position summarize those concrete and prioritized actions that African countries and other stakeholders need to implement going forward to deliver on the Progrramme of Action and the Sendai Framework.

The Africa Working Group on DRR (AWGDRR) has been playing a pivotal role, including through its regular sessions, in identifying and supporting the implementation, monitoring and review of progress of those concrete and prioritized actions incorporated into the above-mentioned political declarations and commitments. The AWGDRR will continue to focus its coordination and technical support on supporting Member States, Regional Economic Communities (RECs), AUC and other partners in their efforts to translate political declarations and commitments into action going forward.

THE AFRICA WORKING GROUP ON DISASTER RISK REDUCTION

Reconstituted following the request of the Ministerial Conference on Disaster Risk Reduction (Nairobi, April 2010), the AWG has been playing an important role in providing technical support to the African Union Commission, Regional Economic

Communities, Member States and partners for the coordination and implementation of the Africa Regional Strategy for Disaster Risk Reduction and its Programme of Action.

The Group meets biannually wherein the Core Group and Extended Group meet alternatively. Fourteen sessions of the AWGDRR have been convened so far.

The Fifteenth session of the AWGDRR will be held under the theme 'Translating commitments into action: the right pathway towards delivering on the Sendai Framework in Africa'. It will review regional progress in the implementation of prioritized activities in the Tunis Declaration and the ten commitments in the Africa Common Position to the 2019 Global Platform for DRR. It will also identify concrete and prioritized actions to accelerate the implementation of the Programme of Action for the Implementation of the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030 in Africa. The session will also review progress in the implementation of action points from the 14th session (3-4 April 2019, Hawassa, Ethiopia). These action points include: (i) provision of support to countries affected by cyclone Idai and Kenneth, with focus on disaster loss accounting and on facilitating a training on Post Disaster Needs Assessments and Disaster Recovery Framework; (ii) Establishment and operationalization of a continental early warning information sharing mechanism to link the early warning information to early action and improve outreach to communities; (iii) Strengthening the capacity of Regional Climate Cervices to improve the quality and reliability of forecasts; (iv) Advocating for and supporting an integrated and coherent implementation of DRR, CCA, humanitarian and development plans and interventions; (v) Strengthening linkages between continental, regional and national platforms; (vi) Accelerating the development and implementation of national, local and sub-regional DRR strategies and plans aligned with the Sendai Framework and the PoA; (viii) Increasing the number of countries reporting on progress in the implementation of the Sendai Framework using the SFM; (ix) Conducting regional consultations for the development of the Biennial report on DRR by AUC; (x) Mobilizing high-level representation of Africa at the 2019 Global Platform for DRR and finalizing the Africa Common Position to be presented at the Platform; and facilitating the operationalization of the Africa Science and Technology Advisory Group and the Africa Youth Advisory Board.

Moreover, the session will receive updates on the outcomes of other continental and international events, including the Africa Regional Forum on Sustainable Development (April 2019), Climate Change and Development in Africa Conference (August 2019), Peer-learning exchange on policy coherence (July 2019) and the Seventh Tokyo International Conference on African Development (TICAD 7- August 2019), with focus on DRR.

OBJECTIVE AND OUTCOME OF THE 15TH SESSION OF THE AWGDRR

Specific objectives and expected outcomes of the Fifteenth session of the AWGDRR are summarised below:

OBJECTIVES:

- To evaluate regional progress (with focus on the implementation of prioritized actions in the Tunis Declaration and commitments in the Africa Common Position to the 2019 Global Platform for DRR) and identify follow up actions to advance the implementation of the Programme of Action for the Implementation of the Sendai Framework in Africa; and
- Review progress in the implementation of agreed action points from the 14th session of AWGDRR, 3-4 April 2019, Hawassa, Ethiopia;

OUTCOME

- Recommendations/ Action points to accelerate the implementation of the Tunis Declaration and the ten commitments of the Africa Common Position to the 2019 Global Platform for DRR.

FORMAT OF THE SESSION

The Fifteenth session will include panel discussions on prioritized topics related to the theme of the session, as well as presentations and discussions at the plenary. For further details, please see the agenda.

VENUE AND ADMINISTRATIVE INFORMATION

The Fifteenth session of the AWGDRR will be hosted by the Government of the Federal Republic of Nigeria, with support from the Economic Community of West African States (ECOWAS) Commission in Abuja, Nigeria from 8-9 October 2019.

Information Note for participants will be sent out to all confirmed participants.

For any additional information, please contact AUC (Mr. Gatkuoth Kai, Technical Coordinator for DRR at KaiG@africa-union.org) and the UN Office for DRR (Mr. Mathewos Hunde Tulu at mathewos.tulu@un.org).

مرفق 13

ملخص ورشة عمل

"تعزيز الجهوزية المجتمعية لمواجهة الأخطار الطبيعية وآثار التغيرات المناخية"

المملكة الأردنية الهاشمية

اجتماع افتراضي تمهيدي حول تعزيز الجهوزية المجتمعية لمواجهة الأخطار الطبيعية وآثار التغيرات المناخية في الأردن - الأردن

تم عقد اجتماع افتراضي تمهيدي تحت عنوان "تعزيز الجهوزية المجتمعية لمواجهة الأخطار الطبيعية وآثار التغيرات المناخية في الأردن" في الأول من مارس/آذار 2021. واستهل الاجتماع بكلمات افتتاحية للدكتور / غيث فريز – مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية والمقدم خضر محمد عبيدات – مدير إدارة الكوارث لدى مديرية الأمن العام للدفاع المدني والمهندس محمد شهباز – ممثل صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت علي رئيسة الهيئة الإدارية لدى الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية. ونُظم الاجتماع في سياق تنفيذ مشروع **"التدخلات العاجلة لدعم قدرة المنظومة البيئية – الاجتماعية على مجابهة المخاطر الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"** الممول من الحكومة اليابانية لمدة سنة واحدة، والهادف إلى تعزيز الجهوزية المجتمعية لمواجهة المخاطر الطبيعية وآثار التغيرات المناخية في البيئات الهشة الأكثر عرضة للمخاطر الطبيعية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية.

وفي مستهل كلمته صرح د. / فريز على أن المشروع يسعى إلى الاستفادة من القيادة العلمية والفكرية لليونسكو في مجال الحد من المخاطر الطبيعية وذلك بالإضافة إلى الاستفادة من شبكات اليونسكو العالمية والمتعددة التخصصات والقطاعات. وأضاف أنه تحت شعار "أنت وأنا – نبني قدرتنا على المجابهة" يرتكز المشروع على التعاون الوثيق مع كافة الفرقاء المعنيين وأصحاب المصلحة لرفع مستوى الوعي لدى المجتمعات المحلية ودعم قدرتها على التصدي للمخاطر الطبيعية. ونوه د. / فريز على أهمية مخرجات المشروع التي من خلالها سيتم وضع الأطر الأساسية لنماذج تتضمن الممارسات المثلى لدعم قدرة المنظومة البيئية – الاجتماعية على مجابهة المخاطر الطبيعية والتي يمكن تطبيقها في المستقبل في الدول العربية. وعبر م./ عبيدات عن شكره وامتنانه لمكتب اليونسكو في القاهرة والحكومة اليابانية لتنفيذ هذا المشروع الهام في الأردن خاصة في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها المملكة من مخاطر طبيعية وبيولوجية وأثنى على التعاون التاريخي بين المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة اليونسكو في مجال الحد من المخاطر الطبيعية. وصرح م. / شهباز على أهمية تكاتف جميع المنظمات الدولية والسلطات المحلية في ظل الظروف العصيبة التي يوجهها العالم وتعيشها الدول بسبب جائحة كورونا. وأثنى على أهمية المشروع من حيث عدم تركيزه على نوع واحد من المخاطر الطبيعية ضمن المواقع المختارة بل على مخاطر طبيعية متعددة ومنها جائحة كورونا والتغيرات المناخية.

- وينفذ المشروع من قبل مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية في القاهرة بالتعاون مع مكتب اليونسكو في عمان والفرقاء المعنيين في الأردن بما فيهم القطاع الخاص والعام. ويسعى المشروع إلى دعم الاردن ليس فقط في تنفيذ أولويات إطار سينداي للحد من المخاطر الطبيعية 2015 -2030 بل أيضًا الى العمل على تطبيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ المتعلقة بالمقاربات المستندة على النظم الايكولوجي للحد من آثار المخاطر الطبيعية 2020، وأهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بإدارة المخاطر الطبيعية، وتحقيق أهداف اتفاقية باريس للتغيرات المناخية.

وقد حضر الإجتماع ممثلين عن مديرية الأمن العام بالدفاع المدني والفرقاء المعنيين وأصحاب المصلحة في الأردن من مختلف الوزارات والجامعات والنقابات والتعاونيات الزراعية وأيضًا ممثلين عن المنظمات الدولية والاقليمية كخطوة أولى لبدء العمل الميداني وإقامة الشراكات اللازمة. وعلى سبيل الذكر ضم الإجتماع وزارة البيئة، ووزارة الشؤون البلدية، وأمانة عمان الكبرى، وبلدية جرش الكبرى، وسلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، والجامعات ومنها جامعة الأردن، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وجامعة البلقاء التطبيقية، والجامعة الهاشمية، وجامعة آل البيت، والمنظمات الدولية ومنها المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعين لجامعة الدول العربية، بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية المتخصصة، وممثلين عن نقابة الجيولوجيين، ونقابة المهندسين الزراعيين، ونقابة المهندسين المدنيين.

وتم خلال الحلقات الافتراضية تقديم خارطة الطريق وبرنامج عمل المشروع من قبل الدكتورة / إلسا ستوت – متخصصة برنامج علوم الإيكولوجية والأرض لدى مكتب اليونسكو الإقليمي والنشاطات التي سيعمل على تطبيقها في الأردن من قبل الدكتور / مروان الرقاد – الخبير الوطني للمشروع وأستاذ مساعد وباحث لدى مركز المياه. وفي هذا السياق قدمت د. / ستوت نشاطات المشروع التي تهدف في المقام الأول الى تقييم القدرات المحلية في مواجهة المخاطر الطبيعية والبيولوجية (الكوفيد 19) قبل وأثناء وبعد وقوعها، وتحديد آثار المخاطر الطبيعية على المجتمع والإقتصاد المحلي في المواقع الثلاث المختارة وهي جرش، مدينة عمان والعقبة-البتراء. وفي المقام الثاني سيعمل المشروع على إعداد إستراتيجيات وخطط عمل محلية مبنية على نتائج ومخرجات العمل الميداني. وأضافت أنه في المقام الثالث سيسعى المشروع الى رفع قدرات العاملين في الأردن من خلال عقد دورات تدريبية إفتراضية لتدريب المدربين من مختلف التخصصات والقطاعات على الإدارة المتكاملة للمخاطر الطبيعية وذلك بالإرتكاز على الخبرات المتميزة للحكومة اليابانية. وأشارت الى أنه تحت إدارة اليونسكو والإشراك الأساسي لأصحاب المصلحة، يسعى مكتب اليونسكو الى الاستفادة من خبرات المؤسسات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمخاطر الطبيعية وإشراكهم في برنامج تدريب المدربين. وذكرت د./ ستوت على أن المشروع يعتمد على منهجية تعتمد على المقاربات التشاركية للفرقاء المعنيين بما فيهم التفكير المنهجي، والإستباقية، والشمولية، والتشاركية. وقدم د./ الرقاد عرض بعنوان "الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأخطار المتعددة بما في ذلك المخاطر البيولوجية / كوفيد 19 في المنطقة العربية". وأستهل د./ الرقاد عرضه بتوضيح الدور الرئيسي للمجتمعات المحلية في التعامل مع المخاطر الطبيعية والحد من آثارها في ظل التغيرات الإقتصادية والضغوطات الطبيعية التي تواجه المجتمع الأردني منذ عام 1980 وحتى عام 2020. وأوضح د./ الرقاد بأن المملكة معرضة دائماً للمخاطر الطبيعية التي تشمل الانزلاقات الأرضية التي تحدث باستمرار وتهدد طريق عمان أربد السريع، الانزلاقات الأرضية في البتراء، حرائق الغابات في شمال الأردن، والانزلاقات الأرضية في جرش.

- وركزت الحلقة الختامية على فتح حوار بين المشاركين حيث تم إلقاء الضوء على ضرورة تنفيذ وإعداد مخرجات المشروع بالاستناد على الدراسات المتوفرة على الصعيد الوطني والمحلي بما فيها الاستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر الطبيعية في الأردن والتشديد على ضرورة إستدامة نشاطات المشروع من خلال السعي الفعال الى تطبيق الإستراتيجيات وبرامج العمل المحلية المعدة. وقد تم التوافق في ختام الإجتماع على ضرورة التعاون من قبل الفرقاء المعنيين كافة لنجاح المشروع وبناء شبكات محلية ووطنية تتمتع بجهوزية عالية للمضي قدمًا في عملية الحد من آثار المخاطر الطبيعية والبيولوجية على الأفراد والمجتمع والوطن ككل.

نظم مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية اجتماع حول تعزيز الجهوزية المجتمعية لمواجهة الأخطار الطبيعية وآثار التغيرات المناخية في المملكة الأردنية الهاشمية في الأول من مارس/آذار 2021، تحت شعار "أنت وأنا – نبني قدرتنا على المجابهة"

ونُظم الاجتماع في سياق تنفيذ مشروع **"التدخلات العاجلة لدعم قدرة المنظومة البيئية – الاجتماعية على مجابهة المخاطر الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"** الممول من الحكومة اليابانية لمدة سنة واحدة.

شارك فيه كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (الاكساد). من المتوقع ان ينتج عن المشروع وضع أطر أساسية لنماذج تتضمن الممارسات المثلى لدعم قدرة المنظومة البيئية – الاجتماعية على مجابهة المخاطر الطبيعية والتي يمكن تطبيقها في الدول العربية.

ويهدف المشروع الى تقييم القدرات المحلية في مواجهة المخاطر الطبيعية والبيولوجية قبل وأثناء وبعد وقوعها، كما يعمل المشروع على إعداد إستراتيجيات وخطط عمل محلية مبنية على نتائج ومخرجات العمل الميداني. ومن مهامه ايضاً رفع قدرات العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث من خلال عقد دورات تدريبية إفتراضية لتدريب المدربين من مختلف التخصصات والقطاعات على الإدارة المتكاملة للمخاطر الطبيعية وذلك بالإرتكاز على الخبرات المتميزة للحكومة اليابانية

مرفق 14

مداخلة الجامعة العربية في

اللقاء التشاوري لاتحاد رواد الكشافة والمرشدات لاستعراض الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث

يونيو 2021

كلمة جامعة الدول العربية حول الجهود الإقليمية لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث امام اللقاء التشاوري للحد من مخاطر الكوارث يوم الاثنين الموافق 21يونيو 2021

سعادة الرائد الكشفي أ. فتحي فرغلي رئيس الاتحاد العربي لرواد الكشافة والمرشدات
سعادة السفير رخا احمد حسن مساعد وزير الخارجية المصري السابق
الدكتور محمد فتوحي نائب المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)
السيد فادي جنان نائب رئيس المكتب العربي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

يشرفني ان اخاطب جمعكم الكريم اليوم مثمنةً الدور الفعال الذي ظل الاتحاد العربي لرواد الكشافة والمرشدات يلعبه في مجال التنمية المجتمعية وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. ويعتبر تنظيمه لهذا الأمسية الثقافية حول الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، بالشراكة مع جامعة الدول العربية والتعاون مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)، وبمشاركة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وثله مميزة من الخبراء، يعتبر تعبيراً عملياً عن استمرار الاتحاد في المساهمة بفعالية في دعم العمل العربي المشترك في كل المجالات خاصة الحد من مخاطر الكوارث. فلهم منا كل الاحترام والدعم.

ان الهدف من إقامة هذه الأمسية إلقاء الضوء على الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 كآده لتعزيز سبل التعاون وخلق حوار بناء حول قضايا الحد من مخاطر الكوارث، من خلال التواصل بين مختلف الأطراف المعنية وتبادل الخبرات حول التحديات والفرص المتاحة. ورأي ان هذه الامسية فرصة طيبة لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في بناء القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث وبناء الصمود وتعزيز القدرة على التكيف خاصة في ظل التغيرات المناخية التي أصبحت ملموسة في المنطقة العربية، وهو ما يصب في تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.

اهتمت جامعة الدول العربية بالحد من مخاطر الكوارث على المستوى العربي تماشياً مع أهدافها ودورها كمنظمة عربية إقليمية تساهم في تنفيذ الأطر الإقليمية والدولية. لذا فقد سعت لإدراج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات العربية الخاصة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ بغية تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث والحد من المخاطر وقابلية التضرر. وهو ما أدى الى ان كافة الدول العربية وضعت ورصدت الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، تنفيذا للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 التي اقرتها القمة العربية في الظهران بموجب قرارها 733 في عام 2018.

تمثل الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث جسراً بين إطار العمل العالمي للحد من مخاطر الكوارث (سنداي)، والاستراتيجيات الوطنية حيث تساهم في التناغم والتكامل في تطبيق الإجراءات وفي التقييم والرصد والمتابعة على المستوى الإقليمي والوطني. وتم الاعتماد على نهج الشراكة بين أصحاب المصلحة لتنفيذها من خلال برنامج عمل تتم مراجعته كل سنتين. تبنت الجامعة العربية هذا النهج التشاركي ايماناً منها بان الشراكات تسهم في تغيير السلوك والقواعد، وأنظمة القيم المجتمعية والفردية، بالإضافة إلى التغييرات في المؤسسات الحكومية، والسياسات العامة والتشريعات المرتبطة بها. فلا يمكن لأي جهة او كيان منفرد مواجهة التحديات الراهنة دون التعاون بين جميع الشركاء وأصحاب المصلحة. من ناحية أخرى فان ضعف حوكمة المخاطر يستوجب التفاعل بين كافة الشركاء. وفي هذا الصدد أخص بالذكر دور المجتمع المدني الأساسي الذي لديه القدرة على التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والمادية التي تساهم في التحكم في قابلية التضرر وتراكم المخاطر.

وهنا اذكر بما قامت به الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) في مجال الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، حيث كانت قد نظمت ورشة عمل تشاورية إقليمية لشمال إفريقيا وغرب آسيا بالتعاون مع الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارثGNDR، في يوليو 2019 تم بموجبها إقرار اعداد إستراتيجية لعمل شبكة منظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية والتي آمل ان تكون قد بدأت عملها في أبريل 2020 كما كان مقرر، والمرجو ان تتمكن هذه الشبكة من تعزيز القدرات في مجال تعبئة الموارد على المستوى الوطني وبالتالي تعزيز دور منظمات المجتمع في بناء القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث وبناء الصمود وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والسعي لدعم اتخاذ القرار ورفع الوعي العام خاصة فيما يلي استحداث وتجديد القوانين المحلية والوطنية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث. وارى هذه الأمسية فرصة سانحة للاتحاد العربي لرواد الكشافة والمرشدات للانخراط في هذه الشبكة تعزيزاً للعمل الجماعي العربي في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وهنا اذكر ايضاً بمبادرة الاتحاد الدولي الصليب والهلال الأحمر للمساهمة في بناء القدرات وتقديم الدعم الفني للحد من مخاطر الكوارث التي يمكن ان تستفيد منها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء.

من ناحية أخرى اشدد على أهمية ان يسعى المجتمع المدني العربي بصفة عام والاتحاد العربي لرواد الكشافة والمرشدات بصفة خاصة للاستفادة من التجارب الجيدة وتبادل الخبرات داخل الوطن العربي وخارجه وتوثيق الممارسات والمبادرات الوطنية والمحلية والطوعية والمجتمعية. واؤكد على

ضرورة السعي للمشاركة في وضع سياسات وإجراءات الحد من المخاطر، ومن ضمنها التعافي والبناء بشكل أفضل بعد الكارثة. وان يكون جزءاً اصيلاً من المنتديات الوطنية والمحلية عابرة للقطاعات لإدارة مخاطر الكوارث، وان يسعى للعب دور رئيسي في مناقشة وضع آلية مراقبة الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية في ضوء أهداف الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار عمل سنداي.

السيدات والسادة

كان اقرار الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تفعيلاً للإرادة السياسية العربية. وبدأ التنفيذ بالتركيز على الأولويات العربية والتحديات المختلفة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية ومراعاة أن قدرات الدول العربية وانجازاتها وتحدياتها وآليات التنفيذ تتفاوت من بلد الى اخر وحتى في داخل الدولة نفسها.

فتم تحديث "آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث"، واعتبارها الإطار المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. والمجتمع المدني من ضمن عضوية آلية التنسيق، كما تم تحديد مسؤوليات الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة والشركاء.

من ناحية أخرى تسعى جامعة الدول العربية لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في اعمال المجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة وبقية شركاءها الاقليمين والدوليين خاصة مجلسي وزراء الداخلية والبيئة (حيث ان غالبية نقاط الاتصال الوطنية تم تحديدها في هذين المجلسين الوزاريين)، بالإضافة الى المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل وعدد من مؤسسات التمويل العربية. كما تم عقد أربع منتديات عربية للحد من مخاطر الكوارث في العقبة – الأردن في عام 2013، في شرم الشيخ – مصر في 2014، في الدوحة – قطر في عام 2017. وفي تونس – الجمهورية التونسية 2018، بالإضافة الى المنتدى العربي الافريقي للحد من مخاطر الكوارث بتونس 2018، ومن المتوقع عقد المنتدى العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث بالمملكة المغربية في (2021).

من ناحية أخرى، واظبت الجامعة العربية على التنسيق مع الاتحاد الافريقي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للانتهاء من النظام الأساسي للصندوق العربي الافريقي للحد من مخاطر الكوارث لتوفير التمويل للتصدي للتحديات التي تواجهه المنطقة العربية والافريقية من جراء الكوارث. كما تشارك الجامعة العربية مع اليونسكو في اعداد "الأطلس الإقليمي للمخاطر الطبيعية والجيولوجية في المنطقة العربية". كما تم ادماج الحد من مخاطر الكوارث في عمل المنظمات العربية المتخصصة وتعزيز تعاونها مع نظيراتها من الأمم المتحدة للحد من الكوارث التي تقع في إطار عملها.

الهدف من كل هذه البرامج والأنشطة، بجانب تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، هو الحفاظ على الزخم المستمر وضمان التنفيذ المتكامل والمتماسك للاستراتيجية في جميع أنحاء المنطقة العربية.

السيدات والسادة

من الممكن اعتبار الفقر، والتدهور البيئي، والتطور العمراني السريع، وضعف الحوكمة بصفة عامة، وضعف حوكمة المخاطر تحديداً، من محركات مخاطر الكوارث الرئيسية التي تستوجب التفاعل معها. وللمجتمع المدني، الذي يعتبر الاتحاد العربي لرواد الكشافة والمرشدات أحد مؤسساتها الهامة، له دور أساسي في هذا التفاعل حيث لديه القدرة على دمج كافة شرائح المجتمع خاصة الشباب، وتفعيل دور المرأة وكل أفراد وهيئات المجتمع للاستفادة من الطاقات والمبادرات الغير حكومية، وكذلك دعم اتخاذ القرار، ورفع الوعي العام، واستخدام العلم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث بغرض المساهمة في التحكم في قابلية التضرر وتراكم المخاطر. ويتحقق ذلك من خلال فهم مخاطر الكوارث والتعريف بها وبناء قدرات الشباب والمجتمعات المحلية، وهو دور يستطيع الاتحاد الموقر الاضطلاع به بيسر من خلال الشبكة الكبيرة لمنسوبيه على مستوى الدول العربية ككل وعلى المستوى الوطني في كل دولة عربية.

الزملاء الافاضل

لا يمكن اختم حديثي دون الإشارة الى تداعيات أحد أخطر الأزمات او الكوارث التي عرفتها البشرية على مر تاريخها الطويل، آلا وهي ازمة جائحة فيروس كورونا 19 المستجد، التي لعبت دوراً هاماً في التركيز على الحد من مخاطر الكوارث حيث انها اثرت على كل أوجه الحياة.... فمع الصحة، اثرت على الاقتصاد، والأمن، والسياحة، والأواصر المجتمعية، والممارسات الدينية. وقد ساهمت الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على توجيه استجابة الدول العربية للجائحة، واعتمدت هذه الاستجابة على القدرة الاقتصادية لكل دولة عربية، وعلى درجة تطور القطاع الصحي، والوعي المجتمعي، وكان نهج "الانضباط المجتمعي" هو المحرك الأساسي للاستجابة العربية نسبة لان الاستعداد لمثل هذه الكوارث لم يكن كافيا. وهو ما يحتم اتخاذ خطوات متعلقة بمراجعة السياسات، وعليه فقد بدأ الاعداد لوثيقة سياسات تتناول الكوارث البيولوجية والصحية بالتعاون مع المكتب العربي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ونتطلع لدور للمجتمع المدني في اثراء هذه الوثيقة لتعزز قدرات الدول العربية المستقبلية للتصدي لمثل هذه الكوارث.

اشكركم لإتاحة مشاركتنا معكم ونتطلع في مشاركتكم لنا في الجامعة العربية في أنشطة وبرامج الحد من مخاطر الكوارث.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مرفق 15

مسودة

المذكرة الإرشادية لدمج المخاطر البيولوجية في خطة عمل الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية 2021

Guidance Note on Integrating Biological Hazards in DRR Action plans in the Arab Region

Eng. Abeer Sirawan
Consultant

Table of contents

Abbreviations

1. *Introduction*
2. *Guiding Global Frameworks & policies*
3. *Arab DRR strategy*
4. *Biological hazards integration in Arab DRR strategies*
   - *4.1 Past outbreaks & epidemics / pandemic:*
   - *4.2 Current pandemic: Covid 19*
   - *4.3 The Arab countries response to Covid 19 pandemic*
     - *4.3.1 Strong Governance & multi-sectoral collaboration*
     - *4.3.2 Civil society & local Community collaboration*
     - *4.3.3 Policies and measures*
     - *4.3.4 Health sectors*
     - *4.3.5 Communication & disseminating information*
     - *4.3.6 Challenges*
5. *Guidance to develop a Biological DRR Strategy*
   - *5.1 Consider the country's background & biological hazards Identification*
   - *5.2 Consider the international Frameworks*
   - *5.3 Consider "The Words into Action (WiA) guidelines" on Developing National DRR Strategies-2020*

6 Conclusion

Abbreviations

SDG: Sustainable Development Goals

SFDRR: Sendai Framework for Disaster Risk Reduction

WHO: World Health Organization

EDRM: WHO Health emergency & disaster risk management

GAR: Global Assessment Report

UNDRR: United Nations Disaster Risk Reduction

MCR2030: UNDRR Making Cities Resilient 2030

JEE: WHO Joint External Evaluation

ASDRR: Arab Strategy for Disaster Risk Reduction

UNISDR: United Nations Office for Disaster Risk Reduction

UN: United Nations

DRR: Disaster Risk Reduction

CC: Climate Change

LDCs: Least developed countries

1. Introduction

Biological hazards are usually accompanied by economic, social & environmental consequences as demonstrated by COVID-19 which is the worst global biological disaster since the Spanish Flu in 1918 till 1920. In between this era, several pandemic outbreaks swept the world as SARS (2002-2003), Swine Flu (2009-2010), MERS (2012-current), Ebola (2014-2015), Zika (2014-2016). The international lockdown due to Covid -19 affected many sectors worldwide increasing the rate of poverty & losses and reducing the ability of countries to control this pandemic with less damages and thus affected the SDG, the Sendai Framework and Paris Agreement. National & local development processes are eroded across all sectors leading to a greater vulnerability to catastrophes.

COVID-19 pandemic is also playing the role of a teacher & tests. It is testing the countries' current disaster risk management structures against biological hazards & countries' governance and it's revealing the level of global readiness to manage such a challenging risk. This pandemic is tutoring countries critical lessons and extraordinary experiences that should help them form future risk reduction policies and actions all over the world including the Arab region. It has also highlighted the importance of countries to be fully prepared to prevent, mitigate, respond & recover from a biological risk.

Due to these reasons & to the quick spread & mutation of the virus, countries & organizations have recognized the importance of integrating biological hazards in DRR action plans on the local, national & regional level to insure rapid response.

The purpose of this document is to shed light on some of the past & current biological hazards in the Arab countries, their consequence, and measures taken for containment; Moreover, it aims to provide guidelines for Arab Countries to urge them to develop or review existing national strategies for biological hazards & to integrate it in different DRR activities and thus within the National DRR Strategy.

2. Guiding Global Frameworks & policies

- *The **SFDRR 2015-2030** included biological hazards such as epidemics and pandemics in addition to natural hazards as a key area of focus for disaster risk management. It strongly emphasizes building a resilient health system through the integration of disaster risk management into health care provision at all levels & enhancing cooperation between health authorities and other relevant stakeholders to strengthen country capacity for disaster risk management for health.*

  *The **Bangkok Principles** resulted during the International Conference in Thai-2016 on the Implementation of the Health Aspects of the Sendai Framework recommended the involvement of the health sector in the developing or revising of multi-sectoral disaster risk reduction plans and policies. It also recommended greater participation of health sector representatives in disaster risk reduction platforms and committees at all levels*[1].

  The following measures could assist countries in implementing the health aspects of the SFDRR:

1. Promoting systematic integration of health into national and sub-national disaster risk reduction policies and plans and the inclusion of emergency and disaster risk management programs in national and sub-national health strategies
2. Enhance cooperation between health authorities and other relevant stakeholders to strengthen country capacity for disaster risk management for health, the implementation of the International Health Regulations (2005) and building of resilient health systems.
3. Stimulate people-centered public and private investment in emergency and disaster risk reduction, including in health facilities and infrastructure.
4. Integrate disaster risk reduction into health education and training and strengthen capacity building of health workers in disaster risk
5. Incorporate disaster-related mortality, morbidity and disability data into multi-hazards early warning system, health core indicators and national risk assessments
6. Advocate for, and support cross-sectoral, transboundary collaboration including information sharing, and science and technology for all hazards, including biological hazards.
7. Promote coherence and further development of local and national policies and strategies, legal frameworks, regulations, and institutional arrangements

Figure 1: Bangkok Principles for Implementation of the Health Aspects of the Sendai Framework

- ***WHO Health EDRM Framework vision**—the "highest possible standard of health and well-being for all people who are at risk of emergencies, and stronger community and country resilience, health security, universal health coverage and sustainable development" (WHO 2018);*[2]

- *The **2019 GAR** on the pluralistic nature of risk with multiple impacts which indicated the importance of assessing & analyzing systemic risks through the implementation of the Sandai Framework, taking into consideration the exposure, vulnerability & challenges. GAR also considered regional support & the importance of National & local strategies & their integration in development planning & budgeting & national climate adaptation strategies.* [3]

1 Convened by the United Nations Office for Disaster Reduction (UNDRR) and the Royal Thai Government, in partnership with the World Health Organization and other governments
2 https://www.who.int/hac/techguidance/preparedness/health-emergency-and-disaster-risk-management-framework-eng.pdf
3 https://gar.undrr.org/report-2019

- *The 2020 **UNDRR technical report on Hazard Definition & Classification Review** that describes the preliminary results of a scientific and technical process to define and describe hazards to facilitate more effective disaster risk management.* [4]

- ***Integrating Disaster Risk Reduction & Climate Change Adaptation in the UN Sustainable Development Cooperation Framework Guidance Note which** helps in formulating and implementing Cooperation Frameworks that support countries, communities, and people in using climate and disaster risk management approaches to build disaster resilience.* [5]

- *The **UNDRR Technical Guidance for Monitoring and Reporting on Progress in Achieving the Global Targets SFDRR 2018** which recommends that member countries identify and define biological hazards, with a focus on those having the potential to cause emergencies and disasters, for inclusion in respective reporting of Sendai Framework in consultation with respective Ministry of Health.* [6]

- *The **WHO Guidance Document on Pandemic Influenza Preparedness and Response 2009** which highlighted the 'whole-of-society' responsibility & the involvement of non-health sectors and the communities in the preparedness and response to pandemics and requested the identification of key impacts on business, essential services, & organizations & the preparation of continuity policies for different sectors and building capacities. Thus, assessing these potential impacts and planning for mitigating them can be a good point to start the integration of biological hazards into development planning and strengthening the 'whole-of-society' approach of DRR.* [7]

- *BASED on the experience of the Making Cities Resilient Campaign, **The UNDRR MCR2030** that is a unique cross stakeholder initiative to support local governments in strengthening disaster & climate resilience through advocacy, sharing knowledge & experience establishing networks, ... was established.* [8]

- ***Public Health System Resilience- Addendum to Disaster Resilience Scorecard for Cities, 2018,** aims to addresses some of the key public health issues and consequences of disasters which were not adequately emphasized in the UNDRR Disaster Resilience Scorecard for Cities. These include their immediate and longer-term consequences on health and other sectors. The addendum has recommended the integration of the varied aspects like governance, finances, societal and institutional capacity, etc. with the Public Health System Resilience Assessment.* [9]

- *The **JEE tool of WHO** can be effective in identifying the existing gaps and bottlenecks in capacities to support efforts to build national capacities for better prevention, detection and responding to biological hazards and health emergencies.* [10]

4 https://www.undrr.org/publication/hazard-definition-and-classification-review
5 https://www.undrr.org/publication/integrating-disaster-risk-reduction-and-climate-change-adaptation-un-sustainable
6 https://www.undrr.org/publication/technical-guidance-monitoring-and-reporting-progress-achieving-global-targets-sendai
7 https://www.who.int/influenza/resources/documents/pandemic_guidance_04_2009/en/
8 https://mcr2030.undrr.org/
9 https://www.unisdr.org/campaign/resilientcities/toolkit/article/public-health-system-resilience-scorecard
10 https://www.who.int/ihr/procedures/joint-external-evaluations/en/

3. Arab DRR strategy

Arab nations have recognized the importance of achieving sustainable development goals in the region, especially that the region is faced with other challenges imposed by secondary risks associated with the displacement of people, spread of epidemics, food insecurity, conflict and civil unrest, much more than ever before. This recognition is combined with the immediate responsibility to effectively manage and address the risk of disasters both nationally and regionally, especially those frequent disasters that are associated with climate change across the Arab region. It is evident that disasters have a direct impact on lives, infrastructure, and livelihoods.

All 22 Arab states adopted the SFDRR 2015-2030 & endorsed the efforts to update the ASDRR to bring it in line with the SFDRR and expand its implementation period. At the regional level, the League of Arab States, represented by the Secretariat, and the UNISDR, are coordinating the follow-up on the regional implementation of the Strategy, in collaboration with the UN system, Arab regional and international specialized organizations, regional centers working on disaster risk reduction, national and local authorities, and civil society organizations including the Red Cross and Red Crescent societies, the private sector, and the media.

The ASDRR will complement on-going efforts to reduce the risks of disasters in the region. Strategy implementation will focus on a multi-sectoral approach to considerably reduce risks across the Arab region by 2030 according to the global priorities outlined by the SFDRR 2015-2030, and the SDGs.

4. Biological hazards integration in Arab DRR strategies

The past epidemics & pandemics & the severity of the consequences of Covid pandemic & its socio-economic impact highlighted the importance of integrating Biological Hazards in the National DRR plans of the Arab countries. This issue was one of the priorities discussed during the Fifth Arab Partnership Virtual Meeting for DRR held in November 2020. One of the recommendations which was agreed on was developing a Guidance Note on Integrating Biological Hazards in DRR Action in the Arab Region that enhances coherence between DRR, SDGs and CC.

4.1 Past outbreaks & epidemics / pandemic:

- Past outbreaks

Several outbreaks occurred during the 21st century in the Arab region.

Country	Year	Total Number of Death
Egypt	Epidemic Deaths During 1980 till 2010	05
COMOROS	Plague deaths During 1923	300
DJIBOUTI	Epidemic Deaths During 1981 till 2011	160
JORDAN	Plague	No deaths reported
PALESTINE	Plague Deaths During 1981 till 2012	18
TUNISIA	Epidemic Deaths During 1984 till 2013	167
YEMEN	Epidemic Deaths: During 1990 till 2010	3720

Figure 2: Epidemics in Arab countries [6]

- **Saudi Arabia Kingdom experience with MERS-Cov**

In 2012, a novel virus that had not previously been seen in humans was identified for the first time in a resident from Saudi Arabia. The respiratory virus, now known as MERS-CoV is a zoonotic disease believed to have originated in bats and transmitted to dromedary camels at some point in the distant past, and then to humans through direct or indirect contact with infected animals. It can cause severe disease and has been fatal in approximately 35% of patients. MERS-CoV has been identified in dromedaries in several countries in the Middle East, Africa and South Asia & 27 countries have reported cases since 2012, leading to 858 known deaths due to the infection and related complications. In addition to its severe health, it had security and economic impacts, most notably in Saudi Arabia in between 2014-2016 & some other regions in

the world as Korea. Cases reduction & international spread prevention has been achieved through enhanced surveillance, early detection, improved infection prevention and control measures to reduce human-to-human transmission, camel movement restriction, case investigations, national & international communication. However, with zoonotic diseases as Mers-Cov, more efforts should be placed to strengthen coordination between animal and human sectors at the sub-national level and accelerated development of a vaccine for dromedaries.

4.2 Current pandemic: Covid 19

On the 9th of January 2020, WHO reported that Chinese authorities have determined that the outbreak in Wuhan is caused by a novel coronavirus which was named later in February as Covid 19. This virus spread quickly from China to Japan to other regions in the world & reached the Arab countries before the end of January. On the 30th of January, WHO declared the novel coronavirus outbreak a PHEIC & on the 11th of March WHO declared it as a pandemic. [7] The Covid 19 pandemic has made it difficult for countries to continue their efforts on reducing other risks, especially that Covid 19 pandemic has led to a socio-economic impact that pushed countries' efforts towards providing financial resources to support Covid control and its consequences thus reducing their efforts on other threats.

4.3 The Arab countries response to Covid 19 pandemic:

Covid 19 proved that countries' preparations & strategies to contain a biological hazard are not sufficient to confront the global epidemic. New measures were added to the pre-prepared strategies due to the lack of understanding of the characteristics of this new virus and its rapid spread and mutation.
Since Covid 19 and its impacts have affected the country directly or indirectly (governments, different sectors, and the public), cooperation and collaboration have been imposed to speed up the containment of this pandemic.

4.3.1 Strong Governance & multi-sectoral collaboration

With respect to establishing a strong disaster risk governance system, the Arab countries' response worked according to the key principles for developing DRR in the spirit of the SFDRR. Upon announcing the first cases of infection in their countries, governments in the Arab countries decided to establish or re-activate ministerial & inter-ministerial Biological Hazard Risk Reduction committees or units.

7 https://www.who.int/news/item/29-06-2020-covidtimeline

The inter-ministerial committees included representatives from all sectors that were directly or indirectly affected by the virus. This multi sectoral coordination involved vertical & horizontal coordination mechanism & collaboration with international organizations especially WHO. These committees adopted measures to contain the virus & flatten the epidemiological curve. Moreover some countries established or reactivated technical and scientific committees to monitor and evaluate the progress of the situation, and anticipate the direct and indirect consequences and impacts of COVID-19 on all sectors, disseminating recommendations to governments & the public. Moreover some laboratory & university researchers have joined in the prevention & control campaign circulating globally, while some are racing to develop a Covid 19 vaccine.

4.3.2 Civil society & local Community collaboration

In some countries, civil society & local communities helped to implement measures in their regions

4.3.3 Policies and measures

Several decrees & decisions were issued to impose prevention, response, & recovery from this pandemic. These policies included measures to contain the virus, measures to be implemented in different sectors, hygienic & social distancing measures, lockdown measures which were imposed in most of the Arab countries. Imposing lockdowns was followed by policies of phases of reopening measures of the sectors according to their dangerous activity; Moreover, most governments made efforts to facilitate E-Learning & telecommunicating at work during lockdown. Some countries issued measures to compensate to people during lockdown either through financial payments or through distribution of food baskets.

4.3.4 Health sectors

In reference to the health sectors in Arab countries, response to Covid 19 threat varied, as countries with developing economies invested more in their health infrastructure & increased their surveillance & testing ability & ICU beds, even some built Covid 19 facilities, & some divided the countries into high to medium to low zones. Other countries with conflicts are struggling to contain the virus spread through the minimum measures they can afford to implement.

4.3.5 Communication & disseminating information

After the first occurrence with in the Arab countries, governments were transparent with the Public disseminating reliable information & measures needed through:

- Social Media & TV channels
- Holding press conferences & launching awareness campaigns

- Developing call centers & hotlines to provide tips and answers on prevention, symptoms, house isolation...
- Developing websites & dashboards & platforms to raise public awareness on the measures that should be implemented from social distancing, wearing masks, hygiene procedure.....
- Developing mobile applications for traceability & social distancing measures & sending messages to individuals & sharing results
- Issuing daily reports which included the infection rate the mortality rate the spread rate, the epidemiological curve, measures that needs to be implemented,... etc
- Using Drones to track people's movements, impose social distancing ...

These disseminating procedures vary between one country and another; Moreover, it was recognized that people's interaction with the government varied between countries although some countries-imposed penalties on Violators.

4.3.6 Challenges

a- As the whole world, understanding the new virus characteristics, its quick spread, its mutations, its cure, vaccination, providing the sufficient medication response & preparedness was a challenge that mislead countries especially in the cure issue & its consequences

b- The insufficient readiness & preparedness of the Arab countries to curb other vulnerable risks that threaten it during the pandemic such as earthquakes and floods. This challenge placed a greater burden on Arab countries.

c- Waste management & measures to collect and manage wastes especially medical wastes was not properly monitored & evaluated causing an enormous problem that arose in several Arab countries as worldwide.

d- The most critical challenge in disasters in some of the Arab countries is providing financial resources to cope with the preparedness activities. This challenged slowed down the response to contain the virus

e- The socio-economic impact was a main challenge in some Arab countries. Despite the measures taken at the governance level & the health system level, these impacts have exceeded the health impact as most sectors were partially paralyzed as a result of the total lockdown that was imposed by Arab governments as part of the containment measures.

But we can easily recognize that these impacts & challenges vary between Arab countries. Unlike some of LDCs or countries that suffer from political instability, some of high income countries implement measures imposed rapidly due to the availability of strong governance and financial resources. These countries can also reduce the economic impact because of their ability to pay compensation to its people during the lockdown. While in some of LDCs that suffer from political instability socio-economic problems floated to the surface affecting especially vulnerable groups (disabled, elderly,

women & children), and slowing down disease containment measures due to the inability of LDCs to provide the necessary financial resources or the required security to implement the DRR strategy to face Covid 19.

Furthermore, coordination between Arab countries governments in the face of this pandemic was limited for e.g. after Beirut Blast several Arab countries sent medical equipment & mobile hospitals & medical staff to help the Lebanese government though this crisis;

5. Guidance to develop a Biological DRR Strategy

To integrate the Biological DRR action plans into the Country's National DRR Strategy, countries should take into considerations addressing the main themes of the ASDRR which have been modified to comprise:

1. Understanding disaster risk;
2. Strengthening disaster risk governance to manage disaster risk;
3. Investing in disaster risk reduction to increase resilience;
4. Enhancing disaster preparedness for effective response and to "Build Back Better" in recovery, rehabilitation and reconstruction.

It is recommended follow these guidelines in developing or updating biological DRR strategies:

5.1 Consider the country's background & biological hazards Identification

The country background should mention the country's situations (political, financial, economical....) & the agreements concerning the biological sector; Additionally, the purpose of the document; Furthermore, countries must identify their biological hazards according to the following definitions: A biological Hazards or Biohazard is a process, phenomenon, or human activity that may cause loss of life, injury or other health impacts, property damage, social and economic disruption, or environmental degradation."[8]. The UNDRR / ISC technical report[9] on hazard definition has characterized biological hazards into 95 specific hazards with several clusters as follow: aquaculture (marine toxin, biotoxin), insect infestation (locust etc.), invasive species (weeds), human / animal conflict / interaction (snake envenomation), food safety (foodborne parasites), infectious diseases (plant, human and animal, aquaculture). Infectious diseases are delineated into different types depending on how they spread. Biological Hazards have indirect impact on livelihoods, transport, nutrition, education, & other sectors of economy. Each country & in reference to the definition should identify & define its biological Hazards, with a focus on those having the potential to cause emergencies and disasters; In other words, strategies should be based on the country's unique circumstances & needs.

5.2 Consider the international Frameworks

Refer to Guiding Global Frameworks & policies (section II of this document) to assist countries to prepare or update biological hazards strategies that should be able to:

- ✓ Manage risks (hazards/multi-hazards) through prevention, mitigation, preparedness, response, and recovery

8 https://www.preventionweb.net/terminology/view/488
9 UNDRR / ISC Sendai Hazard Definition and Classification Review TECHNICAL REPORT (2020, in preparation)

- ✓ Prevent and mitigate health risks before they develop into health emergencies
- ✓ Prepare risk assessment & risk communication frameworks with the engagement of multi-sectoral experts to assess the risk of biological hazards, exposure, and vulnerabilities & their impact on other sectors and different groups
- ✓ Strengthen capacities to manage health risks from all hazards
- ✓ Embed comprehensive emergency risk management in the health sector
- ✓ Assure a whole society approach, multi-sectoral approach, multi-disciplinary approach, community resilience, sustainable development, and ethical basis.

Taking into consideration the consequences that might arise during outbreaks & including in the strategy measures to contain these consequences.

5.3 Consider "The Words into Action (WiA) guidelines" on Developing National DRR Strategies-2020

These guidelines support countries in developing a national disaster risk reduction strategy that is aligned with the Sendai Framework & could be used as a model to form a national Biological Hazards DRR Strategy.

The ***Key principles*** for developing DRR in the spirit of the Sendai Framework for DRR are:

- Establishing a strong disaster risk governance system through
  - ➢ *Identifying priorities*
  - ➢ *Issuing laws and policies, & upgrade existing preparedness protocols, emergency SOPs and capacities*
  - ➢ *Setting a coordination mechanism,*
  - ➢ *Assigning strong leadership,*
  - ➢ *Define clear roles and responsibility for all sectors involved,*
  - ➢ *Provide resources,*
  - ➢ *Assure monitoring and accountability*

- Adopting a multi-hazard approach to
- *Build resilience to more than one type of risks (Historical Data, risk assessment, prioritize hazards, warning mechanisms as a multi-hazard early warning system) taking into consideration potential cascading between several hazards,*
- *Allow efficiency in the use of resources*

- Promoting inclusion and a whole-of-society approach *as DRR is a shared responsibility between all stakeholders leaving no one behind especially persons with disability, elderly persons, women, and children according to the SDG principle*

  - ➢ *National government*
  - ➢ *Civil societies*
  - ➢ *Private sector*
  - ➢ *Parliaments & parliamentarians*
  - ➢ *Science & technology*
  - ➢ *Local governments & DRR practitioners*
  - ➢ *The Media*
  - ➢ *Academia*

- Fostering coherence between disaster risk reduction, climate change and sustainable development & to make best use of efficiencies in planning, implementation, and monitoring, national DRR strategies are recommended to:

➢ *Build coherence between DRR, sustainable development and climate change adaptation*
➢ *Mainstream DRR into all sectors*
➢ *Promote alignment and linkages between national and local DRR strategies*
➢ *Promote coherence and alignment with regional DRR strategies*

- Customizing approaches to fit the country context taking into consideration

  ➢ *The country's unique circumstances and needs*
  ➢ *Long-term development goals and priorities*
  ➢ *Short and medium-term goals and priorities for reducing disaster risk*
  ➢ *Existing disaster risk governance capacities and future plans*
  ➢ *Existing disaster risk reduction and climate change adaptation mechanisms and capacities*
  ➢ *Socio-cultural and political risk perception and coping capacities*
  ➢ *Existing collaboration and coordination mechanisms across sectors*
  ➢ *Existing strategies that address a country's particular policy threats and challenges*

  In addition to providing the required financial resources and identifying gaps

- Building capacities: Strong governance should be supported by appropriate capacities and resources through

➢ *The analysis of the strengths & weaknesses of the current DRR mechanism & capacities to identify gaps*
➢ *Identifying the capacity types*

  - *Functional capacity*
  - *Technical capacity*
  - *Hard capacity*
  - *Soft capacity*

These key principles along with the four priorities for action provide recommendations on the approach and requirements of DRR strategies as described in the Sandai Framework: "*To adopt and implement national and local disaster risk reduction strategies and plans, across different timescales, with targets, indicators and timeframes, aimed at preventing the creation of risk, the reduction of existing risk and the strengthening of economic, social, health and environmental resilience.*"

So, countries should foster alignment of the national DRR strategy with the Sendai Framework, and its ***key elements***:

Strategic Vision/Goal: Prevention, Reduction, Resilience
Vision of a strategy should be built on

➢ *preventing new risk,*
➢ *Reducing existing risk,*
➢ *Building resilience*
➢ *Adopt policies that reduce vulnerability and exposure*
➢ *Align the DRR strategy with the long-term development plan of the country to make the development processes risk-sensitive and responsive.*

Guiding Principle: Coherence

To strengthen coherence & achieve efficiency in planning, implementation, and monitoring, governments should mainstream DRR within all key sectors and align and link strategies at the local, national, and regional levels.

Priorities for Action: The four 'priorities for action' of the Sendai Framework outline concrete actions that need to be undertaken to realize the strategic vision.

Priority 1 - Understanding disaster risk: *(Its dimensions of vulnerability, capacity, exposure of persons and assets, hazard characteristics and the environment)*

Priority 2 - Strengthening disaster risk governance to manage disaster risk: *(Mainstream and integrate disaster risk reduction within and across all sectors)*

Priority 3 - Investing in disaster risk reduction for resilience: *(Promote allocation of the necessary resources at all levels of administration for the development and the implementation of DRR strategies in all relevant sectors)*

Priority 4 - Enhancing disaster preparedness for effective response and to "Build Back Better" in recovery, rehabilitation, and reconstruction: *Strategies should strengthen disaster preparedness for response and integrate DRR, response preparedness and development measures to make countries and communities more resilient to disasters.*

Timeframe & Monitoring Mechanisms: According to the Sendai Framework, DRR strategies should have identified timescales, with targets, indicators, and timeframes for implementation that should be aligned with the timeline of their national development plans to ensure coordinated assessments and contribution. Targets and indicators enable monitoring, evaluation, and progress reporting on its implementation. Strategies should develop and strengthen mechanisms to follow up, periodically assess and publicly report on progress in developing national and local strategies and associated implementation plans.

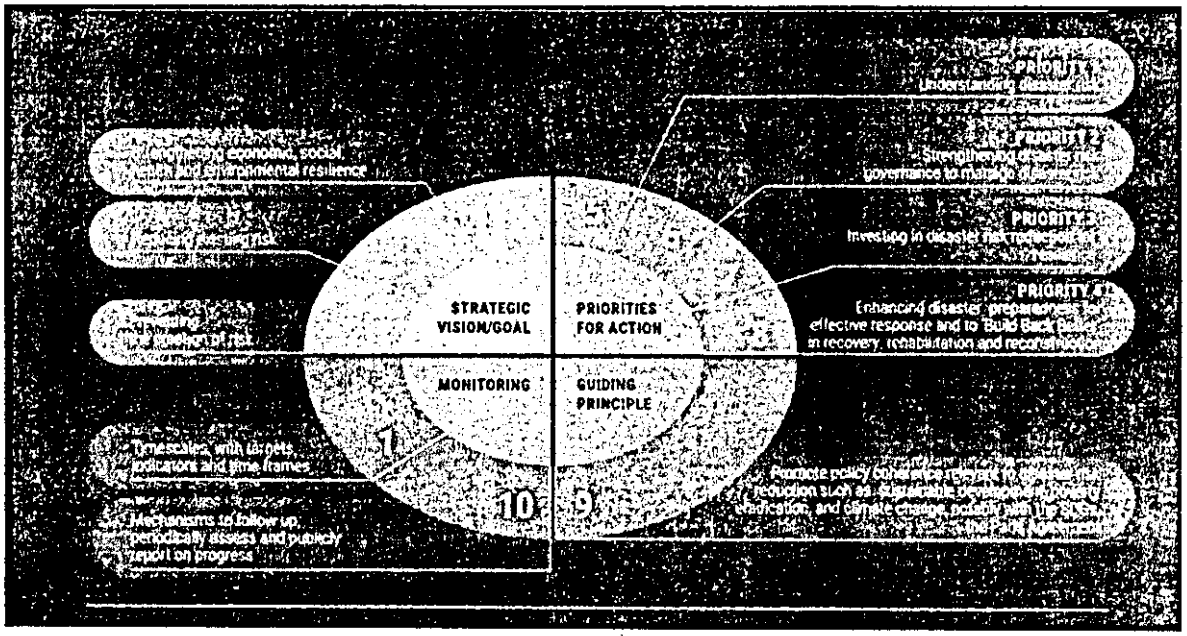

Figure 2: 10 key elements for alignment of a national DRR

Moreover, the words into actions guidelines proposed the ***10-step approach*** for developing the national DRR strategy

Phase I: Building Understanding & evidence

STEP 1: Understand the DRR country context; conduct a preliminary assessment and stocktaking of the existing disaster risk; reduction system

STEP 2: Define the high-level objectives and vision of the DRR strategy

STEP 3: Define the most appropriate multi-sectoral institutional mechanism to lead the development of the national DRR strategy

STEP 4: Evaluate the availability of financial resources; - Engage in dialogue with Ministry of Finance

STEP 5: Design the work plan for developing the National DRR Strategy

Phase II: Designing the strategy & action Plan

STEP 6: Publicly communicate and reach out on the process of developing the national DRR strategy

STEP 7: Consolidate evidence into a draft strategy

STEP 8: Secure and activate funding sources for implementation

Phase III: Preparing for implementation

STEP 9: Mobilize partnerships for country-level implementation

STEP 10: Set up a monitoring, evaluation and reporting mechanism linked to the national strategy implementation

6 Conclusion

The Covid 19 pandemic has strengthened the countries' vision on how biological hazards can affect lives, livelihoods and health; how they float socio-economic impacts changing the countries' economic & social directions & plans; how essential it is for countries to form a strong disaster risk governance, customize approaches to fit the country context, provide adequate healthcare infrastructure in most cities, prepare SOPs & early warning systems for infectious diseases pre-biological disasters, build capacities, provide essentials as food, water & medication supply during the disaster, provide compensation during & post of the disaster, adopt a multi hazard approach & a whole of a society approach, foster coherence between disaster risk reduction, climate change and sustainable development, link national and local disaster risk reduction strategies, & include early recovery actions during the ongoing response. Countries should work pre & during biological disasters to reduce impact of pandemics through the implementation of measures to maintain functioning of healthcare systems, preserve businesses and jobs, maintain mental health during lockdown, grantee continuity of education, maintain the stability of financial markets, & encourage different stakeholders to invest more in addressing & reducing disaster risks to build resilience & ensure sustainable development. But most essentially, government should secure & activate funding resources for the implementation of the plans & activities of the biological hazards strategy & set up a monitoring, evaluation & reporting mechanism linked to the National DRR Strategy. All these activities & plans within the Biological DRR strategy should be in alignment with the Sendai framework & the Arab Strategy for DRR 2030.

As mentioned in this report, Arab countries has responded to his pandemic, but there are still a lot of activities & plans to be implemented within the biological DRR strategy to prevent, mitigate, prepare, respond & recover from biological hazards with less damage & losses.

Therefore & after the current pandemic & its consequences highlighted the importance of being prepared to contain pandemics, it is recommended that Arab countries develop or review existing national strategies for biological hazards in accordance to this guidance & to integrate them in different DRR activities and thus within the National DRR Strategies.

مرفق 16

مسودة النظام الأساسي للصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث

النظام الأساسي للصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث*

8 اغسطس/آب 2019

*تمت الموافقة عليه من حيث المبدأ بموجب القرار رقم (ق. 2- أ ت ع ح م ك - 2 – 2019/8/8) في الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بتاريخ 2019/8/8.

المحتويات

تمهيد

الفصل الأول

الأحكام العامة

المادة 1: التعاريف

المادة 2: الإنشاء

المادة 3: الأهداف

المادة 4: الأهلية

الفصل الثاني

الموارد والعمليات

المادة 5: الموارد

المادة 6: إدارة الموارد

المادة 7: رأس المال

المادة 8: العمليات

الفصل الثالث

الحوكمة والإدارة

المادة 9: الهيكلية التكوين

المادة 10: مجلس المحافظين

المادة 11: اللجنة التنفيذية

المادة 12: المدير

المادة 13: نائب المدير

المادة 14: خدمات أمانة السر

الفصل الرابع

التعليق المؤقت لعمليات الصندوق وإنهاؤها

المادة 15: التعليق المؤقت للعمليات

المادة 16: إنهاء العمليات

الفصل الخامس

الأحكام النهائية

المادة 17: الامتيازات والحصانات

المادة 18: طريقة التواصل

المادة 19: تسوية المنازعات

المادة 20: التعديل والمراجعة

المادة 21: النفاذ

المادة 22: الملحقات

ديباجة

نحن قادة الدول الأفريقية والعربية، في اجتماعنا خلال القمة الأفريقية العربية الخامسة في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، في الفترة من 00 الى 00 شهر/ شهر 2019، تحت شعار ".....";

واسترشاداً بأحكام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث الإقليمية الأفريقية وخطة عملها، والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وبرنامج عملها، وإطار سينداي (2015)؛

واسترشاداً بمبادئ الشراكة الأفريقية العربية، المفصلة في استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية، المعتمدة من قبل القمة الأفريقية العربية الثانية المنعقدة في مدينة سرت، ليبيا، في أكتوبر/ تشرين الأول 2010، التي تنص على التعاون في المجالات ذات الأولوية القصوى بالنسبة للمنطقتين، والتصدي للتحديات البيئية الخطيرة من خلال تنسيق المواقف في المحافل الدولية المتعلقة بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والقضايا البيئية الأخرى، وبذل الجهود لمكافحة الجفاف والتصحر؛

وإدراكاً منا للتهديدات التي تشكلها الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان مثل: الزلازل، والفيضانات، والجفاف، والتصحر، وانتشار الأوبئة والأمراض في البلدان الأفريقية والعربية، **واقتناعاً منا** بالحاجة إلى إنشاء آلية مشتركة لمساعدة الجهود الوطنية في الوقاية من آثار هذه الكوارث ورصدها والتخفيف منها، وإظهار التضامن مع الدول والشعوب المتضررة؛

وإشارة إلى القرار رقم 2 للقمة الأفريقية العربية الثانية التي قررت إنشاء الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث الذي ستكون موارده من الأموال المخصصة من ميزانيات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، والمساهمات الطوعية من الدول الأعضاء العرب والأفارقة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنح من الشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية والدولية؛

وإشارة إلى التفويض الممنوح لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية لإعداد النظام الأساسي للصندوق وتحديد أهدافه وأساليب عمله.

نعتمد النظام الأساسي الذي يؤسس الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث وفقاً للأحكام التالية:

الفصل الأول

الأحكام العامة

المادة 1: التعاريف[1]

لغرض هذا النظام الأساسي، ستكون المصطلحات المستخدمة لعمل الصندوق وحوكمته على النحو التالي:

"الصندوق" يعني الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث بما فيه موارده المالية والإدارية والمؤسسية والفنية؛

"النظام الأساسي" يعني النظام الأساسي للصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث.

"الملحق" يعني الملحق بهذا النظام الأساسي؛

"مجلس المحافظين" يعني مجلس محافظي الصندوق؛

"اللجنة التنفيذية" تعني اللجنة التنفيذية للصندوق (أو اللجنة)؛

"المدير" يعني مدير الصندوق.

"نائب المدير" يعني نائب مدير الصندوق؛

"دولة عضو" او "الدول الأعضاء"، تعني الاعضاء في الاتحاد الأفريقي و/ أو جامعة الدول العربية، الاعضاء في الأمم المتحدة؛

"المتلقية" يعني دولة عضو حصلت على المساعدة التي يقدمها الصندوق؛

"دولة عضو طالبة" يعني دولة عضو طلبت المساعدة من الصندوق؛

"القرار" يعني قرار إنشاء الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث (الملحق الثاني، القمة الأفريقية العربية الثانية المنعقدة في مدينة سرت، ليبيا، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2010)؛

"الاحتياطي الاستراتيجي" يعني الحساب الموضوع جانباً لمواجهة أي تكاليف غير متوقعة قد تنشأ في المستقبل لمجموعة متنوعة من الأغراض مثل العمليات، والأحداث غير المتوقعة، والطوارئ.

المادة 2: الإنشاء

أ. انشئ الصندوق المعروف باسم "الصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث" بموجب قرار القمة الأفريقية العربية رقم 2 المنعقدة في مدينة سرت، ليبيا، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2010؛

ب. الصندوق مستقل، وله شخصية معنوية قانونية؛

ج. يخضع الصندوق لأحكام قرار انشاءه ولهذا النظام الأساسي وللنظام الداخلي للصندوق ولاتفاقية المقر؛

.....

[1] المصطلحات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث مدرجة في الملحق 1

المادة 3: الأهداف

أهداف الصندوق هي مايلي:

أ. مواجهة التهديدات التي تفرضها الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان في أفريقيا والمنطقة العربية من خلال تعبئة الموارد اللازمة في إطار من الجهد والتضامن الجماعي؛

ب. توفير آليات ودعم فعالين لتحقيق الحد الكبير في الخسائر الناجمة عن الكوارث في الأرواح وفي الأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في أفريقيا والمنطقة العربية، والاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث في إطار التنمية المستدامة؛

ج. أن يكون صندوقاً للاستجابة المبكرة في حالات الكوارث والطوارئ، وأن يساعد الدول الأعضاء في الصندوق في أفريقيا والمنطقة العربية في دعم الأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك:

- تحديد المخاطر والمراقبة،
- الوقاية والتخفيف من الآثار،
- الإنذار المبكر للكوارث،
- الاستعداد،
- التعافي،
- بناء القدرات،
- الأبحاث،
- تبادل الخبرات وتعزيزها،
- الوعي العام.

د. تعبئة الموارد العادية والإضافية المطلوبة من المنظمات ذات الصلة، ولا سيما المؤسسات المالية الإقليمية، ومجتمع المانحين الدولي، والقطاع الخاص.

المادة 4: الأهلية

أ. جميع الدول الأعضاء تستفيد من الصندوق؛

ب. الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان التي تم تحديدها في القرار، مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والتصحر وانتشار الأوبئة والأمراض؛ وغيرها

ج. التهديدات المشتركة، والأخطار، ومدى تواترها وشدتها، سيتم تفصيلها من قبل مجلس المحافظين وترفع للقمة الافريقية العربية للاعتماد.

الفصل الثاني

الموارد والعمليات

المادة 5: الموارد

المساهمات في الصندوق ستكون من المصادر القانونية وغيرها على النحو التالي:

أ. الموارد القانونية ، حسب القرار رقم 2 للقمة الافريقية العربية في سرت ، كما يلي:

1. الأموال المخصصة من ميزانية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية؛
2. المساهمات الطوعية الدول الأعضاء العرب والأفارقة، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
3. المساهمات الطوعية للشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية والدولية.

ب. الموارد الأخرى والمبتكرة

1. الموارد والآليات المحددة في قرار "الجمعية/ القمة الأفريقية العربية/ القرار 6 (3)" حول تأسيس آلية تنسيق التمويل المشترك الأفريقي العربي، القمة الأفريقية العربية الثالثة، الكويت 2013؛
2. موارد مالية جديدة مثل (على سبيل المثال لا الحصر): الإمكانيات الضخمة للقطاع الخاص، والنداءات والحملات والتبرعات العامة، والمؤسسات المالية الإقليمية ومجتمع المانحين الدولي؛
3. صافي الدخل من القروض ومحفظة الاستثمارات من الموارد المختلفة.

المادة 6: إدارة الموارد

أ. يكون لموارد الصندوق موطن ضمن مؤسسة مالية ذات مصداقية في أفريقيا أو في المنطقة العربية بناء على اقتراح القمة الإفريقية العربية وموافقتها بانتظار تحديد مقر دائم للصندوق؛

ب. يقوم المدير نيابة عن الصندوق بالتفاوض على اتفاقية الإدارة مع المؤسسة المالية المضيفة وتوقيعها والتي ستنص على أحكام وشروط إدارة وصرف الموارد المالية؛

ج. سيتم تخصيص 30% من المبلغ المخصص للصندوق لصندوق الاستجابة الفورية للإغاثة والتعافي، ويكون الصندوق الائتماني لغرض الحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك المحددة في المادة 3ج؛

د. تغطى المصروفات الإدارية وتكاليف التشغيل الخاصة بعمليات الصندوق من الموارد المتاحة للصندوق.

المادة 7: رأس المال

أ. تكون عملة تعاملات الصندوق الدولار الأمريكي وأي عملة أخرى قابلة للتحويل توصي بها اللجنة التنفيذية ويوافق عليها مجلس المحافظين؛

ب. يكون الحد الأدنى لرأس المال التشغيلي للصندوق 10 مليون دولار أمريكي (عشرة مليون دولار أمريكي) لتمكين بدء عمل الصندوق وعملياته؛

ج. الاحتياطي الاستراتيجي للصندوق لا يقل عن 5% من النفقات التشغيلية السنوية للصندوق.

المادة 8: العمليات

أ. يعمل الصندوق تحت سلطة مجلس المحافظين الذي يضع السياسة العامة له؛

ب. يؤمن الصندوق منحاً (في حالة الاستجابة لحالات الكوارث، المادة 3ج)، ومنحاً أو قروضاً (في حالة الاستعداد للكوارث والأنشطة المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث، المادة 3ج) للدول الأعضاء وفقاً للنظام الداخلي الذي يضعه مجلس المحافظين؛

ج. على الدول الأعضاء الطالبة تقديم طلب رسمي وفقاً للمنحة ولنموذج طلب القرض (الملحق 2) لتمكين تخصيص الأموال وصرفها؛

د. يوافق مجلس محافظي الصندوق على طلبات القروض أو المنح المقدمة من الدول الطالبة بناء على توصية اللجنة التنفيذية؛

هـ. يجوز لمجلس المحافظين ووفقاً لنظامه الداخلي تفويض المدير للموافقة على طلبات المنح (صندوق الاستجابة الفورية) إلى الدول الطالبة بالتشاور مع كل من رئيس الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية بعد الإخطار الفوري لمجلس المحافظين؛

و. يوقع المدير نيابة عن الصندوق اتفاقية مع الدول الأعضاء الطالبة للحصول على القرض أو المنحة بما في ذلك إنفاق الصندوق وتسوية المنازعات.

الفصل الثالث

الحوكمة والإدارة

المادة 9: الهيكلية والتكوين

يضم الصندوق مجلساً للمحافظين، ولجنة تنفيذية، ومدير، ونائب مدير، وخدمات أمانة السر (الملحق 3).

المادة 10: مجلس المحافظين

أ. يشرف مجلس المحافظين، وهو أعلى هيئة لوضع السياسات والتنفيذ في الصندوق، على إدارته، ويجتمع مرة في السنة بالتناوب في أديس أبابا والقاهرة أو في أي دولة عضو في الصندوق عند اتخاذ القرار بذلك، ويعمل تحت سلطة القمة الأفريقية العربية؛

ب. يتألف مجلس المحافظين من رئيس الاتحاد الأفريقي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس البنك الأفريقي للتنمية، والمدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أو ممثلين عنهم، وعشرة

دول أعضاء في الصندوق من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية (خمسة من كل منهما) تسميهم القمة الأفريقية العربية لمدة محددة هي سنة على أساس دوري وفق آليات اتخاذ القرار فيها؛

ج. يكون رئيس مجلس المحافظين الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الاتحاد الإفريقي بالتناوب لمدة محددة هي سنة؛

د. يحضر مدير الصندوق اجتماعات مجلس المحافظين ويشارك في المداولات، لكنه لا يملك حق التصويت؛

هـ. يكون مجلس المحافظين مسئولاً عن تنفيذ قرارات القمة الأفريقية العربية فيما يتعلق بالصندوق ويقدم تقريراً مرة واحدة في السنة إلى القمة حول تنفيذ القرارات وعمليات الصندوق؛

و. يجوز لمجلس المحافظين التنازل عن القروض، حسب الحالة، للدول الأعضاء الطالبة بناء على التوصيات التي تتخذها اللجنة التنفيذية؛

ز. يعتمد مجلس المحافظين نظامه الداخلي والقواعد المالية للصندوق؛

ح. مهام مجلس المحافظين موضحة في الملحق 4.

المادة 11: اللجنة التنفيذية

أ. اللجنة التنفيذية مسئولة عن تنفيذ سياسة الصندوق وتوجيه عملياته؛

ب. تصدر اللجنة التوصيات المتعلقة بالمنح وعمليات الصندوق الأخرى وخاصة في حالة الطوارئ؛ ويوافق عليها مجلس المحافظين اتساقاً مع المادة 8 (د) أعلاه.

ج. تتكون اللجنة من المدير أو نائب المدير في حالة غيابه، وعضو واحد من الاتحاد الأفريقي وعضو واحد من جامعة الدول العربية؛

د. يعين الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة على أساس التناوب لمدة محددة هي سنة واحدة وفق آليات اتخاذ القرار فيهما؛

هـ. يكون مدير الصندوق رئيساً للجنة؛

و. تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر في مقر الصندوق أو في مكان مخصص عند الاقتضاء بناء على طلب من دولة عضو في حالة الطوارئ؛

ز. تقدم اللجنة تقريراً مرحلياً خاصاً بأنشطتها المحددة مرتين في السنة "كل ستة أشهر" لمجلس المحافظين؛

ح. مهام اللجنة موضحة في الملحق 5.

المادة 12: المدير

أ. يتولى إدارة الصندوق مدير يرشحه مجلس المحافظين؛ ويعتد في الاختيار افريقياً او عربياً بالجهة المرُشحة.

ب. يقدم المدير تقريراً إلى مجلس المحافظين مرتين في السنة "كل ستة أشهر" حول عمليات الصندوق وتنفيذ قرارته؛

ج. يكون المدير من رعايا دولة عضو في الصندوق من الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية بالتناوب بين أفريقيا والمنطقة العربية، ويتم تعينه بالتوافق لمدة محددة هي ثلاث سنوات؛

د. يتمتع المدير بنزاهة مثبتة وكفاءات وخبرات ذات صلة؛

هـ. يخول المدير بالدخول في أي اتفاق قانوني مما يسهل تنفيذ أحكام هذا النظام الأساسي وتمثيل الصندوق؛

و. يحق للمدير منح تمويل فوري للاستجابة بالتشاور مع اللجنة التنفيذية والإخطار الفوري لمجلس المحافظين؛

ز. يحضر المدير اجتماعات مجلس المحافظين؛

ح. يرأس المدير اللجنة التنفيذية؛

ط. يعاون المدير في واجباته نائب للمدير، ويمكن أن يفوضه بكل مهامه أو بجزء منها؛

ي. مهام المدير موضحة في الملحق 6.

المادة 13: نائب المدير

أ. يتم ترشيح نائب المدير من قبل مجلس المحافظين، ويكون مسؤولاً أمام المدير؛ ويعتد في الاختيار افريقياً او عربياً بالجهة المرُشحة؛

ب. يكون نائب المدير من رعايا دولة عضو في الصندوق من الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية، ويتم تعينه بالتوافق لمدة محددة هي ثلاث سنوات بالتناوب بين أفريقيا والمنطقة العربية؛ ولا يجوز ان يكون من نفس منطقة المدير تأكيد لمبدأ التناوب في التسيير بين الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية.

ج. يتمتع نائب المدير بنزاهة مثبتة وكفاءات وخبرات ذات صلة؛

د. يحدد المدير مهام نائب المدير، ويمكن له أن يفوضه بكل مهامه أو بجزء منها.

المادة 14: خدمات أمانة السر

أ. يتم تعيين الأمانة من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بتفويضها الخاص لترشيد واستخدام موارد الصندوق على نحو فعال؛

ب. توفر الأمانة الخدمات لهيئات إدارة الصندوق؛

ج. يحدد المدير مهام الأمانة بما فيها:

1. تحضير الاجتماعات وخدماتها لهيئات إدارة الصندوق المشكلة وفق هذا النظام الأساسي؛

2. إحالة الإخطارات والتقارير والمعلومات الأخرى الواردة إلى هيئات إدارة الصندوق وفق النظام الأساسي؛
3. القيام بالمهام الأخرى التي يكلفها بها المدير.

د. يوجه الأمانة المدير ونائب المدير.

الفصل الرابع

التعليق المؤقت لعمليات الصندوق وإنهاؤها

المادة 15: التعليق المؤقت للعمليات

يمكن لمجلس المحافظين بحسب ما تقتضيه الضرورة، في حالة وصل الصندوق إلى أقل من الاحتياطي الاستراتيجي (وفقا للمادة7ج) أو في ظل بعض الظروف الاستثنائية التي يستعصى على الصندوق أداء مهامه، أن يعلق تمديد أو تقديم منح وقروض جديدة إلى أي دولة عضو مؤقتاً.

المادة 16: إنهاء العمليات

أ. يجوز للصندوق أن ينهي عملياته بناء على اقتراح من مجلس المحافظين بعد أن يتم اعتماده من قبل القمة الأفريقية العربية؛

ب. عند حصول هذا الإنهاء، يوقف الصندوق جميع نشاطاته، ولكنه يبقى موجوداً حتى اكتمال التسوية النهائية لكل التزاماته والتخلص من الأصول؛

ج. في حالة حله، تتم تصفية الصندوق من قبل المصفي المعين من قبل مجلس المحافظين؛

د. بعد تصفية الصندوق، يضمن المصفي أن يتم نقل جميع أصوله إلى الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

الفصل الخامس

الأحكام النهائية

المادة 17: الامتيازات والحصانات

أ. يمنح الصندوق ومسؤوليه امتيازات وحصانات وفقاً لما هو محدد في الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الأفريقية (1965) والبروتوكول الإضافي لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الامتيازات والحصانات وميثاق جامعة الدول العربية (1945)؛

ب. يتم تنظيم اتفاقية مقر الدولة المضيفة بين الدولة العضو المضيفة للصندوق أو المنظمة من الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية توضح الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الصندوق.

المادة 18: طريقة التواصل

يتم تحديد خطوط التواصل بين الصندوق والدول الأعضاء منذ البداية، وهو ما يسمح بالتواصل السريع واتخاذ القرارات عند التعامل مع حالات الطوارئ و/ أو الكوارث.

المادة 19: تسوية المنازعات

أ. يتم حل أي نزاع قد ينشأ بين الصندوق والدول الأعضاء المتلقية فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا النظام الأساسي ودياً، ويحال إلى القمة الأفريقية العربية للتسوية؛

ب. في حالة الفشل في ذلك، يتم اللجوء إلى وسائل أخرى من التحكيم المنصوص عليها في اتفاقية القرض أو المنحة (المادة 8و).

المادة 20: التعديل والمراجعة

أ. يجوز تعديل النظام الأساسي أو تنقيحه بقرار من القمة الأفريقية العربية؛

ب. يجوز لأي دولة عضو أن تقترح عن طريق المنظمة التابعة لها (الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية) أي تعديل أو تنقيح للنظام الأساسي؛

ج. تعتمد التعديلات أو التنقيحات من قبل القمة الأفريقية العربية.

المادة 21: النفاذ

يبدأ نفاذ النظام الأساسي وملحقاته من تاريخ اعتماده من قبل القمة الأفريقية العربية.

المادة 22: الملحقات

أ. تعتبر ملحقات هذا النظام الداخلي جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام؛

ب. تتضمن ملحقات هذا النظام ما يلي:

الملحق 1: مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث

الملحق 2: نموذج للحصول على منحة (أ) أو قرض (ب)

الملحق 3: هيكلية إدارة الصندوق

الملحق 4: مهام مجلس المحافظين

الملحق 5: مهام اللجنة التنفيذية

الملحق 6: مهام المدير

****

الملحق 1: مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث

"الكارثة"** تعني اضطراباً في أداء المجتمع أو التجمعات يتضمن خسائر كبيرة وآثار سلبية على الأرواح والنواحي المادية والاقتصادية والبيئية التي تفوق قدرة المجتمع أو التجمع العمراني المتأثر على مواجهتها باستخدام موارده الذاتية.

"الحد من مخاطر الكوارث"** يعني المفهوم والممارسات اللازمة للحد من مخاطر الكوارث من خلال الجهود المنهجية لتحليل وإدارة العوامل المسببة لحدوث الكوارث، بما في ذلك الحد من التعرض للأخطار، وتخفيف قابلية الإنسان والممتلكات للتضرر، والإدارة الحكيمة للأرض والبيئة، وتحسين مستوى الاستعداد لمواجهة الأحداث السلبية.

"نظام الإنذار المبكر"** يعني مجموعة من القدرات اللازمة لإعداد ونشر معلومات تحذيرية مفهومة وواضحة وفي الوقت المناسب، لتمكين الأشخاص والمجتمعات والمنظمات المهددة بالأخطار لتستعد وتتصرف بشكل مناسب وبالوقت الكافي للحد من الأضرار والخسائر.

"الكارثة المؤهلة" تعني الحدث الذي تم إعلانه ككارثة وطنية أو حالة طارئة من قبل دولة عضو أو الدول الأعضاء والتي تسمح بتدخل الصندوق.

"الطوارئ" تعني الحالة التي تعلن فيها دولة عضو أنها غير قادرة على التعامل مع الحدث الخطير مما قد يؤدي لحصول كارثة.

"الخطر"** يعني ظاهرة أو مادة أو نشاط بشري أو ظروف خطيرة يمكن أن تؤدي إلى خسارة في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى أو ضرر بالممتلكات أو خسارة في سبل المعيشة والخدمات أو خلل اقتصادي واجتماعي أو ضرر بيئي.

"الاستجابة"** تعني تقديم الخدمات الطارئة والمساعدة المدنية أثناء وبعد وقوع الكارثة مباشرة، وذلك لحماية الأرواح والتقليل من التأثيرات الصحية وضمان السلامة العامة وسد الاحتياجات الأساسية للمتأثرين.

المصدر بالنسبة للمصطلحات المشار أمامها بعلامة **: مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث عن الحد من مخاطر الكوارث 2009.

الملحق 2: نموذج للحصول على منحة (أ) أو قرض (ب)

يجب على الدول الأعضاء المؤهلة للحصول على الدعم بموجب المادة 4 من النظام الأساسي للصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث استخدام هذا النموذج لتقديم وتقييم طلب منحة (استجابة فورية) أو قرض وفقاً لعمليات الصندوق (المادة 8).

النموذج "أ" للحصول على منحة (صندوق الاستجابة)	
الدولة العضو:	
التاريخ:	
الوزارة/ القسم (متضمناً اسم الشخص المفوض وتفاصيل التواصل معه)	
نوع الدعم المطلوب:	*منحة/ صندوق الاستجابة الفورية (المادة 3ج و8ب)*
نوع الكارثة/ الخطر/ المخاطرة:	*يرجى تصنيف الكارثة/ الخطر/ المخاطرة*
هل تم إعلان خالة الكوارث/ الطوارئ بشكل رسمي في الدولة؟	*نعم/ لا* *يرجى تقديم الوثائق الداعمة مثل إعلان الحكومة في الجريدة الرسمية، أو توجيهاتها أو إخطارها... إلخ*
هل تم إبلاغ نداء الكارثة/ الطوارئ إلى الجهات المانحة أو مؤسسة التمويل الإقليمية أو الدولية.	*إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم تفاصيل بهدف الأرشفة، إذا كانت الإجابة بلا، يرجى بيان ما إذا كان على الصندوق تسجيل هذا الحدث مع قاعدة الكوارث الدولية EM-DAT وغيرها من قواعد البيانات.*
تقييم حاجات الطارئة:	*على سبيل المثال:* *عمليات الإنقاذ، الطعام، المأوى، المواد الأساسية، مثل: البطانيات والسخانات وحاويات المياه، الرعاية الطبية، المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي والتخلص من النفايات، إصلاح البنية التحتية الأساسية... الخ.*
القطاعات المتضررة:	*مثل المياه، الإسكان، الصرف الصحي، التعليم، البنية التحتية... إلخ.*
المستفيدون:	*إذا أمكن ذلك، الرجاء توضيح نوعية المستفيدين/ المجموعات المستهدفة بما فيها الجنس*
هل تم تقديم طلب سابق إلى الصندوق؟	*نعم/ لا* *هل تم قبول الطلب؟ نعم/ لا: الرجاء تقديم تفاصيل.*
التمويل المطلوب (بالدولار الأمريكي):	

النموذج "ت" للحصول على قرض	
الدولة العضو:	
التاريخ:	
الوزارة/ القسم (متضمناً اسم الشخص المفوض وتفاصيل التواصل معه)	
نوع الدعم المطلوب:	*قرض*
نوع النشاط موضوع هذا الطلب:	*الاستعداد والنشاطات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث (المادة 3ج و8ب)*
هل تم إبلاغ هذا الطلب إلى الجهات المانحة أو مؤسسة التمويل الإقليمية أو الدولية.	*نعم/ لا* *إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء تقديم تفاصيل حول الإجراء المتخذ.*
عنوان المشروع:	*الرجاء تقديم عنوان محدد للمشروع لا يزيد عن 12 كلمة*
القطاعات المتضررة:	*مثل المياه، الإسكان، الصرف الصحي، التعليم، البنية التحتية... إلخ.*
المستفيدون:	*إذا أمكن ذلك، الرجاء توضيح نوعية المستفيدين/ المجموعات المستهدفة بما فيها الجنس وتصنيفات السن*
الإطار الزمني للمشروع:	
التمويل المطلوب (بالدولار الأمريكي):	

1. **الخلفية وبيان المشكلة موضوع الطلب**

الرجاء تقديم وصف موجز للأحداث التي أدت إلى هذا الطلب. الرجاء تقديم بيان واضح للمشكلة بما لا يزيد عن 1000 كلمة

2. **تقييم الأثر**

الرجاء تقديم تقييم لتأثير الحدث في حالة وقوع كارثة، وبالتالي شرح القطاعات والسكان المتضررين ودعمه ببيانات كمية موثوقة، كما ينبغي تقديم وصف موجز لكيفية إجراء تقييم الأثر بما لا يزيد عن 500 كلمة

3. تقييم الاحتياجات

الرجاء تقديم تفسير للحاجة للحد من مخاطر الكوارث التي سيتم معالجتها والكيفية التي تم بها تحديد هذه الحاجة. على سبيل المثال: برنامج تنمية القدرات أو تطوير نظام جديد للإنذار المبكر بما لا يزيد عن 500 كلمة

4. أهداف المشروع

الرجاء تقديم خمسة أهداف كحد أقصى محددة بالتعداد النقطي.

5. نتائج المشروع

الرجاء تقديم تقييم للنتائج المتوقعة من المشروع، وبالتالي ما سيحققه المشروع على المدى القصير والمتوسط والطويل بما لا يزيد عن 500 كلمة

6. تفصيل هيكلية عمل المشروع

الرجاء تقديم هيكلية مرحلية ومفصلة لعمل المشروع مرتبط بنقاط علام ومواعيد تسليم وأطر زمنية وميزانية لنشاط المشروع، ويفضل أن يكون في شكل مخطط *Gantt*

7. الميزانية وخطة الإنفاق

الرجاء تقديم ميزانية موجزة لكل بند (مثل الموظفين والمعدات والنفقات الرأسمالية) وخطة الإنفاق (أي متى سيتم إنفاق كل جزء من الميزانية

8. تحليل الجنس

الرجاء تقديم التفاصيل حول الكيفية التي ستؤثر فيها نتائج المشروع على بناء القدرة على المجابهة في المجموعات المصنفة حسب الجنس مثل الرجال، والنساء، والفتيات، والفتيان... إلخ. الرجاء شرح كيف سيتم تحديد التغيرات المتوقعة من المشروع على الفئات بين الجنسين بما لا يزيد عن 500 كلمة

9. المساهمة في التنسيق/ التعاون بين الإقليمي

الرجاء شرح كيف سيساهم المشروع في التنسيق و/ أو التعاون بين الإقليمي من أجل أداء أفضل للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة والتعافي في أفريقيا والمنطقة العربية بما لا يزيد عن 500 كلمة

10. الشركاء

الرجاء شرح أي الشركاء سيشارك على المستويات الإقليمية والوطنية و المحلية (حسب المقتضى) في تنفيذ المشروع، وماذا سيكون دور كل شريك بما لا يزيد عن 500 كلمة

11. **إدارة المعرفة ونشر النتائج**

الرجاء شرح كيف سيتم توثيق النتائج والخبرات من المشروع ونشرها بما لا يزيد عن 500 كلمة

12. **الترتيبات الانتقالية والاستدامة**

الرجاء تقديم التفاصيل حول الكيفية التي سينتقل فيها المشروع إلى الاستدامة بما يتجاوز نهاية المشروع، وبالتالي شرح كيف ستكون نتائج المشروع مستدامة بعد انتهائه بما لا يزيد عن 500 كلمة

13. **التمويل الإضافي الذي تم طلبه أو سيتم طلبه**

هل تسعى/ ستسعى الدولة العضو للحصول على أي تمويل إضافي من مصادر أخرى؟ إذا كان الأمر كذلك كيف سيؤثر ذلك على هذا الطلب؟ بما لا يزيد عن 500 كلمة

14. **هل تم تقديم طلب سابق إلى الصندوق؟ (المواد 3ج و 10)؟** نعم/ لا: الرجاء تقديم التفاصيل.

الملحق 3: هيكلية إدارة الصندوق

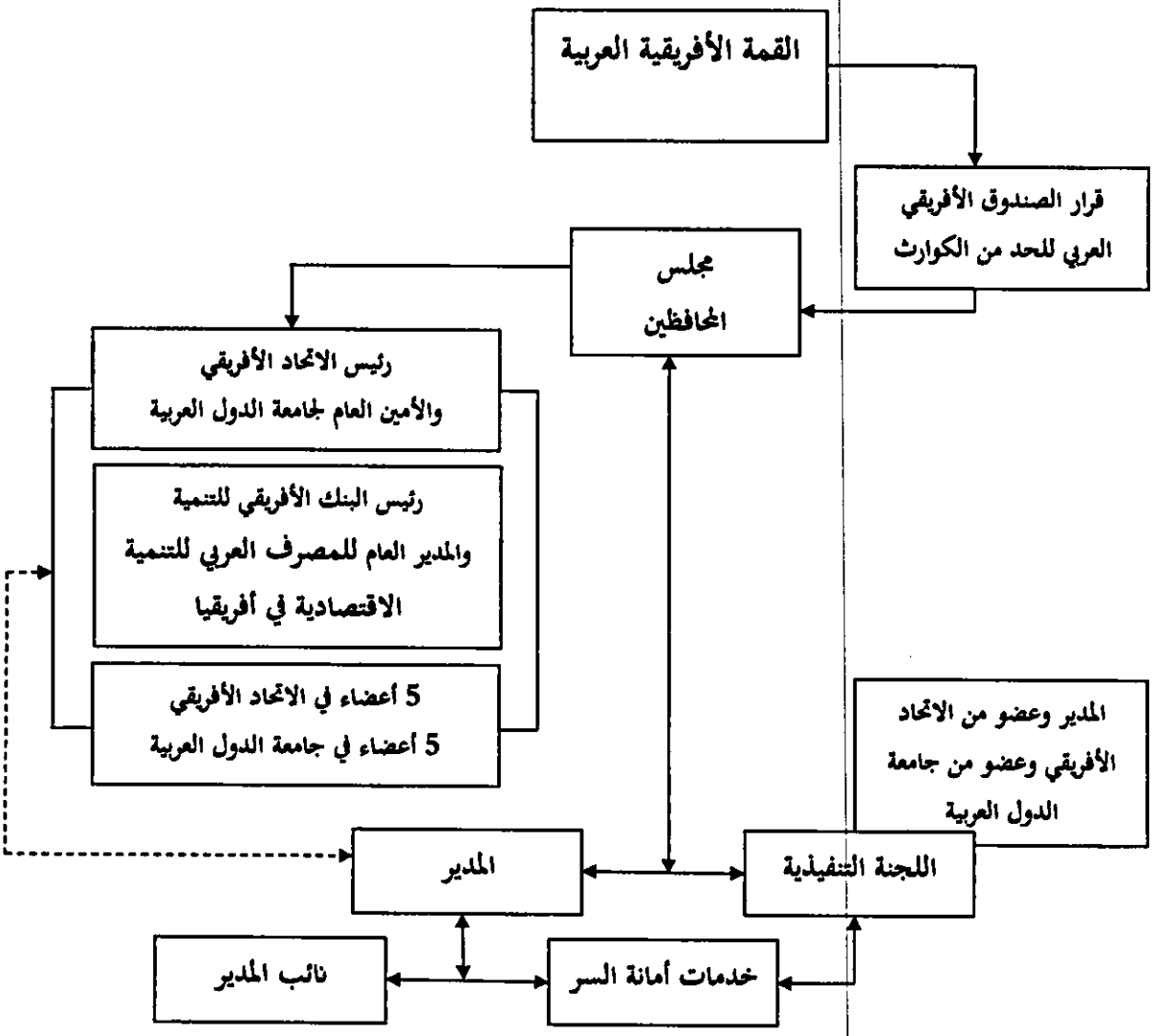

الملحق 4: مهام مجلس المحافظين

يكون لمجلس المحافظين بما أنه الهيئة التنفيذية التي ترسم سياسة الصندوق وتنسقها وتشرف عليها مهام منها:

1. يمتلك مجلس المحافظين أعلى السلطات التنفيذية في إدارة الصندوق وعملياته، ويجوز له أن يفوض سلطاته إلى اللجنة التنفيذية والمدير حسب الاقتضاء، فيما عدا:
   - تحديد السياسة العامة للصندوق
   - تغيير رأسمال الصندوق
   - تعيين مدير الصندوق، ونائب المدير، واللجنة التنفيذية
   - منح القروض للاستعداد للكوارث وغيرها من أنشطة الحد من مخاطر الكوارث بما هو أكثر من توصية مجلس الإدارة
   - تعديل النظام الأساسي
   - تعليق أو إنهاء بعض عمليات الصندوق
   - تعيين مدققي حسابات خارجيين واتخاذ القرار بشأن تفويضهم وأجورهم
2. يفوض مجلس المحافظين المدير بسلطة الموافقة على طلبات المنح (صندوق الاستجابة الفورية، وفقاً للنظام الداخلي لمجلس المحافظين) إلى الدول المتلقية أو أي نوع آخر من التمويل بناء على إخطار مجلس المحافظين؛
3. يمثل الصندوق أمام القمة الأفريقية العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية في المسائل المتعلقة بالصندوق؛
4. ينسق إعداد التقارير التي سيقدمها الصندوق إلى القمة الأفريقية العربية؛
5. الموافقة على القواعد واللوائح المقترحة لتخصيص التمويل وصرفه التي يضعها المدير وتصادق عليها اللجنة التنفيذية؛
6. الموافقة على ترشيح أعضاء اللجنة التنفيذية وإثباته؛
7. تعيين المدير ونائب المدير وتحديد مكافآتهم ورواتبهم وشروط عقود خدمتهم؛
8. التوصية بالتعديلات على النظام الأساسي للصندوق؛
9. تعيين مدققي حسابات خارجيين واتخاذ القرار بشأن تفويضهم وأجورهم؛
10. النظر في موقف الملاءة المالية للصندوق واقتراح تصفية الصندوق لمؤتمر القمة، إذا لزم الأمر؛
11. لا يجوز تقديم المكافآت لأعضاء مجلس المحافظين، ومع ذلك، يتم تسديد أي تكاليف يتكبدها أعضاء مجلس المحافظين نتيجة لحضور اجتماعات المجلس.

الملحق 5: مهام اللجنة التنفيذية

تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي من بين أمور أخرى:

- تعيين معايير التهديدات المشتركة، والأخطار، والكوارث، وحدتها
- المصادقة على القواعد واللوائح المقترحة التي وضعها المدير لتخصيص التمويل وصرفه
- البت في طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء المتضررة
- تحديد الآليات المحددة للتمويل في كل حالة مع الحاجة الملحة التي يتطلبها الوضع، وبيان عدم الاعتراض على تقديم التمويل
- تخصيص تمويل الاستجابة الفورية بناء على النظام الأساسي والمعايير التي تم تحديدها
- النظر في الميزانية التشغيلية السنوية للصندوق والموافقة عليها
- المصادقة على إنشاء لجنة التدقيق الداخلي عند الحاجة

الملحق 6: مهام المدير

تحت إشراف مجلس المحافظين، تكون مهام المدير بصفته الهيئة الإدارية للصندوق ورئيس اللجنة التنفيذية ما يلي من بين أمور أخرى:

1. ضمان تنفيذ النظام الأساسي للصندوق، وقرارات مجلس المحافظين واللجنة التنفيذية للصندوق؛
2. إعداد وحضور اجتماعات مجلس المحافظين والمشاركة في المداولات دون أن يكون له حق التصويت؛
3. إدارة وتعبئة الموارد للعمليات المتعلقة بالصندوق؛
4. تنظيم عمل خدمات أمانة السر بما فيها التوظيف والتعيين والنظام كالقوانين الخاصة بالعاملين والعاملين في أمانة سر الصندوق وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها في الصندوق؛
5. اقتراح القواعد واللوائح لتخصيص التمويل وصرفه؛
6. تلقى طلبات المساعدة (القروض والمنح) المقدمة من قبل الدول الأعضاء المتضررة، وتحديد مدى مقبولية تلك الطلبات؛
7. تحديد الآليات المحددة للتمويل في كل حالة مع الحاجة الملحة التي يتطلبها الوضع، وبيان عدم الاعتراض على تقديم التمويل للاستجابة الفورية بناء على القواعد والإجراءات في النظام الأساسي؛
8. الدعوة إلى الاجتماعات الطارئة المخصصة للجنة التنفيذية في حالات الطوارئ؛
9. اتخاذ القرار بالتشاور مع اللجنة التنفيذية حول طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء المتضررة؛
10. إعداد دليل تقديم مشروع ووضع معايير لاختيارها حسب المقترحات المؤهلة؛
11. الدعوة لتقديم مقترحات القروض؛
12. استعراض المقترحات من خلال اللجنة التنفيذية لاختيار المقترحات المقبولة والتوصية بها لمجلس المحافظين ليتم المنح؛
13. إعداد مشروع الموازنة السنوية للصندوق؛
14. فتح سجلات منفصلة لحسابات الصندوق؛
15. بحث وإقرار التقرير السنوي وبيان حسابات الصندوق؛
16. النظر في الميزانية التشغيلية السنوية للصندوق والموافقة عليها؛
17. المصادقة على إنشاء لجنة التدقيق الداخلي عند الحاجة؛
18. مراجعة الهيكل الإداري للصندوق واعتماده؛
19. أية مهام أخرى قد يكلفه بها مجلس المحافظين.

****

مرفق 17

مذكرات

مندوبية الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

جمهورية السودان، دولة الكويت

المملكة الأردنية الهاشمية جمهورية مصر العربية دولة قطر

حول النظام الأساسي للصندوق العربي الافريقي للحد من مخاطر الكوارث

بسم الله الرحمن الرحيم

PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF THE SUDAN
TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
CAIRO

المندوبية الدائمة لجمهورية السودان
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

09834
17 SEP 2018

الرقم: س س م/اقتصادي/8/30
التاريخ: 2018/9/16م

عاجـــل

تهدى المندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية(القطاع الإقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية) وبالإشارة إلى مذكرة الأخيرة بالرقم 3/1365 بتاريخ 19 يوليو 2018م بشأن مسودة النظام الأساسي للصندوق العربي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث، تتشرف المندوبية بأن تنقل أدناه ملاحظات جهة الإختصاص بجمهورية السودان على النظام الأساسي للصندوق، على النحو التالي:

- هذه الوثيقة معيارية للتعامل وفق المنهج المتكامل للحد من مخاطر الكوارث وواضح بصمات الخبراء فى الإعداد.
- تتوافق هذه الوثيقة مع أولويات وإستراتيجية السودان للحد من مخاطر الكوارث.
- نأمل وضع إعتبار خاص للدول التى تعاني من الكوارث البيئية خاصة التغيرات المناخية في مناطق الهشاشة مثل السودان.
- نحن فى السودان ندعم هذا المقترح ونأمل أن يتم وضع إعتبار خاص للسودان لما تمثله عملية الحد من مخاطر الكوارث من أهمية قصوى، هذا بجانب الإستفادة من خبرات السودان فى مجال الحد من مخاطر الكوارث.

وتغتنم المندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية هذه السانحة لتعرب إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية(القطاع الإقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية)عن فائق تقديرها وإحترامها.

إلى-
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية(القطاع الإقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية)

٨ شـــارع أحمد الشاطـوري- الدقـى- جيزة ت: ٠٠٢٠٣٧٤٨٥٦٤١ فاكس: ٠٠٢٠٣٧٤٨٥٦١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبية الدائمة لجمهورية السودان
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF THE SUDAN
TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
CAIRO

الرقم: س س م/اقتصادي/59/30
التاريخ : 2019/10/8م

11572
09 OCT 2019

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الإقتصادي – الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث) ، وبالإشارة الى مذكرة الأمانة العامة بالرقم: 3/1490 بتاريخ: 18أغسطس 2019م المرفق طيها تقرير وقرارات الإجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث .

تتشرف المندوبية بأن ترفق طيه رؤية وملاحظات جمهورية السودان بشأن مسودّة النظام الأساسي للصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث .

كما تؤكد المندوبية موافقة الجهات السودانية المختصة على وثيقة النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بعد تضمين الملاحظات التى أبداها ممثل السودان خلال الإجتماع الأول للآلية .

وتغتنم المندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية هذه السانحة لتعرب إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الإقتصادي – الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث) عن فائق تقديرها وإحترامها .

إلى-
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
(القطاع الاقتصادي – الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث)

٨ شارع أحمد الشاطوري. الدقي. جيزة ت: ٠٠٢٠٣٧٤٨٥٦٤١ فاكس: ٠٠٢٠٣٧٤٨٥٦١٥
8 Ahmed Elshatory St. - Douky - Giza Tel.: 0020-37485641 Fax: 0020-37485615

FROM :SUDAN EMBASSY-CAIRO FAX NO. :+202 37485615 09 Oct. 2019 11:20AM P 002

بسم الله الرحمن الرحيم

مفوضية العون الانسانى

الانذار المبكر

الصفحة	المادة	العنوان	—	الملاحظة	
الفصل الاول					
28	3	الاهداف انشاء الصندوق	أ	مواجهة الأخطار والمهددات الطبيعية او التى تنشأ بسبب النشاط البشرى غير المرشد والانسان بشكل مباشر او غير مباشر فى افريقيا والمنطقة العربية من خلال تعبئة الموارد المالية اللازمة فى اطار العمل والجهد المشترك للتحالف التضامن العربى – الافريقى	الالتزام بالمصطلح المتفق عليه حسب مجموعة العمل المفتوحة لوضع المصطلحات والمؤشرات
			ب	توفير الدعم لانشاء / تطوير اليات العمل الوطنية والاقليمية لتخفيف الحد بقدر كبير فىالخسائر الناجمة عن الكوارث فى الارواح وفى الاصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فى افريقيا والمنطقة العربية ..... بما يحقق اهداف التنمية المستدامة.	
			ج	دعم الجهود الوطنية فى حالات الكوارث فى مرحلة الاستجابة المبكرة	تضاف الفقرة
			د	دعم الانشطة المتعلقة بالحد وادارة مخاطر الكوارث بما فى ذلك : • تحديد المخاطر وتحليل الهشاشة • والوقاية والتخفيف وإعادة البناء بشكل افضل • الانذار المبكر للاخطار المتعددة • الاستعداد والتحوط • التعافى • بناء القدرات • البحوث • تبادل الخبرات • رفع الوعى العام	
			•	هاء بعد إضافة الفقرة دال	
	4	الاهلية	أ	جميع الدول الاعضاء لها الحق فى الاستفادة من الموارد المتاحة لدى الصندوق وفقا للضوابط واللوائح الموضوعة.	
		ونقترح ان يتم تحت هذه المادة وضع بعض معايير الحد الادنى التى تؤهل الدول الاعضاء لتقديم مناشدة للصندوق للتدخل وتلقى الدعم			

الفصل الثاني - الموارد والعملات					
الصفحة	المادة	العنوان	الفقرة	الملاحظة	
29	5	الموارد	ا)رقم 2	المساهمات الطوعية التي ترد من الدول الاعضاء ..... الخ كما ورد في الفقرة	
			ب)رقم 2	ابتقطاب موارد مالية اضافية على سبيل المثال لا الحصر الاستفادة من من الامكانيات والموارد المتاحة لدى القطاع الخاص ..... الخ كما ورد في الفقرة	
	6		ا)	يتم ايداع موارد الصندوق في مؤسسة مالية .... الخ كما ورد في الفقرة المقترح ان يكون السودان	
			ج	يتم تخصيص 30% من الموارد المالية للصندوق لصندوق الاستجابة للطوارئ ضمن اليات الصندوق العربي الافريقي المشترك للحد من مخاطر الكوارث	يتم مراجعة المادة 3 ج لتتسق مع المادة 6 ج والمادة 6 د رجعل التعاقي جزء من مهام الصندوق الائتماني للحد من مخاطر الكوارث
			د	تضاف المادة د) ونقرا كما يلي : يتم تخصيص 40% من ايرادات الصندوق المالية للصندوق الائتماني الخاص بادارة مخاطر الكوارث	
			ه	تضاف المادة ه) يتم تخصيص 30 % من ايرادات الصندوق لتغطية المصروفات الادارية وتكاليف التشغيل	

FROM :SUDAN EMBASSY-CAIRO FAX NO. :+202 37485615 09 Oct. 2019 11:20AM P 004

الفصل الثالث: الحوكمة والإدارة					
الصفحة	المادة	العنوان	الفقرة	الملاحظة والمقترح	
30	9	الهيكلة والتكوين	مقدمة	يتكون الصندوق من1) مجلس المحافظين 2) مجلس ادارة علي راسه مدير وناتبه 3) الامانة العامة	مراجعة الملحق رقم 3
	10	مجلس المحافظين	ا	يشرف مجلس المحافظين على وضع واجازة السياسات والاشراف علي اداء مجلس الادارة	
			ب	اضافة الفقرة ب) لتقرا كالاتى: دورات انعقاد مجلس المحافظين العادية مرة فى العام فى اديس ابيا مقر الاتحاد الافريقى وفي القاهرة مقر الجامعة العربية بالتناوب ..... الخ	
			ج	يتم تحويل الفقرة ب فى الوثيقة الى الفقرة ج) وتقرا كما هى (يتكون مجلس المحافظين من ..... الخ)	
			د	يتم تحويل الفقرة ج فى الوثيقة الى الفقرة د) وتقرا : يراس مجلس المحافظين بالتناوب الامين العام لجامعة الدول العربية ..... الخ	
				يتم تغيير الترقيم من من ها الى عين بدلا من دال الى حاء ويراعى تغيير مسمى اللجنة التنفيذية الى مجلس الادارة فى نهاية الفقرة (واو)	
31	11	اللجنة التنفيذية		يتم تغييرها الى مجلس الادارة	
			ا	تقرا: مجلس الإدارة مسئول عن وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسات والموجهات التى وجيز ها مجلس المحافظين وتوجيه وادارة والتقييم والمتابعة للتنفيذ بما يضمن تحقيق اهداف الصندوق	
				بقية الفقرات من (ب) حتى (ح) تترك كما هى مع مراعاة تغيير مسمى اللجنة الى مجلس الادارة	
	12	المدير	ا	يتم دمج الفقرة (ا) و(ج) و(د) لتقرا على النحو التالى: يتولى ادارة الصندوق مجلس ادارة يراسه مدير يرشحه مجلس المحافظين بحيث يكون من رعايا احدى الدول الافريقية او العربية الاعضاء فى الصندوق بالتناوب بحيث يتمتع بالنزاهة والكفاءة والخبرة	
			ب	تضاف الفقرة ب والتى تحدد فترة عمل المدير بثلاث سنوات	
			ج	تحول الفقرة (ب) فى الوثيقة الى الفقرة (ج) لتقرا يتم المدير ..... الخ	
			الفقرات من (هـ)الى (ياء)	يحول ترقيم الفقرات اعلاه من (دال) الى (طاء) مع مراعاة تغيير مسمى اللجنة التنفيذية الى مجلس الادارة	مراجعة الملحق رقم 6
32	13	نائب المدير		لا توجد ملاحظات	
	14	خدمات امانة السر	العنوان	تحول الى الامانة العامة للصندوق	

			ا	تقرأ يقوم مجلس الادارة بتعيين اعضاء الامانة العامة للصندوق من الاتحاد الافريقي والجامعة العربية بموافقة مجلس المحافظين	
			ب	تعمل الامانة العامة تحت اشراف وبتوجيهات مجلس الادارة ممثلا في المدير او نائبه بتكليف من المدير	
			ج	يحدد مجلس الادارة مهام الامانة العامة بما في ذلك:	
				1. التحضير لاجتماعات ومنتديات ومشاركات المكونات الادارية للصندوق وفق النظام الاساسي 2. تلقي وكتابة واعداد التقارير والمذكرات والاخطارات الواردة والصادرة وفق النظام الاساسي 3. جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وتبويبها لدعم اتخاذ القرار	
			د	تنفيذ اى مهام اخرى يكلفه بها المدير او نائبه بتكليف من المدير	

الفصل الرابع: التعليق الوقت لعمليات الصندوق وانهاؤها

الصفحة	المادة	العنوان	الفقرة	الملاحظة	
33	15	التعليق الوقت للعمليات		لا توجد ملاحظات	
	16	انهاء العمليات		لا توجد ملاحظات	

الفصل الخامس عشر: الأحكام الختامية				
الصفحة	المادة	الموضوع	الفقرة	الملاحظة
33	17	الأمتيازات والحصانات	أ	لا توجد ملاحظات
			ب	يتم تحديثها فقرة بقرة يتم توقيع اتفاقية المقر بين الدولة العضو المستضيفة للصندوق ومدير مجلس ادارة الصندوق وتوقيع الاتفاقية الخاصة التي يتمتع بها الصندوق وموظفيه
34	18	طريقة التواصل		يتم التعامل فقرة: يتم انشاء/ تحديد قنوات ووسائل التواصل بين الصندوق والدول الاعضاء بما يسمح بسرعة اتخاذ القرار عند التعامل مع حالات الاستجابة للطوارئ
	19	تسوية النزاعات		لا توجد
	20	التعديل والمراجعة		لا توجد
	21	الفقرة		لا توجد
	22	الملحقات		لا توجد

الملاحق

ص (35)

الملحق الاول : مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث

الملحق رقم 1 المتعلق بمصطلحات الحد من مخاطر الكوارث فى نهاية الصفحة اشارة للمصدر بانه مصطلحات الاستراتيجية الدولية الحد من مخاطر الكوارث للعام 2009

ما نود التنبيه له ان هذه المصطلحات قد تم تحديثها فى العام 2016 واجازها الامين العام للامم المتحدة وهنالك وثيقة اممية بهذا الامر نحيلكم اليها مع مراجعة المصطلحات الواردة فى الوثيقة ويمكننا ان نساعد فى ذلك ان رايتم

ص 36

الملحق رقم 2 نموذج أ) الحصول على منحة ب) الحصول على قرض

اولا الاستجابة للطوارئ

أ)الحصول على منحة

المقترح :

اضافة سجل عن المسوحات المشتركة المعتمدة بواسطة الدولة التى تمت

والجهات المشاركة فيها

والتقارير التى اصدرتها موضحة الاتى : اعداد المتضررين ، حجم الاضرار على المرافق العامة ،على الخدمات واسبابها حجم الخسائر الناتجة .

مواقع الاضرار ، اسباب الأضرار

مراجعة المادة 3 ج و 8 ب

ثانيا الحصول على قرض من بند المعالجة والحد من مخاطر الكوارث

اضافة التالى :

هل تم عمل مسوحات تحديد لمتطلبات ما بعد الكارثة ما هى الجهات / القطاعات المشاركة .

ارفاق التقرير الذى يحوى التالى

- تحديد التاثيرات على البنيات التحتية ، الخدمات واسبابها فى القطاعات المتاثرة وتقديم تقييمات مالية لحجم الاضرار والخسائر
- الاثار السالبة او الايجابية على الاقتصاد الكلى ، الاثار على حياة الناس
- تقديم تقييمات مادية للاثار المترتبة على الكارثة

FROM :SUDAN EMBASSY-CAIRO FAX NO. :+202 37485615 09 Oct. 2019 11:21AM P 007

الملحق رقم 3: هيكلة الصندوق

نقترح مراجعتها وتبسيطها على النحو التالي :

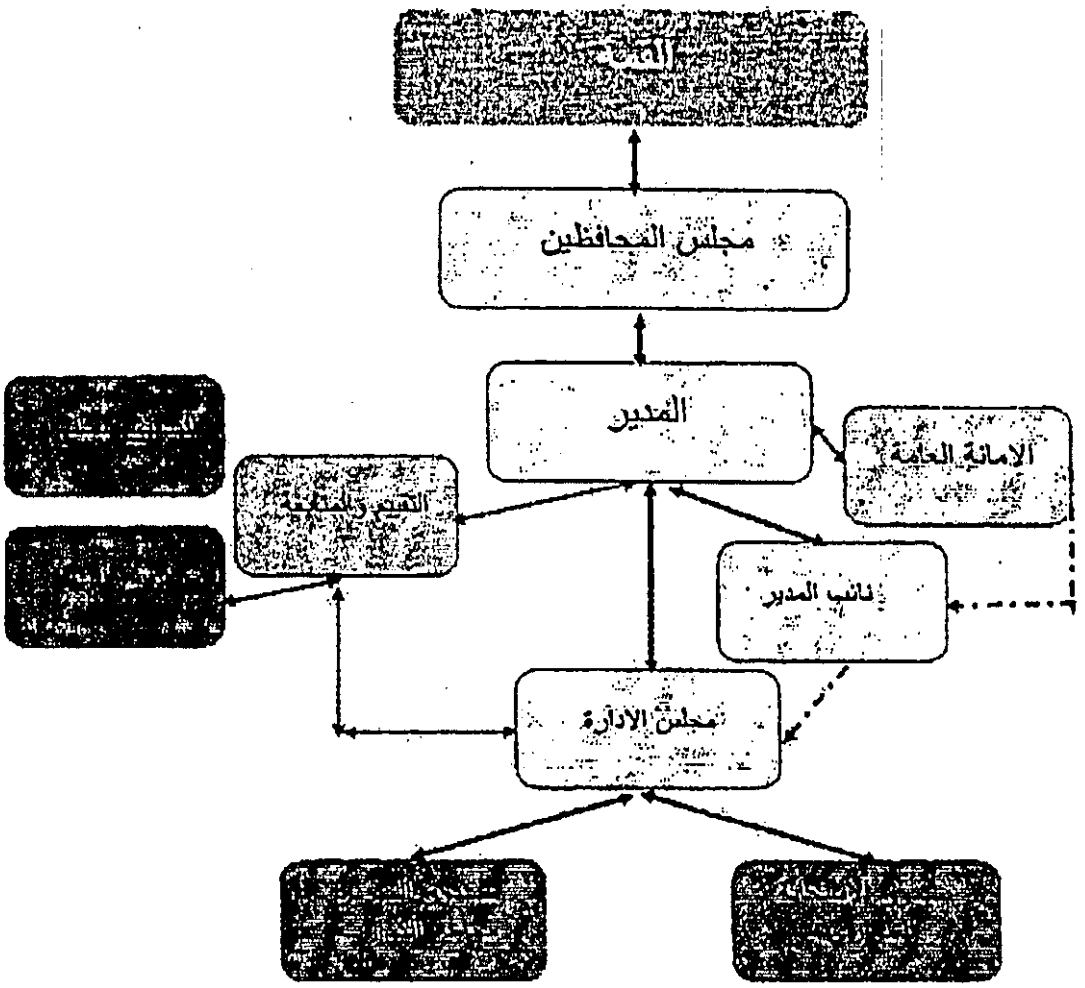

يتكون الهيكل التنظيمي من 5 مستويات على النحو التالي

1. القمة الافريقية العربية
2. مجلس المحافظين
3. مجلس الادارة
4. الإمانة العامة (مكون ادارى)
5. المكون الفنى

FROM :SUDAN EMBASSY-CAIRO FAX NO. :+202 37485615 09 Oct. 2019 11:22AM P 008

الملحق رقم 4 مهام مجلس المحافظين

الصفحة	الفقرة	الملاحظات	
	المقدمة	يمثل مجلس المحافظين اعلي سلطة تنفيذية في الصندوق	
41	1	مهمتها وضع الموجهات الحاكمة لتطوير السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالصندوق والتنسيق ويجوز له ان يفوض سلطته في وضع السياسات واللوائح لمجلس الادارة ومن اهم مسئوليات الاتي : وضع السياسات العامة والموجهات	
		تسحب الفقرات 8 ، 9 من مهام مجلس المحافظين وتضاف لمجلس الادارة	
		يتم تغيير مسمي اللجنة التنفيذية ملي ما ورد بمجلس الادارة	

الملحق رقم 5

الصفحة	الفقرة	الملاحظات	
		يتم تغيير مسمي اللجنة التنفيذية بمجلس الادارة	
42	النقطة الاولي	دعم مسوحات تحديد الاخطار وتحليل الهشاشة وتحديد المعايير الدنيا لمقام الاخطار من حيث الحدة والتكرار والاحتمالية والتغطية الجغرافية	

الملحق رقم 6 مهام المدير

الصفحة	الفقرة	الملاحظات	
43	المقدمة	يعمل المدير تحت اشراف وموجهات مجلس المحافظين ويقوم بالمهام التالية بصفته رئيس مجلس الادارة	
	6	تضاف الى نهاية الفقرة اداريا وماليا	

FROM :SUDAN EMBASSY-CAIRO FAX NO. :+202 37485615 09 Oct. 2019 11:22AM P 009

Permanent Mission of Kuwait
to The League of Arab States

المندوبية الدائمة لدولة الكويت
لدى جامعة الدول العربية

11902
15 OCT 2019

التاريخ : 15 اكتوبر 2019
الرقم ٤٦٧/١٩ب

تهدي المندوبية الدائمة لدولة الكويت أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية(القطاع الاقتصادي- إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية- الامانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث)

بالإشارة لمذكرتكم رقم 5/4314 بتاريخ 2019/8/21، بشان التقرير والقرارات الصادرة عن "الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث" الذي عقد خلال الفترة 7-8 أغسطس 2019 في مقر الأمانة العامة للجامعة ، وطلب الامانة العامة ملاحظات الجهات المعنية حول مسودة النظام الاساسي للصندوق العربي الافريقي للحد من مخاطر الكوارث .

تود المندوبية الاحاطة بان الجهة المختصة بدولة الكويت (وزارة المالية) تفيد باهمية التأكد بعدم ازدواجية الصندوق في اهدافه ومهامه مع المؤسسات العربية القائمة، كما ان اغلب الدول تقدم المساعدات الفورية والمنح للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية تفوق في قيمتها مساهماتها بهذا الصندوق، على ان تكون الاموال المخصصة من ميزانية جامعة الدول العربية تندرج ضمن موازنتها السنوية دون اللجوء مستقبلا الى طلب زيادة في موازنة الجامعة بهدف تمويل هذا الصندوق وتحميل الدول العربية اعباء مالية إضافية... وترفق المندوبية لكم ملاحظات (وزارة المالية) على النظام الاساسي للصندوق .

وتنتهز المندوبية الدائمة لدولة الكويت بالقاهرة هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة عن فائق تقديرها وعظيم احترامها

177

ف . ت

ه.س

أحمد عبدالرحمن البكر
المندوب الدائم لدولة الكويت
لدى جامعة الدول العربية

Cairo KW Permanent Mission to Arab League 14 10 2019 15:44 AST

وفيما يلي ملاحظات وزارة المالية على النظام الأساسي للصندوق وذلك على النحو التالي:

- تعديل المادة رقم (3) فقرة (أ):

"مواجهة التهديدات التي تفرضها الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان في افريقيا والمنطقة العربية من خلال تعبئة الموارد اللازمة في إطار من الجهد والتضامن الجماعي."

- تحديد الكوارث حيث ان الكوارث والتي من صنع الانسان تتمثل في الحروب والصراعات او الإهمال او الخطأ نتيجة فشل التكنولوجيا، اما الكوارث الطبيعية تتمثل في الزلازل والفيضانات والتصحر وانتشار الأوبئة، والتي تم الإشارة إليها في المادة (4) الفقرة (ب) عدم المساهمة او النظر في دعم الكوارث التي من صنع الانسان حيث ان ذلك سيضعف عمل الصندوق وستنزف موارده.

- تعديل المادة رقم (6) فقرة (أ):

"يكون لمورد الصندوق موطن ضمن مؤسسة مالية ذات مصداقية في افريقيا او في المنطقة العربية بناء على اقتراح القمة الافريقية العربية وموافقتها بانتظار تحديد مقر دائم للصندوق."

- تحديد المقر الدائم للصندوق ضمن مقر المؤسسة المالية المختارة حيث ان ذلك سيخفض نفقات الصندوق.

فلال لعش التمش
مدير إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بالإنابة

Cairo KW Permanent Mission to Arab League - 14/10/2019 15:44 AST

• تعديل المادة رقم (7) فقرة (د):

"يكون الحد الأدنى لرأس المال التشغيلي للصندوق 10 مليون دولار امريكي (عشرة مليون دولار امريكي) لتمكين بدء عمل الصندوق وعملياته."

– نرى ان يحدد مجلس المحافظين والمنشأ بموجبه لائحة يحدد بموجبها رأس المال التشغيلي للصندوق.

• إلغاء او تعديل المادة (11) فقرة (و):

"يجوز لمجلس المحافظين التنازل عن المنح والقروض، حسب الحالة، للدول الأعضاء المطالبة بناء على القرار او التوصيات التي تتخذها اللجنة التنفيذية."

– إلغاء هذه المادة ويحدد لاحقاً مجلس المحافظين عند انشاءه ووفقاً لاختصاصهم ومهامهم التنازل او إلغاء المنح والقروض وفقاً للشروط والضوابط التي يضعونها.

• إضافة الى فقرة المادة (14) نائب المدير:

– "إذا كان نائب المدير من الاتحاد الافريقي يكون المدير من جامعة الدول العربية والعكس صحيح."

طلال كمال الشمالي
مدير إدارة التعاون الاقتصادي الدولي والخليجي والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية والمالية

مجمع الوزارات – ص.ب: 9 الصفاة 13001 الكويت – فاكس: 22404025 (الكتل)
Ministries Complex – P.O. Box 9 (Safat) – Postal Code 13001 Kuwait – Fax: 22404025
www.mof.gov.kw

Cairo KW Permanent Mission to Arab League - 14/10/2019 15:44 AST

وزارة المالية

التاريخ : Date: Mon 13 Aug 2018

الموافق : 1439

إشارة : Ref: REQ_2018_20096

كويت جديدة NEW KUWAIT

وزارة المالية

- تعديل الملحق (4) مهام مجلس المحافظين:

"لا يجوز تقديم المكافآت لأعضاء مجلس المحافظين، ومع ذلك يتم تسديد أي تكاليف يتكبدها أعضاء مجلس المحافظين نتيجة لحضور اجتماعات المجلس".

- إلغاء او تعديل الفقرة حيث تتكفل الدول بتسديد كافة مصاريف مهمة ممثليها في مجلس المحافظين حفاظاً على موارد الصندوق.

للتفضل بالاطلاع، والتكرم بمخاطبة المندوبية الدائمة لدولة الكويت لدى جامعة الدول العربية بذلك .

مع أطيب التمنيات ،،،

مدير إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي والوكيل المساعد للشؤون الإقتصادية بالإنابة

طلال لمش الشمّر

مدير إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بالإنابة

مجمع الوزارات – مرتب: 9 (الدور) – ص.ب: 21001 الصفاة – الكويت – تلفون: 22404025
Ministries Complex – P.O. Box: 9 (Safat) – Postal Code 13001 Kuwait – Fax 22404025
@mof.gov.kw www.mof.gov.kw

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

سفارة الجزائر بالقاهرة
Ambassade d'Algérie au Caire

الرقم: 171 /ب.هـ

عاجل جدا

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية – وبالإشارة إلى القرار (ق. 2-أت ع ح م ك-2-8/8/2019) بخصوص البند الثاني تحت عنوان "الصندوق الافريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث" المعتمد خلال الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد يومي 07 و08 أوت 2019، بمقر الأمانة العامة للجامعة، تتشرف بأن تطلب حذف عبارة "الأعضاء في الأمم المتحدة" من الفقرة التاسعة من المادة الأولى التي تندرج ضمن الأحكام العامة من الفصل الأول لمشروع النظام الأساسي للصندوق السالف الذكر، بحيث تصبح الفقرة كما يلي:

– "دولة عضو أو الدول الأعضاء، تعني الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي و/أو جامعة الدول العربية.".

تغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هذه الفرصة لتعرب مجدداً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية –إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية– عن فائق احترامها وتقديرها.

القاهرة في 23 أكتوبر 2019

إلـى : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
– القطاع الاقتصادي –
– إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية–

181

2121

بسم الله الرحمن الرحيم

The Peronanent Mission of
The Hashemite Kingdom of Jordan
to the Arab Leagus - Cairo

المندوبية الدائمة
للمملكة الأردنية الهاشمية
جامعة الدول العربية - القاهرة

10702

19 SEP 2019

ج ع/٢/٢٧٥٠
٢٠١٩/٩/١٧

فاكس

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة الاردنية الهاشمية اطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الإقتصادي- إدارة البيئة والإسكان والموارد البيئية).

وتشير الى مذكرة الأمانة الموقرة ٣/١٤٩٥ تاريخ ٢٠١٩/٨/٢٠ ومرفقها النظام الأساسي للصندوق الأفريقي العربي المشترك للحد من مخاطر الكوارث والمسودة الأخيرة للنظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.

تتشرف باعلامها بأنه لا يوجد لدى وزارة البيئة أية ملاحظات على المرفقات المشار اليها أعلاه.

تنتهز المندوبية الدائمة للمملكة الاردنية الهاشمية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق التقدير والاحترام.

THE PERMANENT MISSION OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN TO THE LEAGUE OF ARAB STATES

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والاسكان والموارد البيئية
نسخة: المستشار الاقتصادي
ح.ع/هـ.ف

182

No.6 Bassem Elkateb St., off Tahrir St.-Dokki
Tel: (+202) 37485566 - 37486169 - 3799912
e-mail: cairo@fm.gov.jo
٦ شارع باسم الكاتب - متفرع من شارع التحرير الدقي
هاتف ٣٧٤٨٥٥٦٦ - ٣٧٤٨٦١٦٩ - ٣٧٤٩٩٩١٢ (٠٠٢٠+)
فاكس ٣٧٦٠١٠٢٧ (٠٠٢٠+)

وزارة الخارجية
المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى جامعة الدول العربية

10875
24 SEP 2019

التاريخ: ٢٠١٩/٩/٢٤

رقم الصادر : ٢٠٠٢ /م

المـرفـق :

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبالإشارة إلي:-

أولاً: مذكرة (قطاع الشؤون القانونية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب)رقم ٥/٣٥١٧ بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣ بشأن عقد الدورة الثانية لاجتماع آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث (٧-٢٠١٩/٨/٨).

ثانياً: مذكرة (قطاع الشئون الاقتصادية – الأمانة الفنية للآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث) رقم ٣/١٤٩٠ بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٨ والمرفق بها التقرير والقرارات الصادرة عن الدورة (الثانية) المشار إليها بعاليه.

ثالثاً: مذكرات (قطاع الشئون الاقتصادية – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية – الأمانة الفنية للآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث) أرقام (٥/٤٣٦٢ – ٥/٤٣٥٩ – ٥/٤٣٦١-٥/٤٣٦٣- ٥/٤٣٧٥) بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٨ و(٣/١٤٩٥ – ٣/١٤٩٦) بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٠ والصادر بها قرارات بشأن الدورة المشار إليها بعاليه.

تتشرف المندوبية بإفادة الأمانة العامة الموقرة بأن مجلس الوزراء (قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات) بجمهورية مصر العربية أفاد بأنه يوافق من الناحية الفنية (من حيث المبدأ) على الموضعات المشار إليها بعاليه.

وتنتهز المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها.

إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:-
- (قطاع الشؤون القانونية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب).
- (قطاع الشئون الاقتصادية – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية – الأمانة الفنية للآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث).

183
مبنى وزارة الخارجية - الطابق العاشر – ماسبيرو - شارع كورنيش النيل - القاهرة
تليفون : ٢٥٧٤٩٨٦٨ فاكس: ٢٥٧٤٩٨٦٩ بريد الكتروني: assistantmin.arl@mfa.gov.eg

The Permanent Representative
of the STATE OF QATAR
to the Arab League
Cairo

المندوبية الدائمة لدولة قطر
لدى جامعة الدول العربية

التاريخ: ٢٠١٩/١٠/٣١م

12708

31 OCT 2019

المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة
الدول العربية/القاهرة

فاكس

تهدى المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث).

وتود أن تشير إلى مذكرة الأمانة العامة رقم (٣/١٤٩٠) بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٨م المرفق بها نسخة من التقرير والقرارات الصادرة عن الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث".

ويسرها إحاطة الأمانة العامة بأن الجهات المعنية بدولة قطر أفادت بالتالي:

١. لاتوجد أية ملاحظات على النظام الأساسي للصندوق الأفريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث.

٢. لاتوجد ملاحظات على النظام الأساسي لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث. وخاصة إن آلية النظام تتسق من جهة مع أهداف الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٣٠ وإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٣٠، وتمثل من جهة أخرى آلية إضافة لتنفيذ الاتفاقية العربية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث النافذة من عام ١٩٩٠م.

ومرفقاً بالمذكرة ما يلي :

أ- استمارة المعلومات بشأن الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.

ب- استبيان إعداد الدول لاستراتيجياتها للحد من مخاطر الكوارث، بهدف إعداد تقرير لتنفيذ الهدف المعني بزيادة عدد الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.

ت- تصور اللجنة الدائمة للطوارئ حول إحداث شبكة عربية لرصد الكوارث.

وتنتهز المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب مجدداً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث) عن فائق احترامها وتقديرها.

١٠ شارع الثمار – المهندسين هاتف : ٤ / ٣٧٦٠٤٦٩٣ ٠٢ فاكس : ٣٧٦١٥٥٨٦ ٠٢ مدام المندوبية : ٣٣٣٧٦٩٩ ٠٢

مرفق 18

ثلاث مذكرات للدعوة

للاجتماع المشترك بين اجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية

الأمانة العامة

الرقم: 7/4/5/672/21
التاريخ: 2021/5/6

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة شئون البيئة والارصاد الجوية) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة

وتتشرف بالإشارة الى الدعوة الواردة من الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب رقم (554) بتاريخ 2021/4/30، بشأن عقد الاجتماع المشترك بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية يومي 2 و3 /2021/9 بمقرها بتونس اذا سمحت الظروف بذلك او عن بعد لتعزيز التعاون بين الجانبين في مواجهة اخطار التلوث ومجابهة الكوارث وذلك تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن مجلس وزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة في دورته الاخيرة .

وفي ضوء الاستمرار ومتابعة التحضيرات تود الأمانة الفنية لمجلس وزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة ان ترفق نسخة من الدعوة الموجهة للجهات المعنية للبيئة في هذا الشأن .

والمرجو من المندوبية الدائمة الموقرة التفضل بإحالة الدعوة الى الجهات المعنية للبيئة في دولتكم الموقرة للتفضل بتسمية مرشحين لها للمشاركة في هذا الاجتماع وموافاة الأمانة الفنية بأسمائهم علماً بان الجهة المشاركة تتحمل تكاليف السفر والإقامة.

(لمزيد من المعلومات يرجى مخاطبة إدارة شؤون البيئة والأرصاد الجوية على البريد الالكتروني: (ema.dept@las.int

وتنتهز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاقتصادي – إدارة شئون البيئة والارصاد الجوية) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الدائمة عن فائق الاحترام والتقدير .

186

kh-osman

الرقـــم: 695
التاريـخ: 1442/10/29هـ
المـوافـق: 2021/06/10م

تهـدي الأمانـة العامـة لمجلـس وزراء الداخليـة العـرب أطيـب تحياتهـا إلى **الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة (إدارة البيئـة والاسـكان والمـوارد المائيـة/ الأمانـة الفنيـة لآليـة التنسيق العربيـة للحد من مخاطر الكوارث- القطاع الاقتصادي).**

وإلحاقـاً بمـذكرتها رقـم (554) بتـاريخ 2021/4/30م. فـإن الأمانـة العامـة للمجلـس تأمل من الأمانـة الفنيـة الموقرة موافاتهـا بما تم بشـأن اقتراحهـا عقـد الاجتمـاع المشـترك بـين أجهـزة الحمايـة المدنيـة (الـدفاع المـدني) والجهـات المعنيـة بالبيئـة في الـدول العربيـة لتعزيـز التعـاون بـين الجـانبين في مواجهـة أخطـار التلـوث ومجابهـة الكـوارث. يـومي 2 و2021/9/3م وذلـك ليتسـنى لهـا اتخـاذ ترتيباتهـا اللازمـة حيـال عقـده وتوجيـه الـدعوة إلى الجهات المعنية في وزارات الداخلية في الدول الأعضاء.

وتغتـنم الأمانـة العامـة هـذه المناسـبة لتعـرب للأمانـة الفنيـة الموقرة عـن خـالص التقدير وفائق الاحترام.

إلى الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة (إدارة البيئـة والاسـكان والمـوارد المائيـة/ الأمانـة الفنيـة لآليـة التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث- القطاع الاقتصادي).

نسخة إلى:

- المكتب العربي للحماية المدنية وشؤون البيئة. للتفضل بالعلم والإحاطة.
- المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام. للتفضل بالمتابعة لدى الجهات المعنية.

العنوان: رقادة بحيرة وندامو - ص.ب: 1053 تونس - الجمهورية التونسية
الهاتف: 71656656 (216+) / 71656525 (216+) / 71656522 (216+)
البريد الإلكتروني: secretariat@arabcouncil.org
www.arab-interior.org

الرقـــم: 713
التاريـخ: 1442/11/04هـ
الموافـق: 2021/06/15م

تهـدي الأمانـة العامـة لمجلـس وزراء الداخليـة العـرب أطيـب تحياتهـا إلى **وزارات الداخليـة في الدول الأعضاء.**

وتود الإفادة بأنه تقرر بالتنسيق مع الأمانـة الفنيـة لآليـة التنسـيق العربيـة للحـد مـن مخاطر الكوارث بالقطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية. **عقد الاجتماع المشترك بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المعنية بالبيئة في الدول العربية لتعزيز التعـاون بـين الجانبين في مواجهة أخطار التلوث ومجابهة الكوارث،** حضورياً بتونس يومي 2 و2021/9/3م- إذا سمحت الظروف الصحية بذلك- وذلك مباشرة إثر انعقاد المـؤتمر العـربي الـ(18) لرؤسـاء أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) (تونس: 2021/9/1م).

لذا فإنه يسر الأمانة العامة توجيه الدعوة للـوزارة المـوقرة للمشـاركة في هـذا الاجتمـاع وستعمل على موافاتها لاحقاً بتفاصيل أوفى عن الجانب التنظيمي للاجتماع.

وتغتنم الأمانة العامة هذه المناسبة. لتعرب للوزارات المـوقرة عـن خـالص التقـدير وفـائق الاحترام.

67389
16 JUN 2021

إلى وزارات الداخلية في الدول الأعضاء، ما عدا: (سوريا).

نسخة إلى:
- شعب اتصال مجلس وزراء الداخلية العرب في الدول الأعضاء. مـا عـدا: (دمشـق). للتفضـل بـالعلم والمتابعة.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية - الأمانـة الفنيـة لآليـة التنسـيق العربية للحد من مخاطر الكوارث). للتفضل بالعلم والإحاطة.
- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. للتفضل بالعلم والإحاطة.
- المكتب العربي للحماية المدنية وشؤون بيئة. للتفضل بالعلم والمتابعة.

188

العنوان: زنقة بحيرة وندارمير - ص.ب 4 1053 ضفاف البحيرة - تونس - الجمهورية التونسية
الهاتف: 71656656 (216+) / 71656525 (216+) الفاكس: 71656444 (216+) / 71656222 (216+)
البريد الالكتروني: gsecretary@aim-council.org - الموقع الالكتروني: www.aim-council.org

ملخص لتقرير المشاركة في المؤتمر السابع لرؤساء اجهزة الدفاع المدني بمدينة مراكش خلال الفترة من 11-12 سبتمبر 2019

بناء على دعوة موجهة من مجلس وزراء الداخلية العرب شاركت ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية متمثلة في الامانة الفنية لألية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في المؤتمر السابع عشر لرؤساء أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والتي عقدت في المملكة المغربية مدينة مراكش خلال الفترة من 11-12 سبتمبر 2019 وذلك بمشاركة ممثلين من الدول العربية بالإضافة الى كلاً من المنظمة الدولية للحماية المدنية وممثل مشروع مكافحة الارهاب في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والمركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل ومجلس التعاون الخليجي .

تناول جدول الاعمال عدد من البنود على النحو التالي

- ملخص لإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030
- دور أجهزة الحماية المدنية للحد من مخاطر الكوارث
- أنشطة ومهام أجهزة الحماية المدنية
- المستجدات في تلوث البيئة وسبل مكافحتها
- دور اجهزة الحماية المدنية في مواجهة الاعمال الارهابية

سير الاجتماع:

تمت مناقشة مبادرات وجهود مجلس وزراء الداخلية العرب لمواجهة الكوارث وحماية البيئة. وفي هذا الإطار أقر المجلس العديد من الاستراتيجيات والخطط للحد من الكوارث ومنها الاستراتيجية العربية للحماية المدنية عام 1997 وأخر المستجدات في تدخل أجهزة الحماية المدنية لمواجهة الكوارث. وفي المجال البيئي، فقد أقر مجلس وزراء الداخلية العرب القانون العربي النموذجي لحماية البيئة واعتمد خطة نموذجية للتوعية الاعلامية والجرائم المتعلقة بالبيئة وكيفية المحافظة عليها. كما أقر بنداً دائماً على جدول أعمال المؤتمر العربي لرؤساء أجهزة الحماية المدنية يتضمن أخر المستجدات في أخطار تلوث البيئة وسبل مكافحتها.

188 مكرر

صدر عن الاجتماع التوصيات التالية

أولاً: التأكيد على عقد الاجتماع المشترك بين أجهزة الحماية المدنية (الدفاع المدني) والجهات المختلفة في البيئة.

تجدر الاشارة الى التنسيق الجاري خلال الفترة القادمة بين الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لعقد الاجتماع المشترك بين أجهزة الحماية المدنية والاجهزة المختلفة في البيئة في الدول العربية عام 2020 لدفع العمل العربي في مجال الوقاية من مخاطر الكوارث.

ثانياً: الطلب من الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية تعميم مشروع الاتفاقية العربية للتعاون في مجال البحث والانقاذ على الدول لدراستها وابداء الرأي .

ثالثاً: اعداد كود عربي موحد للرقابة على استيراد المواد المفرقعة والخطرة ونقلها وتداولها.

وفي هذا الشأن طلب من المكتب العربي تعميم الردود الواردة من الدول الأعضاء بشأن الكودات المعتمدة لديها للرقابة على استيراد المواد المفرقعة والخطرة ونقلها وتداولها على سائر الدول العربية للاستفادة منها والاسترشاد بها. كما طلب مخاطبة الدول الاعضاء للحصول على الكودات المعمول بها لديها حول استيراد المواد الكيميائية وتصديرها وتصنيعها وتخزينها وعرض الموضوع على المؤتمر المقبل.

رابعاً: بشأن دور اجهزة الحماية المدنية في مواجهة الاعمال الإرهابية:

تم توجيه الشكر للدول الاعضاء التي وافت الامانة الفنية لأجهزة الحماية المدنية بتجاربها في مواجهة الاعمال الإرهابية ودعوة بقية الدول بموافاتها بما لديها من تجارب في هذا الشأن وتعميم هذه التجارب على الدول الاعضاء للاستفادة منها.

مرفق 19

ترجمة الورقة المفاهيمية للمنتدى العالمي السابع للحد من مخاطر الكوارث

المذكرة المفاهيمية النهائية 2021/4/19

الدورة السابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث (GP2022)

من الخطر إلى الصمود: نحو تنمية مستدامة للجميع في عالم متحول ما بعد COVID-19

28-23 مايو 2022، بالي، إندونيسيا

ترجمة غير رسمية

I. مقدمة

لقد أحدث جائحة كوفيد - 19، الكارثة العالمية ذات الأبعاد الأسطورية، تحولاً في عالمنا يؤثر على ملايين البشر. لقد دمر الأسواق الاقتصادية والمالية العالمية، وألقى بالملايين في هوة الفقر. كما كان الأثر الاجتماعي باهظاً، لا سيما على النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. لا أحد يبقى غير متأثر. لقد غيرت الطريقة التي نعيش، ونتفاعل، ونتصرف، ونعمل بها، وحتى الطريقة التي نموت بها. لقد كشف كوفيد -19 عن ضعفنا وعدم المساواة، وقوض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). يذكرنا الكوفيد بانه لا يوجد أحد في مأمن حتى يصبح الجميع بأمان. لقد أظهر أهمية الوقاية والحد من المخاطر لتحقيق مستقبل مستدام للجميع.

أظهر لنا كوفيد – 19 أنه ما لم نتخذ إجراءات عاجلة لفهم وإدارة المخاطر بشكل أفضل، فسوف نواجه أحداثًا كارثية مماثلة في المستقبل، مع نفس النتائج أو حتى تداعيات أكثر تدميراً. من ناحية اخرى، شهدت فترة الكوفيد – 19 تسارع الابتكار ونمو القدرات الناشئة وتعزيز التعاون، وهي أمور يجب البناء عليها وتعزيزها لإدارة المخاطر الشاملة في المستقبل. علاوة على ذلك، على الرغم من الانخفاض المؤقت في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بسبب جائحة كوفيد - 19، فإن ارتفاع درجة حرارة كوكبنا لم يتوقف، ولا يزال تغير المناخ أحد العوامل الرئيسية للمخاطر العالمية. تمثل إدارة المخاطر المعقدة والمترابطة، مثل تغير المناخ والأوبئة وتدهور النظام البيئي والطبيعة وفقدان التنوع البيولوجي، بعضًا من أكثر التحديات العالمية إلحاحًا في الوقت الحاضر. التخطيط الحضري السيئ، إلى جانب المخاطر الأخرى، هو أيضًا جانب يتطلب الاهتمام في سعينا لتقليل مخاطر الكوارث، خاصة على مستويات المجتمع. في خضم الزيادة السريعة في التحضر، يظل الفشل في التخطيط لمدن وقرى وبنى تحتية مستدامة قادرة على الصمود أمام المخاطر المتعددة تحديًا جماعيًا. نحن نعيش في عالم متعدد المخاطر مع مخاطر وكوارث معقدة تؤثر على الجميع بينما تؤدي أيضًا إلى تفاقم عدم المساواة القائمة وتؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الأكثر ضعفًا.

إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 (إطار سينداي)، وهو إطار السياسة العالمي الذي يركز على الحد من المخاطر الحالية، ومنع خلق مخاطر جديدة، وتعزيز التأهب للكوارث وبناء المرونة، ينطبق على كل من المخاطر الطبيعة وتلك التي من صنع الإنسان او التي يتسبب فيها الانسان. فضلا عن المخاطر البيولوجية والبيئية والتكنولوجية ذات الصلة. إن إطار سنداي طموح ويتطلب نهجًا شاملاً ويمكن الوصول إليه من جميع أفراد المجتمع في الحد من المخاطر وبناء المرونة في مشهد المخاطر العالمي الاني الذي يتغير باستمرار وبوتيرة مسرعة.

مع هذه الخلفية المليئة بالتحديات، سيوفر المنتدى العالمي لعام 2022 فرصة فريدة وفي الوقت المناسب لإبراز أهمية التضامن والتعاون الدوليين، فضلاً عن مناقشة طرق معالجة دوافع المخاطر الأساسية، محليًا وعالميًا، وتعزيز إدارة مخاطر الكوارث، وبناء أنظمة أقوى لإدارة جميع أنواع المخاطر، وإعادة الالتزام، على وجه السرعة، لتسريع التقدم نحو الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

II. خلفية

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث (المنبر العالمي) باعتباره المنتدى لتقييم ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ولتعزيز التنفيذ المنسق للحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. المنتدى العالمي، التي يتبنى يتبع نهج المجتمع بأسره، يمثل منصة شاملة يسهل الوصول إليها ومتعددة أصحاب المصلحة. يلعب المنتدى العالمي دورًا حاسمًا في تعبئة - وتعزيز التعاون بين - الحكومات وأصحاب المصلحة ومنظومة الأمم المتحدة لتسريع تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث. يهدف المنتدى إلى تعزيز التقدم في تحقيق اهداف إطار سنداي والغايات والمؤشرات ذات الصلة، وكذلك تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وتنشيط المجتمع العالمي للحد من مخاطر الكوارث حول المبادرات الجديدة، ومن خلال تحديد الثغرات وتقديم التوصيات.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مفوض من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد المنتدى العالمي وتنظيمه. فمنذ عام 2007، عُقدت ست دورات للمنتديات العالمية. تعترف الجمعية العامة بنتائجها كمساهمة في مداولات المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة (HLPF) ، الذي يُعقد كل عام في يوليو ، وبالتالي تساهم في التنفيذ الواعي للحد من المخاطر ورصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أقيم أحدث منتدى عالمي في الفترة من 13 إلى 17 مايو 2019 في جنيف، سويسرا (GP2019) تحت الموضوع العام "عوائد المرونة: نحو مجتمعات مستدامة وشاملة". حضر حوالي 4000 مشارك من 182 دولة. بُذلت جهود لضمان ان تكون المشاركة في المنتدى العالمي متضمنة للجميع ويسهل الولوج لها وشاملة الحضور حيث حضر ايضاً أكثر من 120 شخصًا من ذوي الإعاقة، وتم الوصول إلى التكافؤ بين الجنسين بين في اختيار المتحدثين الذين كانوا كجزء من الحدث.

قام المنتدى العالمي السادس 2019، بتقييم تنفيذ إطار سنداي بناءً على البيانات المقدمة من الدول الأعضاء وخلص إلى أنه على الرغم من العديد من الإنجازات، فإن وتيرة العمل وحجمه غير كافيين إذا كان على العالم أن يحقق الأهداف العالمية السبعة لإطار سنداي. وهذا بدوره سيعرض للخطر تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وقد أدرك منتدى عام 2019 هذه التحديات ودعا إلى مزيد من الطموح والالتزام والقيادة لجميع الحكومات وأصحاب المصلحة.

قدم منتدى عام 2019 حالة اجتماعية وبيئية واقتصادية قوية للحد من مخاطر الكوارث. كانت الرسالة الشاملة هي أن الاستثمار في المرونة يؤتي ثماره. وساهم التركيز الموضوعي على "عائد المرونة: نحو مجتمعات مستدامة وشاملة" في العمليات العالمية الأخرى في عام 2019، ولا سيما في المنتدى السياسي رفيع المستوى وقمة العمل المناخي.

ينعقد المنتدى العالمي التالي في وقت حرج: بعد سبع سنوات من اعتماد إطار سينداي، وما يزيد قليلاً عن عامين منذ بداية جائحة كوفيد - 19 وقبل عام واحد من استعراض منتصف المدة الحكومي الدولي لإطار سنداي المقرر عقده 2023.

III. المنتدى العالمي لعام 2022 للحد من مخاطر الكوارث (GP2022)

من المقرر عقد الدورة السابعة للمنتدى العالمي (GP2022) في الفترة من 23 إلى 28 مايو 2022، في مركز مؤتمرات نوسا دوا في بالي، باستضافة حكومة إندونيسيا. ستشارك إندونيسيا وUNDRR في رئاسة منتدى 2022. ستكون المناسبة الأخيرة لجميع أصحاب المصلحة للتجمع على مستوى العالم قبل استعراض منتصف المدة لإطار سنداي، وبالتالي ستكون فرصة مهمة ليس فقط لتقييم التقدم والتحديات، ولكن أيضًا لتحديد الممارسات الجيدة لتسريع تنفيذ إطار سنداي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. علاوة على ذلك، فإن تحديد منتصف المدة للوصول إلى أهداف إطار سنداي في عام 2030، سيكون بمثابة زخم جيد للحكومات وأصحاب المصلحة ومنظومة الأمم المتحدة لإعادة تأكيد التزاماتهم في الحد من مخاطر الكوارث وتعزيزها. سيتم إدراج مداولات المنبر في ملخص الرئيسين المتشاركين وسيقدم توصيات عملية ليتم النظر فيها في استعراض منتصف المدة. سيكون منتدى 2022 أيضًا أول منتدى عالمي خلال عقد العمل يقدم تقريرًا مقابل مساهمته في أهداف التنمية المستدامة. ستحتاج النتيجة إلى التركيز على كيفية تسريع تنفيذ إطار سنداي لتحقيق نتائج ملموسة وتأثير على أرض الواقع وكيفية ضمان اتباع نهج المجتمع ككل الواعية بالمخاطر اللازمة لتحقيق خطة عام 2030.

سيسترشد جدول أعمال منتدى 2022 بإطار سنداي، ولا سيما هدفه، وأولويات العمل الأربع والسبعة غايات العالمية، بالإضافة إلى الأولويات الرئيسية المحددة في ملخص الرؤساء المشاركين واجتماعات المنتدى الإقليمي لعام 2019.

من المتوقع أن يشمل جدول الأعمال الجوانب الأربعة التالية:

- مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي، وتحديد المجالات الرئيسية للتقدم والنجاح والمجالات التي تتطلب اهتمامًا متضافرًا، بالإضافة إلى تعزيز الالتزامات لتسريع تنفيذه، بما في ذلك في السياقات القطرية الخاصة.
- تقييم تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، مع مراعاة مخاطر وتأثيرات كوفيد – 19 والكوارث الأخرى، بالتآزر مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعمليات السياسات العالمية الأخرى، وبرامج نتائج العمل والمؤتمرات، بما في ذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.
- تعزيز الشبكات والشراكات القائمة وصياغة جديدة على المستويات الدولية والوطنية والمحلية، وتبادل الممارسات والمعرفة بشأن السياسات والبرامج والاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث، بما في ذلك قضايا التنمية والمناخ وقضايا إدارة مخاطر الطوارئ الصحية؛ و
- تعزيز تكامل إدارة مخاطر الكوارث داخل وعبر القطاعات ذات الصلة.

بما أن النتائج ستسهم في مداولات الجمعية العامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى وغيره من هيئات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، يجب أن تتوافق مواضيع المنتدى مع هذه العمليات الأخرى ووضع ذلك في الاعتبار وعند تشكيل برنامج منتدى عام 2022.

IV. النتائج المتوقعة

من المتوقع أن يحقق منتدى عام 2022 النتائج التالية:

- جرد موحد للتقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي من قبل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على جميع المستويات ذات الصلة، وتحقيق الأهداف المتعلقة بمخاطر الكوارث لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- توصيات بإجراءات لواضعي السياسات في مجالات التنمية المستدامة ، والتمويل والتخطيط الاقتصادي ، والحد من مخاطر الكوارث والتجارة الدولية ، وإجراءات المناخ والنظام البيئي ، والتعاون الدولي بشأن الحد من مخاطر الكوارث ، بما في ذلك دمج تفشي الأمراض في إدارة جميع مخاطر الكوارث ، بما في ذلك التأهب والتعافي ، أ بالإضافة إلى تلك الإجراءات المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً (LDCs) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDCs) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) ، مع التركيز على ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.
- ممارسات مبتكرة وجيدة في إدارة كوفيد - 19 من مجتمع الحد من مخاطر الكوارث وتوصيات للعمل على مستوى المجتمع بأسره للتأهب ولتعزيز إدارة مخاطر تفشي الأمراض.
- زيادة الوعي بالممارسات الجيدة في تنفيذ إطار سنداي لتقليل المخاطر وبناء المرونة باستخدام الأساليب والأدوات والمنهجيات المبتكرة.
- المساهمة في استعراض منتصف المدة لإطار سنداي المقرر عقده في عام 2023، وكذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد في نيويورك في يوليو 2022.
- وثيقة النتائج التي تشير إلى الالتزام السياسي بتعزيز الجهود في تحقيق إطار سنداي (سيتم مشاركة المعلومات حيث سيتم تطوير الطرائق).

V. المبادئ التوجيهية:

على مر السنين، وضعت UNDRR المبادئ التالية لتوجيه تنظيم المنتديات العالمية والإقليمية، والتي ستوجه أيضًا إعداد منتدى عام 2022:

- الترابط مع جداول الأعمال العالمية
- نهج أصحاب المصلحة المتعددين
- التركيز على أولئك الأكثر عرضة للخطر والتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب
- تفاعلية ومبتكرة ومركزة على التأثير
- الإدماج وإمكانية الوصول
- المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة وقيادتها
- أخضر وورقي ذكي
- مدرك للمخاطر، بما في ذلك التفكير في انتقال المرض (كوفيد - 19)

VI. الروابط بين المنتديات العالمية والإقليمية، ومراجعة منتصف المدة لإطار سنداي والعمليات العالمية ذات الصلة

أعلنت الدول الأعضاء والأمين العام أن عقد 2020 هو عقد العمل من أجل التنمية المستدامة (خطة 2030). يحتوي الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2019؛ "الاستعداد لعقد من العمل وتحقيق التنمية المستدامة"، يحتوي على التزام واضح بالحد من مخاطر الكوارث وبناء المرونة لتحقيق خطة عام 2030. في المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2020، وصف الأمين العام أزمة كوفيد - 19 بأنها دعوة للاستيقاظ وبروفة لتحديات المستقبل، لا سيما تلك الناجمة عن حالة الطوارئ المناخية.

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب إيلاء اهتمام كبير لخطط تلبية احتياجات التعافي من فيروس كورونا، نظرًا للزيادة الهائلة في الفقر وعدم المساواة، وهما عاملان مهمان للمخاطر. ومع ذلك، فإن الاستجابة المستمرة والتعافي من كوفيد – 19 يوفر فرصة لمضاعفة الجهود لمعالجة المستويات الأساسية للتعرض والضعف في نظام التنمية. يجب أن تعمل هذه الجهود على تقليل المستويات الحالية لمخاطر الكوارث،

ومنع نشوء مخاطر مستقبلية، وإدارة المخاطر المتبقية، بما في ذلك من خلال الاستعداد للاستجابة. باختصار، يجب علينا تغيير طريقة إدارتنا للمخاطر. في هذا السياق، من الأهمية بما كان التأكد من أن الحكومات وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة يزيدون طموحهم ويسرعون التقدم لتحقيق هدف وغايات إطار سنداي. فمن خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 216/75، قررت الدول الأعضاء إجراء استعراض منتصف المدة لإطار سنداي في عام 2023، مع الاعتراف بأن إطار سينداي، بما في ذلك بنده الأساسي "لإعادة البناء بشكل أفضل"، يوفر إرشادات ذات صلة بالتعافي المستدام من COVID-19 والكوارث الأخرى وأيضا، لتحديد ومعالجة العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، بما في ذلك آثار تغير المناخ وفقدان الطبيعة، بطريقة منهجية.

ستلعب المنتديات الإقليمية (RPs) التي ستُعقد خلال عام 2021 أيضًا دورًا حاسمًا في حشد الحكومات وأصحاب المصلحة لتسريع تنفيذ إطار سنداي. وتلعب البرامج الإقليمية أيضًا دورًا مهمًا في تنشيط المجتمع العالمي للحد من مخاطر الكوارث حول المبادرات الحالية والجديدة وإظهار الابتكار في سياسات وتدابير الحد من المخاطر. فهي توفر فرصة لمجتمع الحد من مخاطر الكوارث للتواصل، والبناء على الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة، وتوفر منتدى لمناقشة التسريع المشترك لأجندات السياسات العالمية. ستغذي نتائج RPs جلسات منتدى 2022، وتحديداً تلك المتعلقة بتقييم تحقيق أهداف وغايات إطار عمل سنداي.

بالإضافة إلى ذلك، ستأخذ خطة العمل العالمية 2022 في الاعتبار الإنجازات والنتائج والأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث لعمليات السياسات العالمية الأخرى وخطط العمل ونتائج المؤتمرات. وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، المنتديات العالمية السابقة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وجدول الأعمال الحضري الجديد، وخطة عمل أديس أبابا، وبرامج التنمية الخاصة وخطط العمل لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن سياسات وعمليات محددة والخطط التي تغطي الأخطار الطبيعية والتكنولوجية والبيولوجية والبيئية والموضوعات مثل الصحة أو التنوع البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم النظر في نتائج عمليات واجتماعات سياسات التنمية المستدامة الإقليمية الأخرى عند تطوير برنامج منتدى 2022 ونتائجه.

VII. اختيار الموضوع الرئيسي لمنتدى 2022 - عملية التشاور

عند تطوير الموضوع الرئيسي لمنتدى 2022، تم أخذ الجوانب التالية في الاعتبار: تحديثات المخاطر العالمية والمخاطر الجديدة الناشئة، ونتائج المنتديات العالمية والإقليمية السابقة، وسياق السياسة العالمية، والروابط مع الأطر الدولية الأخرى، ولا سيما موضوعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى.، وأهداف التنمية المستدامة المحددة التي ستتم مراجعتها، وكذلك المدخلات الواردة من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. يقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث باتباع نهج استشاري وشامل في تحديد نطاق الموضوع الرئيسي للمنتدى العالمي 2022.

بناءً على الدروس المستفادة والتعليقات التي تم تلقيها من المنتديات السابقة، سيركز المنتدى العالمي التالي على عدد أقل من الموضوعات بينما سيتم تصميم الجلسات لزيادة الحوار والتفاعل وتحديد الحلول القابلة للتنفيذ. في الوقت نفسه، تمشيا مع روح إطار سنداي، سيتم ضمان نهج متعدد أصحاب المصلحة وشامل. واستنادًا إلى التنسيق الناجح لمنتدى 2019، يُقترح أن يكون لمنتدى 2022 موضوع رئيسي عام واحد يحدد توجهات هذا الحدث. سيتم دعم الموضوع العام من خلال ثلاثة مواضيع رئيسية ذات صلة، مقسمة إلى مواضيع أكثر تحديدًا. سيتضمن البرنامج أيضًا ثلاثة محاور لمواضيع متقاطعة.

الطريق إلى تطوير الموضوع الرئيسي لمنتدى 2022

كخطوة أولى في عملية التشاور الشاملة، أجرى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث استبيانا عبر الإنترنت في نوفمبر 2020، حيث طلب من أصحاب المصلحة تقديم ملاحظات حول الموضوعات التي ستتم مناقشتها وحول نوع وشكل الجلسات. كشف الاستطلاع أنه بينما لا يزال العالم يكافح لاحتواء الوباء وأن كوفيد -19 سيطر على الأخبار، هناك اعتراف بأن هناك قضايا أساسية لا تزال مهمة للغاية إذا أردنا الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك تفشي الأمراض، على المدى الطويل. كانت القضايا التي احتلت مرتبة عالية في المسح هي: 1) تعزيز إدارة مخاطر الكوارث. 2) الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ؛ 3) تمويل الحد من مخاطر الكوارث؛ 4) الضعف وإدارة المخاطر الاجتماعية. علاوة على ذلك، أشار المسح إلى أن العديد من الموضوعات التي تمت مناقشتها في الماضي لا تزال ذات صلة مثل: 1) الاتساق بين إطار سنداي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛ 2) عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب - الاستثمار في العمل المحلي وتمكين الفئات الأكثر عرضة للخطر؛ 3) التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي.

الموضوع الرئيسي العام المُقترح: من المخاطرة إلى المرونة: نحو تنمية مستدامة للجميع في عالم متحول من فيروس كورونا

سيعقد منتدى 2022 بعد ما يزيد قليلاً عن عامين من بدء جائحة كوفيد-19، لا يزال التطور المستقبلي للوباء غير مؤكد مع استمرار الاستجابة المستمرة في المستقبل المنظور. وستستمر عملية الانتعاش الصحي والاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي لسنوات عديدة مقبلة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي عانت وستظل تعاني من ضائقة اقتصادية. سيؤدي التوزيع غير

العادل للقاحات عبر البلدان والوصول إلى الخدمات الصحية إلى زيادة تفاقم عدم المساواة والحد من السفر الدولي، الذي يعتمد عليها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في السياحة. من غير المحتمل أن يتعافى العديد من القطاعات إلى مستوى ما قبل الجائحة حتى عام 2025. وبينما أثر الوباء على جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، في الشمال والجنوب، فإن تأثير الجائحة قد شعر به الناس بشكل مختلف داخل البلدان. الحماية الاجتماعية القابلة للتكييف هي وسيلة مهمة للوصول إلى الفئات الأشد تضرراً والأكثر ضعفاً لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

من خلال التأثير على التعافي من الجائحة، والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي، زاد تواتر ونطاق الأنواع الأخرى من الأحداث: أصبحت الظواهر الجوية المتطرفة هي القاعدة. هنا مرة أخرى، تكون المجتمعات الأكثر فقراً معرضة بشكل خاص للتأثير السلبي لتغير المناخ ولديها موارد أقل للتكيف والتأقلم. تواجه البلدان تحديات غير مسبوقة في محاولة إدارة مخاطر متعددة ومتزامنة ومترابطة، مع الاستجابة في نفس الوقت للوباء والتعافي منه. العمل كالمعتاد ليس خيارًا ولا يمكننا العودة إلى ما كنا عليه قبل الوباء. يجب أن نتعلم كيف نتعايش مع الوضع الطبيعي الجديد.

في حين قدم الوباء تحديات غير مسبوقة للحكومات والمجتمع الدولي، فقد وفر أيضًا فرصة والتزامًا أخلاقيًا لإعادة التفكير في مناهجنا لإدارة المخاطر. نحن مطالبون ببناء أنظمة مرنة وتحويل أفعالنا نحو نهج أكثر استباقية وتعاونية وشمولية وتركيزًا على الوقاية. نحتاج إلى دراسة سبب عدم استعدادنا بشكل كاف لمواجهة جائحة عالمية حتى عندما كان إطار سينداي قد دمج بالفعل المخاطر البيولوجية وأشار إلى "اللوائح الصحية الدولية" (2005). علاوة على ذلك، نحتاج إلى فحص سبب حدوث فشل في النظام، ولماذا لم يتم الاستماع إلى الرسائل القادمة من سينداي. بالإضافة إلى علاقته المباشرة بالأخطار البيولوجية، فقد أدى الوباء إلى تفاقم أوجه الضعف والمخاطر المتعلقة بجميع أنواع الأخطار والأخرى، بما في ذلك الطبيعية والتكنولوجية من صنع الإنسان والبيئية والعابرة للحدود.

عزز وباء كوفيد -19 الدعوة إلى مناهج متعددة القطاعات، ومتعددة المخاطر، ومراعي للمنظور الجنساني، وشامل، ويمكن الوصول إليه، ووقائي واستباقي، يدمج باستمرار إدارة مخاطر الكوارث، والمناخ، والنظم البيئية، والمخاطر متعددة المخاطر لتعزيز قدرة الناس والمجتمعات على الصمود لضمان التنمية المستدامة. وسبل العيش. كما عزز الوباء الدعوة إلى تعزيز التعاون الدولي وعبر الحدود، والنظر في المخاطر العابرة للحدود والعابرة للقطاعات، بما في ذلك إمكانية حدوث آثار متتالية. في هذا السياق، من الأهمية بمكان توسيع نطاق المخاطر المذكورة في إطار سنداي (البيولوجية والتكنولوجية، والمخاطر البيئية) على النحو الواجب عند تعزيز إدارة مخاطر الكوارث وتعزيز التنبؤ بالمخاطر، حيثما أمكن ذلك. علاوة على ذلك، نظرًا لأن ظهور أمراض حيوانية المصدر مثل كوفيد -19 مرتبط جزئيًا بتدمير النظم البيئية والتنوع البيولوجي وسيؤدي استمرار فقدانها إلى المزيد من المخاطر المختلفة، فهناك حاجة إلى زيادة الاهتمام بالبيئة والنُهج القائمة على النظام الإيكولوجي في حالات الحد من المخاطر الكوارث.

سيركز الموضوع الرئيسي العام المقترح لمنتدى 2022، "من المخاطر إلى المرونة: نحو تنمية مستدامة للجميع في عالم متحول من كوفيد -19، على كيفية تحدي جائحة الكوفيد -19 للفهم التقليدي لإدارة المخاطر والكوارث. وسوف يستكشف كيف يمكن تحويل الأزمة العالمية إلى فرصة للتحول الجذري الضروري اللازم لتحقيق هدف وغايات إطار سنداي، وكذلك خطة عام 2030.

توفر تجربة كوفيد -19 فرصًا فريدة لإعادة التفكير وإعادة تشكيل مسار التنمية، من مسار يتجاهل المخاطر إلى مسار يمنع إنشاء مخاطر جديدة ويقلل من المخاطر الحالية. يلعب التعاون الدولي، من بين أمور أخرى، والتي يعبر عنها منتدى 2022، دورًا مركزيًا في ضمان عدم تخلف أي دولة عن الركب في الجهود المبذولة للحد من المخاطر المتعددة والمتزامنة والمترابطة التي نتعرض لها. على المستويين الوطني والمحلي، سيكون تعميم المرونة في مواجهة الكوارث وتغير المناخ في خطط التعافي في البلدان، ولا سيما خطط واستراتيجيات التعافي القطاعية الحكومية، أمرًا أساسيًا.

في عالم متحول بسبب فيروس كوفيد -19، تلعب المرونة دورًا مهمًا لضمان التقدم المستمر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في جميع مراحل استمرارية التنمية. يمكن تعزيز الروابط بين الاستجابة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك عن طريق إضفاء الطابع المحلي على الاستجابة والتأكيد على الإجراءات الاستباقية. لقد علمنا كوفيد -19 أنه لا يمكن تحقيق انتعاش قوي إلا عندما تكون جميع القطاعات الوظيفية، بما في ذلك البنية التحتية والبيئة والنظم البيئية، والصحة الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية، مرنة. ان دمج المناخ والطبيعة والتنمية في التعافي، على سبيل المثال من خلال الحلول القائمة على الطبيعة، يوفر فرصة لمساعدة المجتمع والمجتمعات المحلية على أن تصبح أكثر مرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية. يجب أن تغطي المرونة جميع عناصر ومستويات المجتمع في جهود الحد من مخاطر الكوارث والتغلب على آثارها، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. في هذا الصدد، تعد المرونة للجميع مكونًا حيويًا يجب تعميمه في موضوع منتدى 2022، مع التأكيد على أهمية دمج المرونة في جميع القطاعات لتحقيق الاختراقات المطلوبة في جهودنا الجماعية لتحقيق هدف إطار سنداي.

على ضوء هذه الخلفية، سترشد وتوجه الأسئلة الرئيسية التالية عملية التشاور لتطوير الموضوع العام الرئيسي وتحديد الموضوعات الفرعية التي ستدعم الموضوع العام:

1. من خلال تجربة جائحة الكوفيد -19 وتأثيراته على المجموعات المختلفة، وبالنظر إلى أزمة المناخ والطبيعة المستمرة، كيف يمكن للحكومات وأصحاب المصلحة عبر المجتمع تحديد وإدارة المخاطر النظامية الحالية والناشئة بشكل أفضل؟ كيف يمكن تعزيز الوعي والفهم الأفضل لمخاطر الكوارث من خلال التقنيات الجديدة ومن قبل مختلف الجهات الفاعلة وكيف يمكن تحسين التعاون بين المجتمعات التقنية المختلفة؟

2. على المستويات العالمية والوطنية والمجتمعية، ما هي الإجراءات اللازمة لتسريع التقدم في إدارة مخاطر الكوارث، لا سيما في البلدان الأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؟ كيف يمكن أن تكون مثل هذه الإجراءات شاملة ومتاحة للجميع لضمان عدم إهمال الأشخاص الأكثر ضعفاً والمتضررين من الكوارث؟

3. ما هي الإجراءات المطلوبة لتسريع التقدم في إدارة المخاطر "الجديدة" المدرجة في إطار سنداي (البيولوجية والتكنولوجية والبينية)، والحد من المخاطر ذات الصلة والتعرض؟ كيف يمكن منع الآثار المتتالية والتخفيف من حدتها، وأفضل طريقة للتعامل مع التفاعلات بين الأخطار المختلفة؟

4. ما هي المجالات الاساسية التي يجب التركيز عليها والتي ستمكن من تسريع التقدم في تحقيق هدف وغايات إطار سينداي؟

الموضوع العام للمنتدى العالمي السابع للحد من مخاطر الكوارث من الخطر إلى المرونة نحو تنمية مستدامة للجميع في عالم متحول من كوفيد - 19
الموضوع الرئيسي:
تعزيز إدارة مخاطر الكوارث للتصدي للمخاطر النظامية
التعافي الاجتماعي والاقتصادي من كوفيد - 19 للجميع
تمويل الحد من مخاطر الكوارث والمخاطر = الاستثمار المستنير والتنمية
القضايا الشاملة او المتقاطعة
تقييم وتسريع التقدم في تحقيق أهداف وغايات إطار سنداي
لا تترك أحدًا في الخلف - الاستثمار في العمل المحلي وتمكين الأشخاص الأكثر عرضة للخطر
تسريع ودمج إدارة مخاطر الكوارث في التنمية المستدامة وتغير المناخ

ثامنا. شكل GP2022

من المتوقع أن يُعقد المنتدى العالمي 2022 كاجتماع شخصي، بشرط أن تسمح قيود السفر بسبب الكوفيد – 19 بذلك. سيتم تحديد الشكل الدقيق في مرحلة لاحقة وبالتشاور الوثيق مع البلد المضيف. ومن المتوقع أن تزداد احتمالات المشاركة عن بعد من خلال البث الشبكي والوسائل الأخرى

مرفق 20

مذكرة تعميم الاستبيانات

لمداخلات الأطلس الإقليمي للمخاطر الطبيعية والجيولوجية في المنطقة العربية

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث) أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة .

وتتشرف بالإشارة إلى تقرير وقرارات الاجتماع الثاني لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث والذي تم عقده خلال الفترة من 7-8 اغسطس 2019 بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية وخاصة الفقرة رقم (8) من القرار رقم (ق .3-أ ت ع ح م ك -2-2019/8/8/) التالي نصه.

(أ) الاخذ علماً بإعداد مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية بالقاهرة لأطلس إقليمي للمخاطر الطبيعية والجيولوجية في المنطقة العربية .

(ب) دعوة الدول العربية لتقديم مرئيتها الاسترشادية للأمانة الفنية للآلية بحسبها عضو في اللجنة المصغرة لإعداد الاطلس، بغرض استخدامها في اجتماعات اللجنة .

وتود الأمانة الفنية لألية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث الإفادة بأن مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية بالقاهرة قد أرسل للأمانة الفنية استمارة المعلومات المرفقة لإعداد أطلس الأخطار الطبيعية باللغات الثلاثة العربية والانجليزية والفرنسية ، وطلب أن تقوم الدول العربية بإستكمالها وتزويد المكتب الاقليمي للعلوم التابع لليونسكو بالقاهرة بها .

وتتشرف الأمانة الفنية لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث بإرفاق نسخة من هذه الإستمارة إلى دولتكم الموقرة ، والمرجو من المندوبية إحالتها إلى نقاط الاتصال المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في دولتكم الموقرة وموافاة المكتب الاقليمي للعلوم التابع لليونسكو بالقاهرة بها ونسخة إلى الأمانة الفنية لآلية التنسيق على البريد الإلكتروني التالي : shuhryar@yahoo.com و khaled.omer@las.int

وتنتهز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاقتصادي الأمانة الفنية لألية التنسيق للحد من مخاطر الكوارث) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الدائمة عن فائق الاحترام والتقدير.

الأمانة العامة – القاهرة – ميدان التحرير 25750511 – 25752966 فاكس 25740331 – 25761017 – 25779546 الرقم البريدى 11642